

کتاب

منتهی الوصول والأمل . فی علمی الاصول والحدل *

* تألیف *

الامام جمال الدین ابی سعید عثمان بن عمر بن أبی بکر

المقرئ النحوی الاصولی الفقیه المالکی المعروف

بابن الحاجب المولود سنة ٥٧١ والمتوفی

سنة ٦٤٦ هجریه رحمه الله تعالی

تصحیح و تصحیح النسخ

: الطبعة الاولى *

(سنة ١٣٢٦)

علی بقة ، مطبعی افندی المکاو - ومحمد أمين الحاجی الکتبی وشرکاه

طبع علی نسخة کتب سنة ٧٣٧ وقال فی آخرها : اتمه فوکت علی نسخة المصنف

نحطه و آخرها نحطه م الکتاب فی دی الحجة سنة ٦٤٣ . ٠٠ فصل - ا

حصرة الامه الشیخ طاهر امدی الحارثی الدمشقی حطه الله تعالی

شخص طبع مطبعة السعادة بحوار محافظة مصر

« لصاحبها محمد اسماعیل »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الذي كرمنا بطلب العلم الذي هو أفضل العمل * وبه منّا تفصيل أحكامه التي هي مناط السعادة وغاية الأمل * وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث الى سائر الأمم بأشرف الملل * وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً . ولما كان علم أصول الفقه من الامر الجلل * وكانت التصنيف فيه بين خطي الاملال والخلل * ندبني ذلك الى تصنيف مختصر يسقي الصادين من الغلل * ويشفي المحتاجين اليه من العلل * فأنشأته مترجماً بعنايه منتهى الوصول والامل * في علمي الأصول والجلل * والله تعالى يعين على اكماله في عمل * ويمد لقرائه واقراءه في الاجل * ألبسنا الله من التقوى من خير الحلل * وبعدها عن مقارنة الزيف والزلل * ويحصر في المبادئ والأدلة السمعية والاجتهاد والترجيح

فالمبادئ حده وموضوعه وفائده واستقاده

أما حده لقباً فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية * وأما حده مضافاً فالأصول الأدلة الكلية والفقه العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال تم غلب على ماتقدم * وأورد على حد الفقه ان كان المراد البعض لم يطرد أو كان العاى فقيها وان كان الجميع لم ينكس أولم يوجد * وأجيب بالجميع لان المجتهد يعرض كل واقعة على ما عنده ويحكم ويلزم رجوعه الى العلم بما يتهيأ به المجتهد للعلم بالاحكام ويصح بالبعض ويطرد ان أريد بالأدلة الامارات لأنه لا يعلمه كذلك الا فقيه وقيل العلم بجملة منها ويرد من علم ثلاثة ولزوم الفرق بين من علم ثلاثة وبين من علم حكمين * وأما موضوعه فاحواله العارضة لذاته كأحوال الأدلة وأقسامها واختلاف مراتبها وكيفيتها الاستنباط

وأما فائده ففرقة أحكام الله تعالى

وأما اسناده فمن الكلام والعريضة والاحكام أما الكلام فلتوقف الادلة الكلية على معرفة البارى وصدق نسبة خطاب التكليف اليه ويتوقف على أدلة حدث العالم وعلى دلالة

المجزة على صدق المبلغ وتتوقف دلالتها على العلم بحدتها وامتناع تأثير غير القدرة الأزلية فيها وتتوقف على قاعدة خلق الاعمال وتتوقف على العلم والارادة ولا تقلد في ذلك لاختلاف العقلاء فلا يحصل علم وأما العربية فلتوقف الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة على معرفة اللغة من حقيقة ومجاز وعموم وخصوص واطلاق وتقييد وحذف واضمار ومنطوق ومفهوم واقتضاء وإشارة وإيماء وتنبيه وتفصيل أبواب الاعراب وعلم البيان وأما الاحكام فلتصورها لتكن اثباتها ونفيها لا العلم وبشواتها والا كان دورا فلتتكلم في مبادئ الثلاثة الدليل لغة المرشد وهو الناصب والذاكر ومابه الارشاد وفي الاصطلاح ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري فتدرج الامارة وقيل الى العلم فلا تدرج والنظر الفكر الذي يطلب به من قام به عاملا أو ظنا ولو قيل ترجيحاً لهما وأما العلم فقيل لا يحد فقال الامام والغزالي لعسره فليميز بالتقسيم وقال قوم متعذرون لأنه ضروري من وجوه أحدها ان ماسوى العلم لا يعلم الا بالعلم فالعلم العلم بغيره لكان دورا ورد بان توقف تصور العلم على حصول العلم بغيره لا على تصوره ولا يتوقف حصوله على تصوره فلا دور الثاني ان كل أحد يعلم وجوده ضرورة ورد بأنه يجوز أن يحصل ضرورة ولا يتصوره ولا يلزم من حصول أمر تصوره ضرورة أو تقدم تصوره الثالث ان كل أحد يعلم انه يعلم وجود نفسه ضرورة والعلم أحد التصورات فكان ضروريا ورد بأن المعلوم ضرورة النسبة ولا يلزم منه كون التصور ضروريا الرابع لو كان غير ضروريا لما فرق بينه وبين غيره ضرورة ورد بالمنع فلا يلزم من الفرق بين أمرين ضرورة تصوره ضرورة ثم نقول لو لم يصح تحديده لكان بسيطا لأنه لا معنى للحد لا يميز مفردات المركب ولو كان بسيطا لزم ان كل معنى علم وأيضا فانقطع بأن العلم نوع من أنواع حكم الذهن أو من أنواع الذكر النفسى وذلك يستلزم التركيب ثم أكثر الناس في تحديده وأحدها صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض ومن رأى رأى الاشعري يقتصر فتدخل ادراكات الحواس والازاد في الامور المعنوية فتخرج واعترض على عكسه بالعلوم العادية فانه يجوز زعقلا نقيض متعلقها حال العلم وأجيب بالمنع وأسند بأنه يستحيل أن يكون الشيء في الزمن الواحد حجرا ذهبا ضرورة فاذا علم كونه حجرا استحال أن يكون ذهبا بل معناه انه لو قدر لم يلزم منه محال لنفسه ولا يلزم منه احتمال النقيض في نفس الامر هذا وان نفى احتمال النقيض في نفس الأمر في جميع العلوم ضروريا واعلم ان الذكر النفسى اما أن يحتمل متعلقه النقيض بوجه

أولا والثاني العلم والأول اما ان يحتمل النقيض عند اذا كره لو قدره أولا والثاني الاعتقاد فان
 مطابق فصحيح والافئاسدوالاول اما أن يحتمل النقيض وهو راجح أولا والراجح الظن
 والمرجوح الوهم والمساوي الشك وقد علم بذلك حد كل واحد منها
 والعلم ضربان علم بمفردو يسمى تصورا ومعرفة وعلم بنسبة ويسمى تصديقا وعاما
 وكلاهما مطلوب وضروري ولا تكون جميع التصورات والتصديقات مكتسبة والالزم
 التسلسل أو الدور فالضروري من التصور مالا يفتقر متعلقه الى تقدم تصور عليه وهو
 المفرد الذي لا تركيب فيه كالوجود والشيء فلا يطلب بمحد والمطلوب بخلافه وهو ما كان
 مركبا أي يطلب بالحد والضروري من التصديق مالا يفتقر الى تقدم تصديق وهو النظري
 الدليل والمطلوب ما يفتقر أي يطلب بالدليل وقد أورد على التصور انه يستحيل طلبه لانه
 ان كان حاصل افواضح والافلا شعور به وذلك يستلزم نفي طلبه لا يقال انه حاصل من وجه
 دون وجه فانه مركب ودعين الاول لانه تفصيله وأجيب بأنه يشعر بها وبغيرها مفصلة ويطلب
 تخصيص بالتعيين وأوردنا أيضا انه ان عرف بذاتياته عرف بنفسه وهو محال وان عرف
 بعوارضه العامة لم يحصل للشاركة وان عرف بالخاصة توقف على معرفة الموصوف فكان دورا
 وأجيب بأن الممتنع تعريفه بنفسه اذا كان مفردا مركبا فاما بمركب فلا يكون الا كذلك
 وعن تعريفه بالخاصة انه لا بعد في معرفة خاصة لمركب لم تحقق مفرداته وأورد على
 التصديق الاعتراض الأول وأجيب بأنه تصور النسبة بنفي أو اثبات ثم يطلب تعيين الحاصل
 منه ما ولا يلزم من تصور النسبة حصولها والالزم النقيضان ولفظ الحد يطلق على الحقيقة الذاتية
 الكلية المركبة وعلى القول الدال عليها مفصلا ويسمى حقيقيا وذاتيا مثل الانسان حيوان
 ناطق وعلى العوارض اللازمة للحقيقة وعلى القول الدال عليها ويسمى رسميا مثل الخمر مائع
 يقذف بالزبد وعلى لفظ مفسر للفظ اخفى ويسمى لفظيا مثل العقار الخمر وشرط الجميع
 الاطراد والانعكاس أي اذا وجد وجد واذا انتفى انتفى وقد يطلق على العلم به وقد علم بذلك حد
 كل واحد منها

ولكل مؤلف مادة وصورة فادته مفردانه وصورته هيئته الخاصة فادة الحد ذاتية
 وعرضية فالذاتي مالا يتصور فهم الذات قبل فهمه كالونية للسواد والجسمية للانسان
 لانهم ما خرجتا عن الذهن بطل فهمهما ومن ثم لم يكن لشيء حدان ذاتيان وأما غيره فيتعدد
 ويعريف الذاتي بأنه غير معلل وبالترتيب العقلي راجع اليه ثم اما أن يكون تمام الماهية

أوجزها والأول المقول في جواب ماهو والثاني ان كان تمام الجزء المشترك فهو الجنس وان كان المميز عن مشاركة الجنس فهو الفصل والمجموع منهما النوع ، فالأول يكون جنس الجنس وجنس الفصل والثاني يكون فصل الجنس وفصل الفصل والذاتي الاعم جنس الاجناس والاخص نوع الانواع كالجواهر والانسان وما بينهما جنس لما تحته نوع لما فوقه كنام وحيوان وأما الوجود فليس بجنس للجواهر لتعقل الجواهر دونه والطويل والقصير ليس بنوع للانسان لتعقلهم مادونه والجنس ما دخل تحته متعدد مختلف حقيقة كلية تستزمه والنوع ما شاركه مخالف له لحقيقة كلية في الدخول تحت جنس ويطاق النوع على ذى آحاد لا تختلف بحقيقة فنوع الانواع نوع بالاعتبارين فالجنس الوسط نوع بالمعنى الاول لا بالثاني وبعض البسائط بالعكس والعرضى بخلاف الذاتى وينقسم الى لازم وعارض فاللازم لا يتصور مفارقه وهو لازم للذات بعد فهمها كالفردية للثلاثة والزوجة للاربعة ولازم في الوجود خاصة كالحدوث للجسم وكظله في الشمس والعارض ما تصور مفارقه ثم قد لايزول كسواد الغراب والزنجى وقد يزول بطيئا كصفرة الذهب وسريعا كحمرة الخجل ومتى خص العرضى نوعا خاصا كالضحك للانسان شغل أفرادها ولم يشملها والافعام كالأكل له ولغيره والأمركلى المتعقل يعبر المتكلم المثبت له عنه بالاحوال والوجوه والاحكام والمنطق بالقضايا الكلية تم منهم من يقول موجودة في الذهن ومنهم من يقول ثابتة غير موجودة ولا معدومة وأما صورته فقام وناقص فالتمام ان تبتدأ بالجنس الاقرب ثم بالفصل فيستغنى عن الابعاد بدلالة الالتزام وخلل الصورة نقص كاسقاط الاقرب لدلالة الالتزام واسقاط الجنس بجملة لذلك وكقتدم النوع عليه مثل العشق افراط المحبة وخلل المادة خطأ ونقص فالخطأ يجعل الموجود والواحد جنسا ويجعل العرضى الخاص بنوع فصلا كالذاتى فلا ينعكس أو ترك بعض الفصول فلا يطردها كتعريفه بنفسه مثل الحركة عرض نقلة والانسان حيوان بشر والحركة والنقلة والانسان والبشر مرادفة ويجعل النوع والجزء جنسا مثل الشرط والمشرط والعشرة خمسة وخمسة ويختص الرسمى باللازم الظاهرا بما هو مثله في الخفاء وأخفى وبما لا يتوقف عقليته عليه فالأول مثل الزوج عديدي يد على الفرد بواحد اذ الزوج والفرد متساويان في الخفاء ومنه ذكر أحد المتضايقين في حد الآخر والثاني مثل النار جسم كالنفس فان النفس أخفى والثالث مثل الشمس كوكب نهاري لان النهار لا يعرف الا بالشمس والنقص كاستعمال الألفاظ الغريبة أو المشتركة أو المجازية ولا يحصل الحديرهان لان البرهان

وسط مستلزم أمر في المحكوم عليه فالوقدر وسط لكان مستلزما عين المحكوم عليه وفيه
تحصيل الحاصل وأيضا فإنه لا بد في الدليل من تعقل المفرد لو جوب تعقل حقيقة ما يستدل عليه
فالوقدر عليه لجاء الدور لا يقال فثله في التصديق لأنه لا بد في الدليل من تعقل النسبة فيجب
الدور لا نأقول لا يتوقف تعقل النسبة على الدليل وإنما يتوقف ثبوتها أو نفيها لا تعقلها
فلا دور وإذا لم يحصل بدليل لم يمنع ولكن يعارض ويبطل بخلل طرده أو عكسه أو غيرهما
تقدم أما إذا قال الإنسان حيوان ناطق وقصد مدلوله لغة أو شرعا فدلله النقل بخلاف تعريف
الماهية

ولفظ الدليل يطلق على البرهان والأمانة فالبرهان قول مؤلف مستلزم لنفسه قولاً
آخر والقياس أعم منه وهو برهاني وظني وجدلي ووعظي وشعري ومغالطي ويجمعها قول
مؤلف يستنتج عنه قول آخر ومادة ذلك التصديقات وأقلها تصديقان ويسمى كل تصديق قضية
والمحكوم عليه فيها إما جزء معين أو لا والثاني إما أن يختص بما يتبين مقداره من كلية أو جزئية
أو لا صارت أربعة قضية شخصية، مثل زيد كاتب قضية محصورة كلية كل جوهر متعبر قضية
محصورة جزئية مثل بعض الناس عالم قضية مهمة مثل الإنسان في خسر وتسمى في الدليل
مقدمات ولا بد من وسطين هما هو المستلزم للحكم المطاوب واحتج إلى الأولى لبيان حصوله في
المحكوم عليه ليكون اللازم خبرياً وكل مقدمة لا بد لها من مفردين ووجه الدلالة في
المقدمتين وهو الأمر الذي من أجله لزم النتيجة أن الصغرى خصوص والكبرى عموم
فيجب اندراج الخصوص في العموم فإذا قلت العالم مؤلف وكل مؤلف حادث اندرج العالم في
كل مؤلف فيجب أن تكون حادثاً فيلحق موضوع الصغرى ومحمول الكبرى وكذلك لو كان
متساويين وليست النتيجة إحدى المقدمتين وإن كانت مندرجة في الكبرى بالقوة لأنه قد
يطلع على العموم ويفغل عن الخصوص وبالعكس وقد تحذف إحدى المقدمتين العلم بها
فالكبرى هذا يحد لأنه زان والصغرى مثل لأن كل زان يحد ومنه قوله تعالى لو كان فيهما آلهة

الا لله لفسدتا

ولا بد أن تكون المقدمات كلها في البرهان قطعية لتكون النتيجة قطعية لأن لازم الحق
حق والافظنية أو اعتقادية إن لم يمنع مانع إذ ليس بين الظن والاعتقاد وبين أمر ربط عقلي
ولا بد من انتهاء اليقينية إلى ضرورة والالزم التسلسل أو الدور وانتهاء غيرها إلى ظنية
أو وهمية أو تسليمية فالضروريات المشاهدات الباطنة وهو ما لا يقتصر على العقل كجوع

الانسان وعطشه وآلمه لأن البهائم تدركه والاوليات وهو ما يحصل بمجرد العقل كعلم الانسان بوجوده وان النقيضين يصدق أحدهما خاصة وان الاثنين أكثر من الواحد وان المساوى للمساوى مساوى وان الممكن لا يترجح أحد طرفيه الا بمرجح والمحسوسات وهو ما يحصل بالحس ككون الثلج أبيض والقمر مستدير وكون النار محرقة والجمر بهوى والنار تصعد والتجريبات وهو ما يحصل بالعادة كسهال السقمونيا الصفري واسكارا الخمر والمتواترات وهو ما يحصل بالاخبار تواترا عن المحسوسات كوجود مكة وبغداد وأورد على المحسوسات والتجريبات انها لا تفيد الا فباشوه على التعميم فان كل حيوان يحرك فكه الاسفل خاصة ولا علم بالتعميم لما اطلع عليه في التماسيح وعلى الحس أيضا بأنه يغلط وأجيب بأنه لا بد أن ينتهي الى حدين في التردد وقديتفاوت فيه المحربون والاقتربيات ناقصة وأما الظنيات فكالحدسيات كما اذا شاهدنا القمر يزيد نوره ويتقصم لبعده عن الشمس وقربه فتحكم بأنه مستفاد من الشمس وكالمشهورات مثل كون الصدق والاحسان حسنا لكونه صدقا والكذب والاساءة قبيحا والتجريبات الناقصة والمحسوسات الناقصة واما الوهيات فايتمثيل بمقتضى الفطرة المجردة عن نظر العقل انه من الاوليات مثل ان كل موجود متعيز وان العالم ينتهي الى خلاه الى ان يمنعه العقل بما يؤلفه من البرهان واما المسلمات فإيساهه الناظر ولما كان الدليل قد يقوم على ابطال النقيض فيتعين نقيضه وعلى الشئ المطلوب عكسه فيتعين احتج الى معرفتها بالنقيض ان كل قضيتين اذا صدقت احدهما كذبت الأخرى وبالعكس مثل العالم حادث العالم ليس بمحادث فان كانت شخصية فضبط شروطها ان لا يكون بين النقيضين في المعنى التبدل الاثبات بالنفي فينزم ان يتعد الموضوع بالذات لا باللفظ والمحمول بالذات والاضافة والجزء أو الكل والقوة أو الفعل والزمان والمكان والشرط كعين وناهل واب واصفر في قشره وقاطع في العمد ومبصر بالليل وماش على الأرض والشرط مثل الكاتب يحرك يده ان كتب ويستغنى عنه بالزمان أو بالقوة أو بالفعل فان كانت محصورة لزم اختلاف الموضوع في الكلية والجزئية لانه لو اتحد اجاز ان يكذب ما عا في الكلية اذا كان الحكم بعرضي خاص بنوع خاص مثل كل انسان كاتب كل انسان ليس بكاتب لأن الحكم على كل واحد وصدق ما عا في الجزئية مثل بعض الناس كاتب بعض الناس ليس بكاتب لأنه غير معين فنقيض الكلية المثبتة جزئية سالبة وبالعكس وعكس كل قضية تبديل الموضوع محمول والمحمول موضوعا على وجه يصدق فعكس الكلية الموجبة جزئية وموجبة

الكلية السالبة كلية سالبة والجزئية الموجبة جزئية موجبة ولا عكس للجزئية السالبة الآن
تجربها على حكم الموجبة واذا عكست الكلية الموجبة بنقيض مفردية باصديق ومن ثم
انعكست السالبة سالبة وصورة البرهان ضرر بان اقتراني واستثنائي فلا اقتراني أن لا يكون
اللازم منه أو نقيضه مذكورافيه بالفعل والاستثنائي نقيضه ومقدمنا الاقتراني بغير شرط
ولا تقسيم والمفردان من مقدمتيه يسمى المنطقيون الاول موضوعا والثاني محمولا
والمتكلمون موصوفا وصفة والعقهاء محكوماء عليه وحكام والنحويون مبتدأ وخبر ومفردات
المقدمتين تسمى حدودا فالوسط الحد الاوسط والمفردان المختلفان ما كان محمولا على الأوسط
فالحد الأكبر وما كان موضوعا له فالحد الأصغر وذات الأكبر الكبرى وذات الأصغر
الصغرى والمقدمة ذات الموضوع الكلي كلية وذات الجزئي جزئية كل منهما ان كان محمولا
مشتبا فوجبة والافسالية وأما الشخصية فلم يمثلوا بها استثناء عن الكلية وقيل لأنها لا تستلزم
علما ثالثا وليس بصحيح فان من علم أن زيدا هذا وهذا أخى علم أن زيدا أخى وأما المهمة
فاستثنوا عنها بالجزئية لانه المحقق فيها وتسمى المقدمتان باعتبار هيئة الاوسط فيهما شكلا
فقد يكون محمولا لموضوع النتيجة موضوعا لمحمولها وهو الاول ومحمولا فيهما وهو الثاني
وموضوعا فيهما وهو الثالث وعكس الاول وهو الرابع وهو بعيد عن الطبع مستغنى عنه فاذا
ركب كل شكل باعتبار مفردى مقدمتيه فى الكلى والجزئى والايجاب والسلب جاءت
مقدارانه ستة عشر ضربا

(الشكل الاول) وهو أينها ولذلك كان غيره متوقفا على رجوعه اليه وينتج المطالب
الاربعة وشرط نتاجه ايجاب الصغرى أو حكمه ليوافق الاوسط وكلية الكبرى ليندرج
فيتنتج تبقى اربعة أضرب لان الاولى موجبة كلية أو جزئية والثانية كلية موجبة أو سالبة
الاول كلتاها كلية موجبة كل وضوء عبادة وكل عبادة مفتقرة الى النية الثانية كل كلية موجبة
وكلية سالبة كل وضوء عبادة وكل عبادة لا تصح بدون النية الثالثة جزئية موجبة وكلية
موجبة بعض الوضوء عبادة وكل عبادة مفتقرة الى النية الرابع جزئية موجبة وكلية سالبة
بعض الوضوء عبادة وكل عبادة لا تصح بدون النية

(الشكل الثانى) شرطه اختلاف مقدمتيه فى الايجاب والسلب وكلية كبراه تبقى اربعة
ولا ينتج الا سالبة أما الاول فلأنه لا بد فى بيانه من عكس احدها وجعلها الكبرى فلو كانتا
موجبتين لم تنعكس كلية ولو كانتا سالبتين وعكست احدهما لم يتلاقيا وأما الكلية الكبرى

فلا ثمان كانت التي تنعكس فواضح وان عكست الصغرى وجب عكس النتيجة والاجاه غير المطاوب ولا تنعكس لانها تكون جزئية سالبة واما نتائجها سالبة فلا ان الكبرى عكس كلية سالبة أبدا الاول كليتان الكبرى سالبة الغائب مجهول الصفة وما يصح بيعه ليس بمجهول الصفة فلازمه الغائب لا يصح بيعه وبيانه بعكس الكبرى الثاني كليتان الكبرى موجبة الغائب ليس معلوم الصفة وما يصح بيعه معلوم الصفة فلازمه كالاول وبيانه بعكس الصغرى وجعلها الكبرى وعكس النتيجة أو بعكس الكبرى بنقيض مفرد لها الثالث جزئية موجبة وكلية سالبة بعض الغائب مجهول الصفة وما يصح بيعه ليس بمجهول الصفة فلازمه بعض الغائب لا يصح بيعه وبيانه بعكس الكبرى الرابع جزئية سالبة وكلية موجبة بعض الغائب ليس معلوم الصفة وما يصح بيعه معلوم الصفة فلازمه كالاول وبيانه بعكس الكبرى بنقيض مفرد لها ولا يتبين بعكس مجرد اذ عكس الكبرى يصيرها جزئية ولا قياس عن جزئيتين والصغرى لا تنعكس ويتبين وجه الدلالة فيه وفي جميع هذا الشكل بالخلف أيضا فخذ بنقيض النتيجة وهو كل الغائب يصح بيعه وتجعله الصغرى فينتج نقيض الصغرى الصادقة وهو باطل ولا خلل الا من نقيض المطاوب فالمطاوب صدق

الشكل الثالث ﴿ شرطه ايجاب الصغرى أوفي حكمه وكلية احدها تبقى ستة ولا ينتج الاجزئية أما الاول فلا أنه لا بد من عكس احدها وجعلها الصغرى فلو كانت الصغرى سالبة وعكسها لم يتلاقيا ولو كان العكس في الكبرى وهي سالبة لم يتلاقيا مطلقا وان كانت موجبة فلا بد من عكس النتيجة فلا تنعكس وأما كلية احدها فلتكون هي الكبرى آخر انفسها أو بعكسها وأما كونه لا ينتج الاجزئية فلا ان الصغرى عكس موجبة أبدا وفي حكمها الاول كليتا كلية موجبة كل برمقات وكل بر روى فلازمه بعض المقتات روى ويتبين بعكس الصغرى الثاني جزئية موجبة وكلية موجبة بعض البرمقات وكل بر روى ولازمه كالاول ويتبين بعكس الصغرى الثالث كلية موجبة وجزئية موجبة كل برمقات وبعض البر روى فلازمه كالاول ويتبين بعكس الكبرى وجعلها الصغرى وعكس النتيجة الرابع كلية موجبة وكلية سالبة كل برمقات وكل بر لا يصح بيعه بمنجسه متفاضلا فلازمه بعض المقتات لا يصح بيعه بمنجسه متفاضلا وبيانه بعكس الصغرى الخامس جزئية موجبة وكلية سالبة بعض البرمقات وكل بر لا يصح بيعه بمنجسه متفاضلا فلازمه كالذي قبله ويتبين بعكس الصغرى السادس كلية موجبة وجزئية سالبة كل برمقات

وبعض البر لا يصح بيه بجنسه متفاضلا فلازمه كالذى قبله ويتبين بعكس الكبرى على حكم
المنبته وجعلها الصغرى وعكس النتيجة ولا يتبين هذا بعكس مجرد كما تقدم في رابع الثانى ويتبين
أيضا بالخلف ويشاركه جميع الشكل فتأخذ نقيض النتيجة كما تقدم ألا أنك تجعله الكبرى
﴿ الشكل الرابع ﴾ وليس تقديما للكبرى على الصغرى من الاول وان وافق بعض صورته
لأن الرابع يراد بنتيجته محمول الاولى مع موضوع الثانية والاى وان قدم فنتيجته على ما كانت
والجزئية السالبة ساقطة فيه لانه ان عكستا فلا عكس وان بقيتا وقلبتا فان كانت الثانية لم
يتلاقيا وان كانت الاولى لم تصلح للكبرى فالنتيجة جزئية سالبة فلا بد من عكسها ولا عكس واذا
كانت الصغرى موجبة كلية فالكبرى على الثلاثة فان كانت سالبة كلية فالكبرى موجبة
كلية لانها لو كانت جزئية وبقيت وجب جعلها الصغرى وعكس النتيجة ولا عكس
لانها جزئية سالبة وان عكست وبقيت لم تصلح للكبرى لانها جزئية وان كانت سالبة كلية
وفعلت الاول أو الثانى لم يتلاقيا فان كانت موجبة جزئية فالكبرى سالبة كلية لانها لو
كانت موجبة كلية وفعلت الاول لم تصلح الصغرى للكبرى وان فعلت الثانى صارت الكبرى
جزئية ولو كانت موجبة جزئية فابعد فتنتج خمسة منه الاول كل عبادة مفتقرة الى النية وكل
وضوء عبادة فلازمه بعض المفتقر وضوء ويانه بالقلب فيها وعكس النتيجة أو بالنية وهو ان
الكبرى دلت على ان الاكبر مندرج فى الاصغر فزم أن يكون بعض الاصغر مندرج فى
الاكبر الثانى كل عبادة مفتقرة الى النية وبعض الوضوء عبادة فلازمه ويانه مثله الثالث
كل عبادة لا تستغنى عن النية وكل وضوء عبادة فلازمه كل مستغن فليس بوضوء ويانه
بالقلب وعكس النتيجة الرابع كل مباح مستغن وكل وضوء ليس بمباح فلازمه بعض المستغنى
ليس بوضوء ويانه بعكسها الخامس بعض المباح مستغن وكل وضوء ليس بمباح فلازمه ويانه
مثله والاستثنائى ضربان ضرب بالشرط ويسمى المتصل ويسمى الشرط مقدما والجزاء
تاليا والمقدمة الثانية استثنائية وشرط نتاجه أن تكون النسبة بين المقدم والتالى كلية دائمة
وأن يكون الاستثناء مابعين المقدم فلازمه عين التالى وإما بنقيض التالى فلازمه نقيض
المقدم لان نقيض كل لازم يستلزم نقيضه لازمه لانه لو فدر وجود المازوم مع انتفاء اللازم
بطل كونه لازما ومن ثم استلزم الاخص الأعم ونفى الأعم نفى الأخص مسئل ان كان هذا
نسانا فهو حيوان وهو انسان فلازمه انه حيوان وليس بحيوان فلازمه انه ليس بانسان
وأكثر استثناءه الى الاول ان الثانى يكون سلبى فبالخلف وهو اثبات المطلوب بإبطال نقيضه

وأما استثناء تقيض المقدم وعين التالى فلا يلزم عنه شئ لجواز أن يكون التالى أعم ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم ولا من وجود الأعم وجود الأخص نعم لو قدر التساوى لزم لخصوص المبردة لا لنفس صورة الدليل وضرب بغير الشرط ويسمى المنفصل ويلزمه تعدد اللزوم مع التالى فان تنافيا اثباتا ونفيا يلزم من استثناء عين كل واحد منهما تقيض الآخر ومن نفيه عين الآخر فيجئ أن أربعة مثاله العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج أو فرد فليس زوج أو ليس بفرد وان تنافيا اثباتا لنفيا يلزم الأولان مثاله الجسم اما جاد أو حيوان لكنه جاد أو ليس بحيوان فان تنافيا نفيا لا اثباتا يلزم الآخران مثاله الجسم اما لا أسود أو لا أبيض ويرد الاستثنائى الى الاقتضى بأن الثانية الصغرى والأولى الكبرى ويتضح المنفصل بأن معنى المحول فى قولك اما زوج واما فرد متنافيان اثباتا ونفيا أى كل زوج ليس بفرد وهذا زوج الى آخر الأمر بعبارة وكذلك الآخران

والخطأ فى البرهان يكون لخلل مادته أو صورته فالأول من جهة اللفظ ومن جهة المعنى فاللفظ لا تناسبها بالصادقة للاشتراك فى أحد الجزئين أو فى حرف العطف مثل الخمسة زوج وفرد فانه بصدق فى الجمع لا فى التفريق ومثله هذا حلو حامض وعكسه هذا طيب ماهر اذا كان ماهر فى غير الطب طبيبا واستعمال المتباعدة كالمترادفة كالسيف والصارم فيغضل الذهن عما فيه الافتراق ويجرى اللفظين مجرى واحدا وأما المعنى فغديكون لا تناسبها بالصادقة أيضا كالحكم على الجنس الكلى ذاتيا أو عرضيا بحكم النوع لا ندراجه تحته مثل أن يقول فى لون هذا اللون واللون سواد فيكون سوادا وكذلك هذا سيال أصفر والسيال الأصفر مرة وكالحكم على المطلق بحكم المقيّد بحال أو وقت مثل هذه رفة والرفة مؤمنة وهذا مبصر للاعتنى والمبصر مبصر بالليل ومنه الحكم على العرضى بحكم الذاتى أو بالعكس مثل السقمونيا مبردة والمبرد مبرد بالذات والحكم على ذى القوة بحكم ذى الفعل وبالعكس مثل هذا كاتب والكاتب يحرك يده أو لا يحرك يده وكأجزاء الاعضاء ان والحدسباب والنجربيبات الناقصة والظنيات والوهياى مجرى القطعيات وذلك كثير وفديكون لا تناسبها بنىير النتيجة مثل أن تجعل النتيجة احدى المقدمتين بتغير العظفين وهما انها غيرها وتسمى المصادرة على المطلوب ومنه أن تجعل احدى المتضايفتين احدى المقدمتين مثل هذا ابن لأنه ذو أب وكل ذى أب ابن وكل قياس دورى مصادرة والناسى أن يخرج عن تأليف الاشكال المذكورة فى أصله أو فى عدم شرط من شروطه

مبادئ اللغة

لما علم الله تعالى حاجة الناس الى تعريف بعضهم بعضا ما في نفوسهم لمعاملاتهم ومعاشرتهم وأحكامهم أقدرهم على اخراج الصوت مع النفس وتقطيعه من غير نصب ومن تمام لطفه عدم ما يعصى منه فلذلك حدثت الموضوعات اللغوية فلنتكلم في حدها وأقسامها وابتداء وضعها وطريق معرفتها

أما حدها فكل لفظ وضع ليعني

وأما أقسامها فتقسم الى مفرد ومركب فالمفرد اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون ما وضع ليعني ولا جزؤه يدل على شيء من حيث هو جزؤه والمركب بخلافه فيهما فنعو بعلبك وتأبط شرا وعبد الله أعلاما مركب على الأول مفرد على الثاني ونعوي يضرب وأخواته على العكس وليس بسديد لما يلزمهم من أن ضارباً ومخرجا وسكران ونحوه مما لا ينحصر مركب وينقسم المفرد الى اسم وفعل وحرف لانه اما أن يستقل بالمفهومية أولا والثاني الحرف والاول اما أن يدل على الزمان بينيته أولا والثاني الاسم وقد علم بذلك حد كل واحد منهما ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة مطابقة وفي جزئه دلالة تضمن وغير اللفظية دلالة التزام وقيل اذا كان ذهنياً أو أكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير مثل جاء زيد وقد يطلق والمراد اللفظ مثل زيد مبتدأ وزيد زاي وياء ودال فانه لو وضعوا له لأدى الى التسلسل ولوسلم فاذا أمكن بنفسه كان الوضع له ضائعا وقد يكون المدلول لفظا آخر كالكلمة والاسم والفعل والحرف والجملة والكلام والشعر لانهم لو لم يضعوا طال في التعميم والتشكيك معا وينقسم المركب الى جملة وغير جملة فالجملة ما وضع لفائدة نسبة ويسمى كلاما ولا يتأني الا في اسمين أو في فعل واسم ولا يرد حيوان ناطق وكاتب في زيد كاتب وضارب زيد ونحوه لانهم لم توضع لفائدة نسبة وغير الجملة بخلافه ويسمى النعويون مفردا أيضا وقد يطلق الكلام على الكلمة الزائدة على حرف والكلمة على الجملة وقد يطلقان معا على الزائد على حرف واحد وان كان مهملا والفرد باعتبار وحدته ووحدة مدلوله وتعددها أربعة أقسام فالاول اما أن يشترك في مفهومه كثير ون كالبيت والكتاب والماء وهو الكلّي أولا كزيد وهو الجزئي وقد يطلق الجزئي على النوع والاول اما أن يكون اشترا كافيه تغاوت بشدة أضعف أو تقدم أو تأخر كالوجود على الخالق والمخلوق واللبايض على العاج والثلج وهو المشكك لانه يشكك في انه متواطئ أو مشترك أو لا تغاوت فيه وهو المتواطئ وامتناع وقوع الشركة من خارج

كالعالم والشمس والقمر لا يمنع كونه كلياً وكون الأمرين متنافيين لا يمنع كالتقيض لانهما مشتركان فيما لأجله سمي تقيضاً والسكلى ذاتى وعرضى كما تقدم واعتراض بان ذلك ان كان مأخوذاً فى الماهية فلا تواطؤ ولا فلا تفاوت والمتواطئ صفة وغير صفة مشتق وغير مشتق الثانى من الاربعة مقابلة مبانة الثالث ان كان وضعه للمتعده حقيقة فمشارك والا ففى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجاز الرابع مترادفة وقد يكون اللفظ الواحد من المتواطئة والمتبانة والمشاركة والمترادفة لا مكان الاعتبار فيه

﴿مسألة﴾ المشترك جائز وواقع عند المحققين لنا القطع انه لا يلزم من وضع اللفظ لمعنيين على البدل محال وسواء تقديره بوضع واحد أو بوضعين وأيضاً لو لم يجز لم يتبع دليل الثانية اطباق اللغة على ان القرء للظهر والحيض معاً على البدل من غير ترجيح واستدل لو لم تكن واقعة خللت أكثر المسميات عن الوضع لانها غير متناهية والأسماء متناهية لتركبها من المتناهية وأجيب بجمع أنها غير متناهية فى التضادة والمختلفة ولا يفيدهم فى غيرها ولو سلم فابتعقله الواضع متناه ولو سلم فلا نسلم ان المتركب من المتناهى متناه ويستند بأسماء العدد ولو سلم منعت الثانية لانها لا يحتاج الى الوضع فيها كأنواع الروائح وكثير من الصفات واستدل لو لم تكن واقعة لكان الوجود فى القديم والحادث متواطئاً لان الاجماع على انه حقيقة فيها فمتعين وأما الثانية فلا لأن الوجود ان كان الذات فلا اشتراك وان كان صفة فهى واجبة فى القديم ممكنة فى الحادث فاختلفاً فلا اشتراك وأجيب ان اختلاف المشترك فى الوجوب والامكان لا يمنع التواطؤ كالعالم والمتكامل ونحوهما والمخالف لو وضعت لاختلص المقصود من وضع اللفظ لان الفهم لا يحصل مع الاشراك خلفاء النرائن وما يظن به ذلك متواطئاً ومحذور الجواب انه ليس المقصود التفاهم من حيث التفصيل فى اللغة بدليل جميع أسماء الاجناس وجملة الأفعال بل قد قصد التعريف الإجمالى كالتعجيل

﴿مسألة﴾ ثم هو واقع فى "آرآن عند المحققين كقوله ثلاثة قروء والليل اذا عسعس وهو لا قبل ولا دبر المخالف ان حصل بيانه طال بغير فائدة وان لم يحصل فلا فائدة والجواب فائدته فى غير الاحكام كغيره من الاجناس وفى الاحكام الاستعداد للامثال بتقدير بيانه

﴿مسألة﴾ المترادف جائز واقع عند المحققين لنا القطع ضرورة انه لا يلزم منه محال وأيضاً لو لم يجز لم يقع كاسد وسبع وجالوس وقعود ونهتر وبحتر للقصير وصهلب وشوذب للطويل المخالف لو وضع لعرى الزائد عن الفائدة والجواب ان فائدته التوسعة وتيسير النظم والذبح

لمواظقة أحدهما الروى أو الزنة أو تيسير التجنيس والمطابقة قالوا ووضع لأدى الى الاخلال لجواز أن يكون المخاطب غير عالم به والجواب انه تتميم للغوائد المذكورة قالوا ووضع لكان تعريفا للعرف وهو محال ورد بأنه وضع علامة ثانية وليس بمحال

مسئلة **﴿** زعم قوم ان الحد والمحدود مترادفان ولذلك قالوا الحدود كلها تبديل لفظ بلفظ أجلى منه وليس بمستقيم لان المحديد على المفردين بخلاف المحدود نعم يصح ذلك في البسائط ولذلك غلط قوم في نحو عطشان نطشان لان الثانى لا استقلال له

مسئلة **﴿** المترادفان يصح اطلاق كل مكان الآخر لأنه لازم معنى المترادفين ولا حجر في التركيب الصحيح قالوا لو لم يصح أن يقال خدائ أكبر وأجيب بالتزامه لمن يفهمه وبالفارق بأن المنع لأجل تخطيط اللغتين

مسئلة **﴿** الحقيقة في اللغة ذات الشيء اللازمة له من حق أى لازم وثبت وفي الاصطلاح اللفظ المستعمل في وضعه الأول في الاصطلاح الذى بد الخطاب وهى لغوية وعرفية وسرعية وقد علم بذلك تحديدها فاللغوى كالأسد والانسان في ظاهرها والعرفى كالعادة لذوات الاربع خاصة بعد كونها مآداب وكالغائط للثفل المستقذر بعد كونه للطمع من الأرض والشرعى كالصلاة والزكاة والحج لهذه العبادات بعد كونها للدعاء والتماء والقصد والحجاز الجواز وهو الانتقال وموضعه وفي الاصطلاح اللفظ المستعمل في غير وضعه الأول على وجه يصح على التفسيرات الثلاث وفي توقف استعماله على السماع أو تكفى المشابهة خلاف والمشابهة فذلك تكون بالشكل كالانسان للصورة أو فى صفة ظاهرة كالأسد على الشجاع لاعلى الأبحر نفاث أول أنه كان عليها كالعبء على المعنى أول أنه آيل اليها كالحجر على العمير أول أنه مجاز لها مثل جرى النهر والميراب وقالوا يعرف المجاز بصريح النقل وبوجوه آخر منها صفة نهية في نفس الأمر كقولك للبليد ليس بحمار عكس الحقيقة لا متناع ليس بانسان وفوله في نفس الأمر ليس دفع مأنت انسان ولا يفيد لأنه دور ومنها أن يتبادر الى الفهم غيره ولا الترتيب عكس الحقيقة وأمر رد على عكسه المشترك وأجيب بأنه يتبادر واحد غير معين فيلزم أن يكون معين مجازا ومنها عام اطراده ولا مانع لغة ولا نمرعانه مثل نخلة لتلويل غير رجل ولا عكس لانه فيطرده المجاز ويسمى تصدق رأه رداله نغى والفاضل على الكرم والعالم ولا يقال لله والفار وردت لرجاحة المستقر فيها وأجيب بالمانع منه ومنها جمعه لسمى على صيغة يخالف حقه لسمه آية هو فيه حقيقة بانفاذ كأمور جمع أمر الفعل رأوا أمر جمع أمر القول وفيه

تعسف ومنها عدم صحة الاشتقاق في المعنى ولا مانع كأمر الفعل ولا يقال أمر ولا عكس ومنها نسبة شيء إليه ولا يصح عقلا إلا إلى متعلقه فيتعين مثل واسئل القرية ومنها التزام تقييده في معنى مخصوص مثل جناح الذل ونار الحرب ومنها اطلاقه على مسمى بغير متعلق حقيقة كالقدرة على المخلوق لانه لا مقدور له ومنها أن يكون اطلاقه لأحد المسلمين متوقفا على تعلفه بالمسمى الآخر فالمتوقف مجاز واعلم ان اللفظ بعد وضعه وقبل استعماله لا يتصف بحقيقة ولا مجاز لخروج وجه عن درهما وفي استنزاح المجاز الحقيقة خلاف بخلاف العكس المنزوم لو لم يستنزح لعرى الوضع عن الفائدة النافية لو استنزح لكان كندوقامت الحرب على ساق وشابت لمة الليل من المركبات حقيقة وأجيب بأنه يلزم أيضا أن يكون موضوع المعنى متحقق وليس كذلك فهو مشترك الالزام وبأن المفرد هو المجاز واستعماله متحقق ولا مجاز في التركيب وقول عبد القاهر في اشاب الصغير وحياتي ا كتحالي بطلعتك ان المجاز في الاسناد بعيد لما علم من اتحاد جهة فاذا جعل الفعل مجازا في الشيب العادى زال الوهم ولو قيل لو استنزح لكان عسى وليس اسماء باب زال فعلا لكان قويا وايضا لو استنزح لصح اطلاق الرحمن على خبر الله والثانية اتفاق وقولهم رحمن الرحمة نعت مردود ثم لفظ الحقيقة والمجاز حقيقة عرفا فاجب لغة للاختصاص

﴿مسئلة﴾ اذا دار اللفظ بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أقرب لان الاشتراك يحل بالتفاهم ويؤدى الى وقوع الجهل الكبير بتقدير فهم غير المراد

﴿مسئلة﴾ الاسماء الشرعية جائزة ضرورة فانا نقطع بأنه لا يلزم من وضع الشارع اسم من أوضاعهم أو من غيرها على معنى يعرفونه أولا يعرفونه بحال وهي دفعة حلالة لغاضى وأثبت المعتزلة الدينية أيضا لنا القطع بالاستفراء ان الصلاة اسم لهذه الأفعال المخصوصة بعد أن كانت لغيرها لغة والاجماع ان صلاة الظهر ونحوها أربع ركعات والظاهر ان الصلوات والزكاة والحج ونحوها كذلك قال تعالى وأقربوا الصلاة وهي في اللغة الدعاء أو الاتباع وقال تعالى وآ نوا الزكاة وهو أداء مال مخصوص وهو في اللغة التمام وقال تعالى كتب عليكم الصيام وهو امسالك مخصوص وفي اللغة مطلق امسالك قولهم باقية والزكاة نمر وط في صحتها رداً في الصلاة وهو غير دافع ولا متبع باتفاق قولهم انه مجاز ان أراد أنه استعمال نمر عافى غير الحقيقة الوضعية أصلاً وغلبة فهو المدعى وان أراد أنه استعمال لغة في نمر وضعه الاول لغة من نمر تعبير من الشرع بخلاف الظاهر لانهم لم يعرفوا ذلك ولا يفهم بدفع قرينة بدليل دعى الـ لان أنام

أقرائك القاضي لو كانت كذلك لفهمها المكلف والا كلف بما لا يطاق ولو فهم لنقل لانا مكلفون مثلهم والاحاد لا تفيد ولا تواتر والجواب منع الصغرى الثانية ولا يلزم النقل بل بالتفهيم والقرائن كالوالدين بالطفل قال أيضا لو كانت لكنت غير عربية لانهم لم يضعوها واما الصغرى فلا نه يلزم أن لا يكون القرآن عربيا لانها فيه وقال تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا ومابعضه خاصة عربى لا يكون كله عربيا والجواب منع انها عربية ويكون الشارع وضعها لذلك مجازا للعلاقة ولو سلم منع دلالة أن الجميع عربى لانه يطلق على السورة بل على الآية كما يطلق على الجميع ولذلك لو حلف لا يقرأ القرآن حث بسورة ولا يعارض بأن السورة والآية بعض القرآن باتفاق لان المراد بعض الجمله المسماة بالقرآن وجزء الشئ اذا شارك كل شئ في معناه صح أن يقال هو كذا وهو بعض كذا بالا اعتبارين كالماء والعسل ونحوه واذ لم يشاركه لم يصح كجزء المائة والرغيف ونحوه ولو سامت الدلالة حقيقة ولا ينكر مجاز فيه لان غالبه العربية كالاسودوان كان بعضه ابيض وكالبيت من الشعر فيه فارسية أو عربية المعزلة الايمان في اللغة التصديق وفي الشرع العبادات لانها الدين المعتبر بدليل وذلك دين القعية والدين الاسلام بدليل ان الدين عند الله الاسلام والاسلام الايمان لانه لو كان غيره لم يقبل بدليل ومن يتبع غير الاسلام دينافلزم أن يكون الايمان العبادات وبقوله فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فا وجدنا فيها غيريت من المسلمين فاولم يعلم يستقيم الاستثناء وقد عارض بقوله قل لم تؤمنوا ولكن قولوا آمنوا واتخذنا من سبقتهم قالوا لو كان الايمان التصديق لكان قاطع الطريق المصدق مؤمنا الأولى واضحة وليس بمؤمن لانه يدخل النار بدليل عذاب عظيم وادخلها مخزى بدليل انك من تدخل النار فقد أخرجته ولو كان مؤمنا لم يخز بدليل يوم لا يخزى الله النبي والنبي آمنوا وأوجب بأن الذين آمنوا هنا صريح في العمارة فلا يلزم أن لا يخزى غيرهم أو والذين آمنوا مستأنف

مسئلة المجاز في اللغة خلافا للاستناد لنالوم يكن لكان الأسد الشجاع والجمار البليد وشابت له الليل وقامت الحرب على ساق حقيقة وليس بحقيقة لانه يسبق خلافا قطعاً من غير قرينة المخالف لو كان للزم اما خلل التفاهم واما الاتيان بالقرينة من غير حاجة والجواب ما ذكر في المشترك والمترادف

مسئلة المجاز في القرآن خلافا للظاهر يدلنا ليس كمثل شئ واسئل القرية جدارا ربدان ينقص فأتى بزيادة ونقصان واستعارة قولهم أتى بالكاف لينتقى التشبيه غلط

اذ يصير المعنى ليس مثل مثله شيء فيتناقض لانه مثل مثله مع ظهور اثبات مثل وقولهم القرية مجمع الناس مشتق من قرأت الناقة ومنه القرآن غلط في المعنى والاشتقاق لأن مجمع الناس غيرهم ولا م قرينة ياء ولا م قرأ والقرآن همزة وقولهم ان المراد واسئل القرية حقيقة فانها تعجبك وان الجدار خلقت فيه ارادة ضعيف المخالف المجاز كذب لانه يتنقى فيصدق قلنا انما يكون كذبا ان لو كان المثبت الحقيقة قالوا لو كان لكان الباري متجاوزا قلنا اطلاق الاسماء عليه يتوقف على الاذن وفي القرآن واشتعل الرأس شيبا . واخفض لهما جناح الذل . من الغاظ ، فاعتدوا عليه . سيئة مثلها . ويمكر الله . الله يستهزئ بهم . الله نور السموات . كلها أو قد وانارا

﴿مسئلة﴾ القرآن يشتمل على ألفاظ معربة وهو عن ابن عباس وعكرمة ونفاه الأكترون لنا المشكاة هندية واستبرق وسجيل فارسية وقسطاس رومية قولهم انه مما اتفق فيه اللغتان كالصابون والنور بعيد ثم اجماع العربية على منع ابراهيم ونحوه من الصرف للجمعة والتعريف يشبهه المخالف أدلة الاسماء الشرعية وبقوله أعجمى وعربى فنحن أن يكون متنوعا أوجب بأن المراد قالوا أ كلام أعجمى ومخاطب عربى لا يفهمه يدل عليه السياق وهم كانوا يفهمونها فلا تنسدرج في الانكار ولوسا من انفي التنويع فلا ينسدرج لذلك أيضا

﴿مسئلة﴾ لا بد في المجاز من العلاقة وفي اشتراط النقل خلاف المشتراط لو جاز لجاز نحلة لطويل غير انسان وشبكة للصيد وشجرة للغرة وابن لأب وبالعكس تسمية للسبب باسم السبب أوجب بأن الامتناع لمانع مخصوص قالوا لو جاز لكان قياسا واختراعا وكلاهما ممنوع أوجب بالاستقراء ان العلاقة لغتهم مصححة كافي رفع الفاعل ونصب المفعول النافي لو كان نقليالما افتقر الى النظر في العلاقة أوجب بأن النظر للواضعين لا للنقلين ولوسلم فالنظر للاطلاع على الحكمة قالوا لو كان نقليا لتوقف أهل العربية عليه ومن استقرى علم انهم لا يتوقفون ﴿مسئلة﴾ المشتق ما دل على معنى بعرف أصله الاصول ومعناه بتغيير ما وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة وافضل التفضيل والزمان والمكان والآلة تطرد كالعالم والمعلوم بخلاف غيرها كالقارورة والديبران والعيوق والسماك والثرىا وقديقال ما غير عن صيغة حررف أصله الأصول فقتل (١) بمعنى قتل غير مشتق على الأول مشتق على الثاني

(١) قوله فقتل بمعنى قتل الى آخره الذي يدل عليه كلام العضد في شرح المختصر ان الواقع هنا فقتل مصدر مميها بمعنى قتل مصدر غير مميها ففعل ما وجد ههنا من الضبط تعريف الكاتب فليراجع

﴿مسئلة﴾ اشتراط بقاء المعنى المشتق من لفظه لصحة كون المشتق حقيقة ثالثا ان كان ممكنا اشتراط الشارط لو اطلق الضارب حقيقة بعد انقضائه لما صح نفيه في الحال وقد صح وأجيب بأن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم قالوا الوصح بعده لصح قبله أجيب اذا كان الضارب من حصل له الضرب لم يلزم الثاني لو اشتراط لم يجمع أهل اللغة على صحة ضارب زيد أمس وعلى أنه اسم فاعل وأجيب بأنه مجاز بدليل صحة ضارب زيد غدا وأنه اسم فاعل وهو مجاز باتفاق قالوا لو اشتراط لما صح مؤمن لنا ثم وغاقل قلنا مجاز بدليل امتناع كافر لكفر تقدم ونائم ويقظان لما تقدم قالوا لو اشتراط لما ثبت متكلم ولا غير حقيقة لأنه قبله مجاز ولا يتحقق الابعده لتقضى الحروف أولا وأولا وأجيب ان اللغة لم تبين على المشاحة في مثل ذلك والاعتذار كثر المشتقات وجميع أفعال الحال وأيضا فاما يشترط ان أمكن

﴿مسئلة﴾ لا يشتق اسم الفاعل لشيء باعتبار فعل قائم بغيره خلافا للمعتزلة لنا القطع بالاستقراء انه ليس كذلك قالوا ثبت قاتل وضارب لغير من قام به القتل والضرب لأنه الاثر الحاصل في المفعول وأجيب بأن القتل والضرب تأثير ذلك الاثر لا الأثر وهو قائم بالفاعل قالوا اطلق الخالق على الله تعالى باعتبار المخلوق وهو الاثر لأن الخلق المخلوق والازم قدم العالم أو التسلسل وأجيب أولا بأنه ليس لفعل قائم بغيره وثانيا بأنه للتعليق الحاصل بين المخلوق والقدرة حال الحدوث فله انسب الى البارى صح الاشتقاق جمع بين الأدلة

﴿مسئلة﴾ الاسود ونحوه من المشتق يدل على ذات متصفة بسواد لا على خصوصية الذات من جسم أو غيره بدليل صحة الاسود جسم ولودل لكان مثل الجسم جسم وهو فاسد

﴿مسئلة﴾ لا تثبت اللغة قياسا خلافا للقاضى وابن سريج وبعض الفقهاء وليس الخلاف في نحو باب نحو رجل وضارب مما ثبت تعميمهم فيه بطريق الاستقراء كرفع الفاعل ونصب المفعول وانما الخلاف في تسعية مسكوت عنه الحاقا بتسمية لمعين بمعنى يستلزمها وجودا وعدمها كتسمية النبيذ خمر التخمير المشترك والنباش سارقا للاخذ خفية واللائط زانيا للايلاج المحرم اذ لم يثبت نقلا واستقراء تعميمهم فيه لنا انه اثبات اللغة بالشك لأنه يحتمل التصريح بمنعه واعتباره بدليل امتناعهم من طرد الادهم والابق لغير الفرس ومن طرد مثله كقارورة وأجل وغيرهما قالوا ادار المعنى مع الاسم وجودا وعدمه فدل على أنه معتبر قلنا وادار يضمع المحل فلا يبعد اعتباره قالوا ثبت اعتباره في نحو رجل وعالم بذلك وقد سبق قالوا لو لم يثبت لغته لم يثبت شرعاً لأن المعنى واحد والجواب المنع ولولا الاجماع على الحاق شرعاً لم تلحق

وقطع النباش إمالثبوت النقل انه للتعميم واما بالقياس لالأنه سارق بالقياس
 ﴿مسئلة﴾ معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية أن نحومن والى مشروط فى وضعها
 دالة على معناها الافرادى ذكر متعلقها ونحو الابداء والانتها وابتداء وانتهى غير مشروط
 فيها ذلك وأما نحو ذو وأولو وأولات وقاب وقيس وأى وبعض وكل وفوق وتحت وأمام وقدام
 وخلف ووراء وان لم يتفق استعمالها لالابدالك لاهم فغير مشروط فى وضعها دالة ذلك لما علم من
 أن وضع ذو بمعنى صاحب ليتوصل به الى الوصف بأسماء الاجناس يقتضى ذكر المضاف اليه
 وان وضع فوق بمعنى مكان له علوا خاص يقتضى ذلك وكذلك البواقى بخلاف باب من والى
 ونحو على وعن والكاف فى الاسمية يجب رده الى ذلك وان لم يقو هذا التقدير فيه إجماع
 اللباين على ما علم من لغتهم فيها

﴿مسئلة﴾ الواو للجمع المطلق لا يقتضى ترتيبا ولا معية عند الاعتبارين من الفقهاء والنحويين
 لنا النقل عن الأئمة انها للجمع المطلق واستدل لو كانت للترتيب لتناقض وادخلوا الباب سجدا
 وقولوا حطة مع الأخرى والقصة واحدة ولم يصح تقابل زيد وعمر وولكان رأيت زيدا وعمر
 بعده تكريرا وقبله تناقضا ولما حسن الاستفسار وأجيب بجواز أن يكون مجازا فى الجميع
 واستدل لو كانت للترتيب لبقى الجمع المطلق بغير وضع وعورض لو كانت للجمع لبقى الترتيب
 المطلق المستنزل بين الفاء و ثم بغير وضع واستدل لو كانت للترتيب لأجيب الشرط بها رد
 بالمنع والنقض ثم تمسكوا بالنقل والحكم فالنقل اركعوا واسجدوا وأجيب بأن الترتيب مستفاد
 من غيره وبقوله ان الصفا والمرورة من شعائر الله لقوله ابدؤا والام يشكوا فلم يجز بالرد على
 قائل ومن عصاهما فقد غوى لقوله بشئ خطيب لقوم أنت قل ومن عصى الله ورسوله
 وأجيب بأن الرد لنك افراد اسمه العظيم بدليل ان معصيتهما لا ترتيب فيها وأما الحكم فالوقوع
 الثلاث فى قوله أنت طالق ثلاثا لغير المدخول بها ولا يقع فى أنت طالق وطالق وطالق وأجيب
 بالمانع للخلاف والتحقيق ان ثلاثا لا يتعين لتفسير العدد المقام وبخلاف الأخرى فانه غير صالح
 لأنه لا يعبر عن العدد بتكرير الاسم عطوفا فوجب جعله مستأنفا وقال مالك فى المدخول
 بها وفى الواو اشكال قال ابن القاسم ورأيت الاغلب عليه انها مثل ثم وهو رأى يعنى أن
 حكمها فى المسئلة حكم ثم لأن الواو بمعنى ثم

﴿ابتداء الوضع﴾

ليس بين اللفظ ودلوله مناسبة طبيعية خلافا لاهل التكسير وبعض المعتزلة لنا الضبط بأن

الوجود لو وضع العدم وبالعكس لم يلزم محال وأيضا لو كان لما صح وضعه للشيء ونقيضه وضده كالقمر والجنون قالوا لو تساوت لم يختص لفظ بمعنى قلنا يختص بارادة الواضع المختار ﴿مسئلة﴾ اختلفوا في الواضع فقال الاشعري ومتابعوه إن الواضع الله تعالى فاما بالوحي أو بخلق الاصوات وإسماعها لواحد أو لجماعة أو بخلق علم ضروري بها وقالت البهشية ومتابعوهم الواضع أرباب اللغة بأن واحد أو جماعة وضعها ثم حصل التعريف بالاشارة والتكرار كما في الاطفال وقال الاستاذ القدر المحتاج اليه في تعريف المواضع توقيف والباقي محمل الأمرين وقال القاضي ومتابعوه الجميع ممكن وهو صحيح فان أراد غير القطع فبعيد وان أراد الظهور فالظاهر قول الاشعري قال وعلم آدم الاسماء كلها قالوا علمه الهمة مثل وعاءناه صنعة لبوس لكم قلنا خلاف الظاهر قالوا يجوز أن يكون علمه ما سبق فيه الاصطلاح أو علمه ونسبها ثم اصطلح بعده قلنا الاصل عدم ذلك فهما قالوا علمه حقائق المسميات بدليل ثم عرضهم اذ لا يصح رجوعه على التسميات وأجيب بأنه على اضممار المسميات للقرينة الدالة عليها بدليل فقال أنبؤني بأسماء هؤلاء واستدل بقوله ان هي الاسماء سميتوها ذمهم على تسميتهم من غير توقيف أجيب انما ذمهم على الالهة واستدل بقوله واختلاف ألسنتكم وألوانكم يعني اللغات لا الجارحة باتفاق أجيب بأنه ليس كلها على اللغات باعتبار التوقيف بأولى من الاقدار البهشية وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه دل على سبق اللغات الرسل والا لزم الدور قلنا اذا كان آدم هو الذي علمها اندفع الدور وأما الجواب بأنه يجوز أن يكون التوقيف بغير الرسل من وحي أو علم ضروري فخلافا للمعتاد الاستاذ لو كان بالاصطلاح لزم التسلسل لتوقف الاصطلاح على سبق اصطلاح يعرف به الاصطلاح قلنا يعرف بالتردد والقراءن كالاطفال ثم طريق معرفتها التواتر فيما لا يقبل التشكيك كالارض والسماء والبرد والحر والنار وبأخبار الآحاد في غيره

﴿ الاحكام ﴾

لاحكم الابما حكم به الله فالعقل لا يحسن ولا يقيج أى لا يحكم بأن الفعل حسن وقبيح لذاته أو بوجوه واعتبارات في حكم الله تعالى وانما يطلق ذلك لثلاثة أمور اضافة لموافقة الغرض ومخالفة وليس ذاتيا لاختلافه باختلاف الاغراض الثاني ما أمر الشارع بالبناء على فاعله وذمه الثالث ما لا خرج في فعله ومقابلته وافعال الله تعالى حسنة بالاعتبار الثالث

وبالثاني بعد الشرع لاقبله دون الأول وقالت المعتزلة والكرامية والبراهمة الأفعال حسنة وقيمت لذاتها ومنها ضرورية كحسن الإيمان وقيج الكفران ونظرية كحسن الصدق المضر وقيج الكذب النافع ومنها ما لا يسلم إلا بالشرع كالعبادات ثم اختلفوا فقال القدرية من غير صفة وقال قوم بصفة واحدة وقالت الجبائية بصفة واحدة هي وجود واعتبارات وقال قوم بصفة في القبح لا الحسن لنا لو كان الكذب قيما لذاته لما وجب إذا كان فيه عهدة نبي من ظالم ولما كان القتل حراما وما وجب واستدلوا بأن فعل حسنا أو قبيحا لذاته لكان لحسن أو قبح وجودي ولو كان كذلك لزم قيام العرض بالعرض لأن حسن الفعل وقبحه زائد على مفهومه واللازم من تعقل الفعل تعقله ويلزم أن يكون صفة وجودية لأن نقيضه لا حسن ولا قبح وهو سلب محض والاستلزام حصوله محلا وجودا ولأنه يلزم أن يكون عرضيا لا ذاتيا وإذا وصف الفعل به لزم قيامه به ولا يصح لأنه يؤدي إلى إثبات الحكم بمحل الفعل لأن حاصله قيامهما معا إذا هما معا حيث الجوهر واعتراض بأن الاستدلال بلا حسن على الوجود دوولأن نقيض السلب إنما يكون وجودا إذا كان سلب وجودا لأنه بتقدير كونه ثبوتا أو منقسما إلى وجود وعدم كالمعلوم لا يفي ذلك وبإجراء الدليل في الفعل الممكن وأجيب بأن الامكان تقديرى فنقيضه سلب التقدير والمقدر ليس عرضيا وأيضا لو كان ذاتيا لاجتمع النقيضان في صدقه إذا قال لا كذب وقت كذا لاستلزامه الكذب واستدل بأن فعل العبد غير مختار فوجب أن لا يكون حسنا ولا قبيحا إجماعا لأنه ان كان لازما فهو غير مختار وان جاز تركه فان اقتصر إلى مرجح عاد التقسيم والأف هو اتفاقى واعتراض بأن انفراق بين الضرورية والأختيارية ضرورية وبأنه يلزم عليه فعل الله تعالى بجرى ان القسمة وبأن الاجماع على أن غير المختار لا يوصف بالحسن والقبح الشرعيين والحقيق انه يترجح وجوده بالاختيار وهذه الأدلة لا تنهض على الجبائية فيقال إن حسن فعل أو قبح غير المطلوب لكن تعاقب الطلب لغيره لنوقفه على أمرنا باللازم استل لأن الطلب يستلزم مساو باعقلا وأيضا حكم العقل بذلك الحكم في غيب آخرى وهو العلة باللازم باطل لعله نانا لا مجال للعقل في الأمر الآخر وبه وأجيب بأنه انما يلزم أن لو كان ذلك من حقيقة وأما إذا كان عرضيا له فلا يؤيد الحسن فعل أو قبح لذاته أو لصفته لكانت الأفعال بالنسبة إلى الله غير متساوية واللازم باطل لأنه ان حكم بالمرجوح فعل بخلاف المندوب والا فلا اختيار ومن السمع وما كناه عديدين حتى نبعث رسولاً ولو كانت الأحكام مدركة بالعقل لم يصح ذلك لا التزام الإيجاب والحرام ذلك قالوا

لواتفق العقلاء على حسن الصدق النافع وقيح الكذب الضار وحسن الايمان وقيح الكفران من غير نظر الى عرف أو شرع أو غيرهما فكان ذاتيا ضروريا والجواب منع أن يكون من غير ما ذكر ولو سلم فلا يلزم أن يكون ذاتيا قالوا اذا استويا في تحصيل غرض الفعل أثر الصدق مع قطع النظر عن كل مقدر فكان ذاتيا ضروريا والجواب انه ان بقي تفاوت بينهما بطل الاستدلال وان لم يبق وهو مستحيل منع اثار الصدق ولو سلم في الشاهد فلا يلزم في الغائب لتعذر القياس فيه فان الاجماع على تقبيح تمكين السيد عبده من المعاصي مع القدرة على منعه دون تقبيح ذلك بالنسبة الى الله تعالى قالوا لو كان شرعا يلزم الحام الرسل لانه يقول لا أنظر في معجزتك حتى يجب النظر ولا يجب حتى أنظر ولا يجب النظر حتى يثبت الشرع ولا يثبت الشرع حتى يجب النظر وهو دور والجواب انه على مذهبه الزم لأن وجوبه نظري فنقول بهينه على ان الناظر لا يتوقف نظره على وجوب النظر ولو سلم فالوجوب بالشرع نظري أول ينظر ثبت عنده أو لم يثبت فان نظر فتبين انها ليست بمعجزة تبين انه ليس بواجب قالوا لو كان كذلك لجاز ظهور المعجزة على يد الكاذب ولا يمنع الحكم بقبح الكذب على الله تعالى قبل السمع والجواب ان ذلك انما يلزم ان لو لم يكن مدرك سوى القبح الذاتي واما الزامهم انه لا يقبح قبل السمع تثليث من العالم ولا كفر غيره فلازم ان أرادوا بالقبح التحريم الشرعي وجرت العادة بذلك كمسئلتين على التنزل الأولى شكر المنعم ليس بواجب عقلا لأنه لو وجب لوجب لغائده والا كان عبدا وهو قبيح واما الثانية فلانه لا فائدة لله لتعاليه عنها ولا للعبد في الدنيا لانه مشقة وتعب ناجر لاحظ للنفس فيه ولا في الآخرة إذ لا مجال للعقل في الأمور الاخرية لا يقال الفائدة الأمن من احتمال العقاب ليركه ولا يخلو عاقل من خطوره لأنما منع الخطور في الاكر ولو سلم في عار من باحمال خطور العقاب على الشكر لأنه تصرف في ملكه بغير اذنه وهذا أرجح لأنه بما به من شكر ملكا عظيما في البلاد على اغمته وذلك بالاستهتار أقرب فان اللغمة بالنسبة الى ملك الملك أكبر مما أنعم به على العبد بالنسبة الى الله تعالى الثانية لاحكم على العبد فلا قبل ورود الشرع وسمعت المعزلة الافعال الاختيارية التي يقضى العقل فيها بالحسن والقبح اي الجسمانية والتي لا يقضى العقل فيها بحسن ولا قبح ثالثا الوقف عن الخطر والاباحة والفرض فيه يقال للحاظر لو كانت محظورة لأدى الى تكليف مالا يطاق في الاضداد التي لانفسك كالك عن جميعها وقال الاستاذ من ملك بحرا لا ينزف وأصف بالجود واحب مملوكه قطرة فكيف يدرك بالعقل تحريمها وأيضا فكيف يقضى العقل بقبح مالا

يقضى فيه بفتح قالوا تصرف في ملك الغير قلنا معارض بالضرر الناجز ويقال للبيع ان أردت ان لا حكم يخرج في الفعل والترك فسلم وان أردت خطاب الشرع بذلك فلا مجال للعقل فيه لأنه الفرض قالوا خلق المنتفع والمنفعة به والحكمة تقتضي الاباحة قلنا معارض بأنه ملك غيره وخلق له ليصبر فينا وب يقال للواقف ان أردت انك واقف عن الحكم لتوقفه على السمع فسلم وان أردت انك واقف لتعارض الادلة ففاسد

✽ الحكم الشرعي ✽

قيل خطاب الله المتعلق بأفعال العباد وقيل المكلفين فهو رد مثل والله خلقكم وماتعون فزيد بالاقتضاء أو التخيير فهو رد كون الشيء دليلا وسببا فزيد أو الوضع فاستقام وقيل بل هو راجع الى الاقتضاء أو التخيير وقيل خطاب الشارع بفائدة شرعية فورد إن فسر بمتعلق الحكم فدور ولو سلم فلا دليل عليه والاورد على طرده الاخبار بما لا يصح من المغيبات فزيد مقتض به أي لا تحصل الا بالاطلاع عليه ولا دور لأن حصول الشيء غير تصور وهو هذا حكم كل انشائي اذ ليس له خارجي فان كان طلبا لفعل غير كف ينتهض تركه في جميع وقته سببا للعقاب فوجوب وان انتهض فعله خاصة للثواب فندب وان كان طلبا لكف عن فعل ينتهض فعله سببا للعقاب فحريم وان انتهض الكف عنه خاصة للثواب فكرهه وان لم يكن طلبا فان كان تخييرا فاباحة والافوضي وقد علم بذلك حد كل منها وفي تسمية الكلام في الازل خطابا خلافا ولذلك يقال في حده الكلام الذي علم انه يفهمه وبقال الكلام الذي أفهمه

✽ الوجوب في اللغة ✽

لثبوت وأيضا السقوط وفي الاصطلاح ما تقدمه والواجب المطلوب الذي ينتهض تركه الى آخره وقيل ما يعاقب تاركه ورد بجواز العفو وقيل ما أوعد بالعقاب على تركه ورد بأن تواعد الله صدق فيلزم الوقوع وقيل ما يخاف العقاب على تركه ورد بما يسلك فيه وقال القاضي ما يذم تاركه شرعا بوجه ما أو رد إن أراد بذم الشارع نصه عليه تلايوجد في الجميع وان أراد أهله فدور والرسم وان صح بتابع الماهية فلا يصح بما لا يتحقق الابعاد تحقها وأوجب نصه عليه أو بدليل عليه وقال بوجه ما يدخل الواجب الموسع وعلى الكفاية حافظ على حكمه فأدخل بطرده اذ يرد الناسي والنائم والمسافر وغيره فانه بتقدير انتفاءه يذم كما ان الواجب على الكفاية بتقدير تركه للجميع يذم فان زعم انه يسقط بالسهو والنوم والسفر فلا رد فقط اذ لا يفعل

بعض فلا حاجة الى القيد وأما الواجب الموسع فيدخل بأن يزداد في جميع وقته وأما الواجب المخير فلا يرد الواجب والفرض مترادفان وعند الخنيفة الفرض المقطوع به والواجب المظنون وهي لفظة

﴿مسئلة﴾ الأداء ما فعل في وقته المقدرة له أو لا شرعا والقضاء ما فعل بعد وقت الأداء استدراكا لما سبق سبب وجوبه أخره عمدا أو سهواً يمكن من فعله كالمسافر أو لم يتمكن لمنازع من الوجوب شرعا كالحائض أو عتلا كالنائم وقيل لما سبق وجوبه بفعل الحائض والنائم قضاء على الأول لا الثاني الا في قول ضياء توهمون من الاطلاقات حقائق فحكموا فذكر وبأن الحائض مأمورة بالصوم لذلك والاعادة ما فعل في وقت الأداء ثانيا لخلل وقيل بعذر

﴿مسئلة﴾ الواجب على الكفاية واجب على الجميع ويسقط بفعل بعضهم لنالو كان واجبا على البعض لم يأنهم الجميع بالترك المخالف لو كان على الجميع لم يسقط بفعل بعضهم وهو استبعاد والاختلاف في طرق الاسقاط لا يوجب اختلاف الحقيقة كالقتل للردة والقصاص فان الأول يسقط بالتوبة دون الثاني قالوا لو امتنع الأمر لواحد من جماعة لا تمتنع الأمر بواحد من جماعة لأن المانع كونه غير معين قلنا الفرق انه يلزم أن يكون الائتم واحدا غير معين ولا يعقل بخلاف الآخر قالوا صح أمر بعض بقوله فلو لا نفر قلنا يجب تأويله الى ما ذكرناه جمع بين الأدنة

﴿مسئلة﴾ وتعرف بالواجب المخير . الأمر بواحد من أشياء يقتضى واحدا من حيث هو أحدها كتحصيل الكفارة وقال بعض المعتزلة الجميع واجب وبعضهم الواجب منها واحد غير محدد يختلف وهو ما يفعل وبعضهم "واجب واحد من عند الله على الجميع فان وقع نهر ووقع فلا يسقط بد" الواجب لنا اجماع الامة على ان الواجب في الكفارة واحد لا بعينه وأيضا نقطاع بالجواز والنهي يدل عليه فوجب حمله عليه وأيضا امتنع التكليف بواحد من ثلاثة لا تمتنع بواحد من الجنس لان التكليف باعتناق رقة تكليف بواحد من الرقاب وأيضا لو كان التخيير يوجب الجميع لوجب على الجميع ولو كان واحدا معينا بخصوصية أحدها لا تمتنع التخيير وأيضا لوجب ان لا يحصل الاجزاء أو أدى غيره المعتزلة لو ثبت ذلك لوقع تكليفه لا بعناق لأن غير المعين مجبول ولأن غير المعين يستحيل وقوعه والجواب المنع وهو معين من حيث هو واجب وهو واحد من ثلاثة معينة وذلك يمنع أن يكون معينا بخصوصية إحدى الثلاثة فالإطلاق غير المعين ، لذلك لا لأن الواجب غير معين على انه

كلف بان يقع غير معين قالوا لو ثبت لامتنع التخيير لأن التخيير ينافي التكليف وأما الثانية فلا نكل واحد منها خير المكلف فيه وقد يورد على وجه آخر فيقال لو ثبت وجوب واحد لا بعينه منها لكان شيء منها لا بعينه غير واجب والتخيير بين واجب وغير واجب يرفع حقيقة الوجوب والجواب انه بعينه يجري في الواحد من الجنس والتعميق ان الذي وجب لم يخير فيه أصلاً والخير فيه لم يجب منه شيء فليس منها واحد واجب و واحد غير واجب خير فيهما لأنه ان قدر بهما فالواجب واحد لا تعدد فيه ولا تخيير وان قدر معيناً فكلها ليس بواجب قالوا الواحد بما هو واحد انما يتصور في الأذهان لا في الأعيان فلا يتصور طلبه قلنا المطالب الواحد الوجودي الجزئي باعتبار مطابقة الحقيقة الذهنية لا باعتبار ما كان به جزئياً قالوا كتمام الوجود في الكفاية وان كان بلفظ التخيير وسقط بفعل الغير فكذلك هذا والجواب ان العقاب على ترك واحد من ثلاثة معقول وعقاب واحد لا بعينه غير معقول وأيضا فان الاجماع قام على تأييم الجميع فها هنا على تأييمه بترك واحد قالوا لو لم يجب الجميع لم يثبت التساوي لأن المصلحة اذا تساوت لم يكن التكليف ببعض أولى وتقرر الثانية ان كل واحد تحصل به المصلحة المطلوبة والجواب بالنقيض بل لو وجب الجميع لم يثبت التساوي لأنها اذا تساوت أغنى أحدها والتكليف ببعض مع التساوي جائز ك تخصيص الجسم بهيات وصفات مع تساوي النسب الامكانية قالوا لو ثبت لكان غير معين عند الأمر لأنه يعلم الواجب حسباً وأوجه وأما الثانية فلا أنه يستحيل أن يأمر بما لا تعين له عنده ولأنه علم بما يفعله المكلف وهو الواجب والجواب منع الثانية والا كلف بما لا يفهمه قولهم يستحيل قلنا بل يجب اذا كلف بواحد من ثلاثة معينة أن يعلم ان الواجب غير معين بشخصه منها فوهم علم بما يفعله المكلف وهو الواجب قلنا هو الواجب لكونه واحداً منها القطع بأن الخلق فيه سواء لا لكونه إطعاماً ولا كسوة ولا عتقا

✽ الواجب الموسع ✽

اذا كان وقت الوجوب واسعا كالظهور فالجمهور ان جميعه وقت لأدائه وقال القاضي ومتابعوه الواجب إما الفعل وإما العزم ويتعين آخره وقال قوم وقته أوله فان آخره قضاء وقال بعض الحنفية وقته آخر الوقت فان قدمه فنفل يسقط الغرض وقال الكرخي الآن يبقى بصفة المكلف فا قدمه واجب لنا أن الأمر قيد بجميع الوقت لأنه الغرض فال تخصيص تحكم وأيضا لو كان الوقت مضيقا لكان المصلحة في غيره مقدما فلا يصح أو قاضيا فيكون عاصيا وهو خلاف (٤ - ٥ - انتهى)

الاجماع القاضى اذا حصل أحدهما أجراً وان أدخل به عصى فدل على ذلك تحصيل الكفارة وأجيب بالقطع بأن المصلى أول الوقت ممثل لكونها صلاة لا لكونها أحد الأمرين وبأنه لو كان بدلاً لاسقط به المبدل كسائر الابدال وبأن العزم على فعل كل واجب قبل فعله من أحكام الإيمان فكان العصيان لذلك الخفية لو كان واجباً ولا يجوز تأخيرها لأنه ترك واجب وأجيب بأن الواجب ما لا يسوغ تركه لا ما لا يسوغ تأخيرها فإنه في التأخير والتقديم مخير تحصيل الكفارة كما لو كان وقته العمر

مسئلة ❦ من أخر مع ظن الموت قبل الفعل عصى اتفاقاً فان لم يمت ففعله بعد وقت ظنه في الوقت فالجمهور أداء وقال القاضى قضاء ولا خلاف في المعنى ما لم نقل بنية القضاء وتسميته أداء أولى لأنه فعل في وقته المقدرة شرعاً وان عصى كما لو اعتقد ذلك قبل الوقت فعصى بالتأخير

مسئلة ❦ ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ان كان مقدوراً للمكلف غير لازم له عقلاً كترك اضرار المأمور به ولاعادة بجزء من الرأس في الوضوء وحاصله ما جعله الشارع شرطاً من مميزات المكلف فهو واجب وقيل والسبب وقال الأكثر في اللازم أيضاً واجب وقيل لا في الجميع لئان نفى وجوب الشرطين في حقيقة لما ينزى من انه فعل جميع ما أمر به فيجب صحته ولنا في اللازم واستترام الواجب وجوبه لم تعقل الموجب له والا أدى الى الأمر بما لا يشعر به ونحن نقطع بإيجاب الأصل مع الذهول عما لا يتم الا به وأيضاً واستترام وجوبه لا تمتنع التصريح بأنه غير واجب ونحن نقطع بصحة إيجاب غسل الوجه دون غيره وأيضاً وجب لصح قول الكعبى في نفى المباح وهو باطل بالاجماع وأيضاً وجب لعوقب على تركه ومعلوم ان تارك غسل الوجه انما يعاقب على تركه وأيضاً وجب لوجوب الزومه للواجب عقلاً أو عادة لأنه الفرض لا بدليل آخر فاننا لا ننكر أن الأسباب واجبة بدليل خارجي كما ان أسباب الحرام حرام ولا يصح كالارتعاش ولا يفرق بالقدرة لأنهم ما ساء عند فعله وأجيب بمنع الاستواء مع صحة إيجاب أحدهما وامتناع الآخر قالوا لو لم يجب الاستغنى عنه ولم يكن شرطاً وكان مباحاً وذلك يستترام صحة الأصل دونة ولا يصح وقالوا لا يتوصل الى الواجب الا به والتوصل واجب بالاجماع والجواب عنهما ان أر يد بقله لا يصح و واجب انه لا بد منه فسلم وان أر بدانه مأمور به فمنوع

﴿ المحظور ﴾

لغة الممنوع وفي الاصطلاح ضد ما قيل في الواجب ويقال له محرم ومعصية وذنب

﴿ مسائل المحظور ﴾

﴿ مسألة ﴾ يجوز أن يحرم واحد لا بعينه خلافا للمعتزلة وهي كالواجب الخير
 ﴿ مسألة ﴾ يستحيل كون الشيء الواحد من الجهة الواحدة واجبا حراما وأما الواحد
 بالجنس فيجوز أن ينقسم الى حرام كالسجود للصنم والى واجب كالعمود وتوهم بعض المعتزلة
 التناقض فصرف التحريم الى القصد ولم يفهم ان العام يمتنع على بعضه ما يجب في الآخر باعتبار
 فصول أو تعلقات أو محال وإنما الاشكال في الشيء الواحد أن يكون له جهة وجوب وجهة
 حظر كالصلاة في الدار المغصوبة ونحوها قال الجمهور يصح وقال القاضي لا يصح ويسقط
 الطلب عندها وقال أجدوا كثرة المتكلمين والجبائي لا يصح ولا يسقط لنا القطع بطاعة العبد
 وعصيانه بأمره بالخياطة ونهيه عن مكان مخصوص وذلك باعتبار الجهتين وأيضاً لو لم تكن
 صحيحة لكان لأن متعلق الأمر والنهي فيها واحد لأنه لا مانع سواء اتفقا أو أما الثانية فلأن متعلق
 الأمر الصلاة ومتعلق النهي الغصب وكل متعلق انفكاكه عن الآخر فاذا اختار المكلف
 جمعهم لم يخرجهما ذلك عن حقيقتهما وأيضاً لو لم يصح اعتبار الجهتين لما ثبتت صلاة مكر وهمة
 ولا صيام مكر وهه لأن الأحكام كلها متضادة وهذا أجدر لأن النهي يرجع الى وصفه وفيما نحن
 فيه يرجع الى غيره واستدلوا نصح لم يسقط التكليف وقال القاضي وقد سقط بالاجماع
 لأنهم لم يأمرهم بقضاء الصلوات رد بمنع الاجماع مع مخالفة أحمد وأسد بأن أحمد أفعد بمعرفة
 الاجماع قال المتكلمون والقاضي لو صححت لكان الفعل الواحد أمورا منه لأن الصلاة
 أو كونه هي نفس الغصب والغصب حرام رد باعتبار الجهتين بما سبق قالوا الى صحح لصح صرم
 يوم النحر باعتبار الجهتين رد بقيام دليل خاص شرعي منع وهو كونه نهيا عنه مباثرة نهى
 تحريم وذلك غالب في منع اعتبارهما وأما الفرق بينهما بأن الصلاة والغصب منع فكان بخلاف
 الصوم يوم النحر فقد رد بأن الصوم منفك بما هو صوم عن الصوم المضاف فالمطوب الصوم
 والمحرم الصوم المضاف فاختر المكلف جمعهما وأوجب بأنه لا ينفك الصوم المضاف عن الصوم
 لأن الأخص يستلزم الأعم بخلاف الصلاة والغصب ورد بأن ذلك لو منع من الجهتين لا يمنع
 صوم مضاف مكر وهه أو صلاة مكر وهه وأوجب بأن نهى الكراهية ينصرف الى الوصف

بخلاف نهى التعريم وفيه تسليم الجهتين وإنما ادعى المانع من اعتبارهما وهو الجواب الأول وأما حكم من توسط أرضا منصوبة فخطأ الأصولي بيان استعالة تعلق الأمر والنهي بالخروج وخطأ أبي هاشم وإذا تعين المكث للنهي والخروج للأمر قطع بنفي المعصية بإيقاع الأمور به وقال الامام باستصحاب حكمها عليه ولا معصية إلا بفعل منهى أو ترك مأمور وقد سلم انتفاء تعلق النهى به فانتقض الدليل عليه ومن تخيل جهتين غلط لأنه لا يمكن الامتنال بخلاف صلاة الغضب وغيرها

* (المندوب) *

لغة المدعو لهم قال * لا يسألون أخاهم حين يندبهم * وفي الاصطلاح المطاوع فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا

* مسألة * المحققون على أن المندوب مأمور به خلافا للكرخي وأبي بكر الرازي لئلا ينافي طاعة فكان مأمورا به وأيضا اتفاق اللغة على أن الأمر قسمان أمر إيجاب وأمر ندب قالوا لو كان مأمورا به لكان تركه معصية إذا لمعنى للمعصية الإغفال عن الأمر قلنا المعصية مخالفة أمر الإيجاب قالوا لو كان أمر المندوب مستقيم قوله لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال قلنا يعني أمر إيجاب

* مسألة * المندوب ليس بتكليف خلافا للأستاذ لئلا ينافي التكليف يشعر بالزام مافيه كلفة ومشقة وهو منتف قالوا فعله لتحصيل الثواب شاق فكان تكليفه ورد بانتفاء الإلزام والمسئلة لفظية

* (المكروه) *

لغة ضد المحبوب ويقال لشدة الحرب الكريهة وفي الاصطلاح ضد المندوب واختلف في كونه منهياعنه ومكلفا به كالمندوب ويطلق المكروه على الحرام ويطلق على ترك الأولى وعلى ما في النفس منه حرازة كلهم الضبع ونحوه

* (المباح) *

لغة المأذون وأيضا المعلن وفي الاصطلاح خطاب الشارع بالتغيير بين الفعل والترك من غير ترجيح وطلب فلا يرد المندوب ولا إحصال الكفارة ولا الصلاة في أول الوقت وجعل قوم الجائز أعم من المباح ففسره بما استوى الأمران فيه وقد يطلق الجائز على ما لا يحرم كما يطلق في

العقليات على ما لا يمتنع وقد يطلق الجائز على المشكوك فيه في العقلي والشرعي بالاعتبارين
 ﴿ مسألة ﴾ الاباحة حكم شرعي خلافا للبعض المعتزلة فانهم قالوا المباح ما تنفي الحرج في
 فعله وتركه وذلك ثابت قبل الشرع وبعده ونحن ننكر ان ذلك اباحة شرعية وإنما الاباحة
 خطاب الشارع بذلك فافترقا

﴿ مسألة ﴾ المباح غير مأمور به خلافا للكعبى لنا ان الأمر طلب يستلزم الترجيح ولا ترجيح
 وقال الكعبى ما من فعل من ذلك الا وهو ترك حرام وترك الحرام واجب ولا يتم الا بالتبليس
 بضده وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وتأول الاجماع على انها من الشرع على ذات الفعل
 من غير نظر الى ما يستلزم جمعا بين الأدلة وأجيب بجوابين أحدهما انه غير متعين لذلك لا مكان
 غيره فلا يلزم وجوبه وليس بسديد لأنه تسليم ان الواجب واحد لا بعينه فافعله فهو واجب
 الثانى الزامه أن تكون الصلاة حراما اذا تركها واجب وهو محال وهو يلزمه باعتبار الجهتين
 والحق انه لا مخلص منه الابان ما لا يتم الواجب الا به مما هو لازم عقلا أو عادة فليس بواجب
 وهو الصحيح وما نقل عن الأستاذ الاباحة تكليف محمول على وجوب اعتقاد الاباحة

﴿ مسألة ﴾ المباح ليس بجنس للواجب بل هما نوعان للحكم لنا أن المباح يستلزم التخير في
 فعله وتركه ولا يتحقق ذلك في الواجب فليس بجنس له قالوا المباح ما أذن في فعله والواجب
 كذلك قلنا تركتم فصليهما فاشتركا لذلك قالوا أجمعنا على وصف الصوم والصلاة بالجواز وان
 كان واجبا قلنا قد يطلق الجائز على ما لا يحرم فيشمل الأحكام غير الحرام فان أريد ذلك فهي
 لفظية وأما الأحكام الثابتة بخطاب الوضع فأصناف الحكم على الوصف بالسببية الوقتية
 والمعنوية كزوال الشمس والاسكار وأسباب الضمان والعقوبات والملك واعترض بأن
 الوصف ثابت قبل الشرع فيلزم ثبوت الحكم قبله وأجيب بأنه إنما يكون سببا يجعل الشرع
 قالوا لو كان السبب حكما شرعيا لكان للحكمة واركان للحكمة لاستغنى عن الوضع وأجيب بأن
 ذلك لغفائهما أول عدم انضباطهما وكالحكم عليه بكونه مانعا للحكم وهو ما يستلزم وجوده حكمة
 تقتضى نقيض الحكم مع بقاء حكمة السبب كالأبوة في النقصان أو مانعا للسبب وهو ما يحل
 بمقتضى حكمة السبب كالدین في الزكاة والحكم بكونه شرطاً للحكم كالقدرة على التسليم في
 البيع أو شرطاً للسبب كالطهارة في الصلاة وهو كالمانع الا أن المستلزم عندهم والحكم بالصحة
 وهى في العبادة عند المتكلمين موافقة أمر الشرع وان وجب القضاء عند الفقهاء كون
 الفعل مسقطاً للقضاء وفي المعاملة ترتب ثمرة العقد المطالبة منه عليه والحكم بالبطالان وهو

نقيض الصحة والفساد والباطل واحد وعند الحنفية الفاسد المشروع بأصله الممنوع بوصفه والقول بأن الصحة والبطان في العبادة أو الحكم بها حكم شرعي بعيد لأنه أمر عقلي وأما الرخصة فاشترع من الأحكام لعذر مع قيام المحرم لولا العذر وقد تكون واجبا كما كل الميتة للفظر ومندوبا كالقصر في السفر ومباحا كالفطر في السفر والعزيمة ما ألزم من الأحكام لذلك

﴿ المحكوم فيه الأفعال ﴾

﴿ مسألة ﴾ شرط المطالب الامكان عند المحققين ونسب خلافه الى الأشعري والاجماع على صحة التكليف بما علم الله انه لا يقع لنا الوصح تعلقه بالمستحيل لكان مستدعي الحصول لأنه معنى الطلب وأما الثانية فلا أنه لا يتصور وقوعه واستدعاء حصوله فرعه فان قيل لو لم يتصور لم تعلم إحالته لأن العلم بصفة الشيء فرع تصور ذلك الشيء أجيب بأنه لو تصور مثبتا لزم تصور الأمر على خلاف ماهيته وهو محال وانما الجع المتصور رجوع المختلغات وهو محكوم بنفيه عن الضدين ولا يلزم من تصور منه نفيها عن الضدين تصور مثبتا للمخالف لو لم يصح لم يقع وتقرير الصغرى ان العاصين مأمورون وقد علم انهم لا يوقعون والممتنع لغيره كالممتنع لذاته وكذلك من علم بونه قبل تمكنه وكذلك من نسخ عنه قبل تمكنه أجيب بأن الطلب انما يقتضى تصور وقوعه جائزا عاديا لا تصور وقوعه واجبا كما ألزمتم فانه باطل قالوا لو لم يصح لم يقع وتقرير الصغرى ان الله كلف أباجهل ونحوه تصديق رسوله في جميع مجابهة وبما جاء به انه لا يصدقه فقد كلفه أن يصدقه في أن لا يصدقه وهو مستحيل لأن تصديقه في أن لا يصدقه يستلزم أن لا يصدقه والجواب أنهم يكلفوا الابتصديقه وعلم الله أنهم لا يصدقونه كعامة بالعاصين وإخبار رسوله بذلك كإخبار نوح أنه لن يؤمن من قومك الا من قدامن ولا يخرج الممكن بالعلم والخبر عن الامكان نعم او كلفوا بعدد ما هم لكان من قبيل ما علم المكلف امتناع وقوعه وذلك غير واقع لان تمام دأئدة التكليف لأنه مستحيل فلذلك إرعاها والسقط عنهم التكليف قالوا المكلف لا قدر له الاحال الفعل وهو حينئذ غير مكلف ولا مكلف الا غير مستطيع وأيضا الأفعال كلها مخلوقة لله تعالى فمذ كلف بفعل غيره والجواب انه غير محل النزاع فانأر دنا الممكن الحائز العادى المصور الوجود من الطالب والمطلوب

﴿ مسألة ﴾ لا يشترط في التكليف بالفعل أن يكون شرطه الشرعي حاصل خلافه لأصحاب الرأى وأبي حامد وهى مخرضة في تكليف الكفار بغيروع الشرعية والظاهر الوقوع

عند المحققين لنا لو كان انتفاء الشرط مانعا لكان الحدث مانعا من خطاب الصلاة وكان اشتراط تقديم النية مانعا من وجوب الصلاة وذلك معلوم البطان ويعود الكلام الى صحة التكليف بالقول قبل التمكن من الفعل وأيضا لو منع لمنع انتفاء الشرط العقلي لأنه غير ممكن ناجزا ادلا مانع سواء اتفقا وسيأتي قالوا لوضح تكليفها لصحت منه ردبأنه محل النزاع وأسند بالحدث والجنب قالوا لوضح لأمكن الامتنال وهو في الكفر لا يمكن وبعده يسقط ردبأن يسلم ويفعل كالحدث لثاني الوقوع ومن يفعل ذلك يلق آثاما ولم نك من المصلين قالوا لوقع لوجب القضاء قلنا القضاء بأمر جديد فليس بينه وبين وقوع التكليف ولا صحت ربط عقلي

مسئلة ١٠ أ كثر المتكلمين على أن المكلف به كسب العبد من الفعل وكف النفس عن الفعل لأنه فعل خلافا لأبي هاشم وغيره في أنه يكون أيضا نفي الفعل لنا لو كان مكلفا به لكان مستدعي حصوله منه ولا يتصور حصوله منه لأنه غير مقدور له وأجيب بمنع أنه غير مقدور له كأحد قولي القاضي وردبأنه معدوم قبل القدرة مسقروا القدرة تقتضي أترعقلا واستدل لو كان مكلفا به لأثيب عليه وتقرير الثانية انه عدم محض فليس بكسب العبد فلا يثاب عليه لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى أجيب بمنع أنه ليس بكسبه لما مر مع رده

مسئلة ١١ التكليف بالفعل في حال حدوثه قال به الأشعرى ومنعه الامام والمعتزلة فان أراد الشيخ أن تعلقه لنفسه فلا ينقطع في حال حدوثه ولا بعده وإن أراد أن تجزئ التكليف به باق فتكليف بغير الممكن له لأنه تكليف بإيجاد الموجود وهو محال وأيضا لا يصح لعدم صحة الابتلاء فتدني فائدة التكليف قالوا لو يصح التكليف به لم يكن مقدورا حينئذ وتقرير الثانية انه أتر القدرة وأجيب انه لا يزم من ذلك أن يكون المكلف متمكنا منه

*(المحكوم عليه وهو المكلف) *

مسئلة ١٢ شرط المكلف الفهم عند المحققين ومن قال منهم بتكليف المستحيل منع أيضا لعدم صحة الابتلاء لنا لوضح تكليفه لكان مستدعي حصوله منه طاعة وهو على حاله وذلك يستلزم تصوره منه وهو محال وأيضا لوضح تكليفه لصح تكليف الجاد والجهة لأنه خطاب وهما سواء في عدم فهمه المخالف أو يصح يقع وتقرير الثانية بوقوع طلاق السكران واعتبار قتله واتلافه والجواب ان ذلك من قبيل ربط الأحكام بالاسباب كاعتبار قتل الطفل واتلافه قالوا قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقرؤا الصلاة وأنتم سكارى قلنا المراد النبي

عن السكر عند ارادة الصلاة أو نهى الثقل الثابت العقل لأنه يؤدي اليه غالبا وحكمته انه يمنع من التثبت كالغضب ووجب التأويل جمع بين الأدلة

﴿ مسألة ﴾ الأمر يتعلق بالمعدوم الذي علم الله انه يوجد بشرائط التكليف خلافا للمعتزلة و ربما قيل للمعدوم مكلف حتى أنكر ذلك لأنه اذا امتنع في السكران والنائم في المعدوم أجدر ولم يرد تميز التكليف وانما أريد تعلق الأمر لنا لو لم يتعلق بالمعدوم لم يكن أزليا ويلزم أن لا يكون الكلام أزليا لأن الأمر والنهي والخبر أفسامه فاذا انتفت انتفى وأيضا لو لم يتعلق بالمعدوم لم يكن تعلقه لنفسه لأنه اذا ثبت بعد ان لم يكن والأمر أزلي لزم أن يكون جائزا وأيضا لو لم يتعلق بالمعدوم لم نكن مأمورين بأمره صلى الله عليه وسلم لأننا كنا معدومين والثانية معلومة والمنكر معانده

﴿ مسألة ﴾ المخطئ غير مكلف باتفاق واختلف في المكروه والمختار انه إن بلغ حدان في الاختيار لم يجز تكليفه

﴿ مسألة ﴾ المكلف يعلم التكليف قبل وقت الامتنال وان لم يعلم تمكنه عنده وخالف الامام والمعتزلة لنا لو لم يعلم قبله لم يعلم تكليف أبدا لأنه بعده ان فعل أو عصى انقطع التكليف به قبل عامه وان كان الوقت باقيا فاشترط الامكان الثاني كالأول والثانية معلومة من دين الأمة وأيضا لو لم يكن كذلك لكان لا بعلم وجوب الجزء الثاني حتى ينقضى الاول وذلك معلوم البطلان وقال القاضي الاجماع على تحقق الوجوب والتعريم قبل التمكن وعلى وجوب الشروع في الصلاة بنية الفرض وأيضا لو كان شرطا لكان شرطا اذا كان الأمر جاهلا لان حاله فيهما واحدة والثانية اتفاق المعتزلة لو لم يكن العلم به شرطا في التكليف لم يكن الامكان شرطا في التكليف لأنه يكون عالما بالشيء مع انتفاء العلم بشرطه والثانية تقدمت والجواب ان الامكان الذي هو شرط التكليف غير الامكان الذي هو شرط الوقوع والاول معلوم قبل مضى زمن الثاني وهو كونه مما ينافي فعله عند وقته واستجماع شرائطه والثاني محل النزاع فإدله قالوا اوضح الامر به مع علم الأمر بانتقائه لصح مع علم المأمور لأن المانع كونه غير متصور حصوله والثانية اتفاق والجواب ان المانع اذا علم المكلف انتفاء فائدة التكليف وهذا يطبع ويعصى بالعزم والبشر والكره

* (الأدلة الشرعية) *

الكتاب . والسنة . والاجماع . والقياس . والاستدلال . وكلها راجعة الى الكلام النفسى وهو نسبة بين مفردين قائمة بالمتكلم يستلزمها العلم والعلم بالنسبة ضرورى وأما قيامها بالمتكلم فانها لو لم تقم به لكانت هى النسبة الخارجية اذ النسبة الثابتة بين أمرين يستحيل ثبوتها لغيرهما وتقرير الثانية أنها لو كانت الخارجية لكانت متوقفة حصولها على تعقل المفردين فان قيل إنما توقف العلم بها والاعتقاد والظن قلنا قطع بحصول نسبة مع عدم الجميع متوقفة

* (الكتاب) *

القرآن وهو الكلام المنزل للاعجاز بسورة منه وقولهم ما نقل بين دفتي المصحف نقلا متواترا غير سديد فان وجود المصحف ونقله فرع تصور القرآن وقولهم هو القرآن المنزل على لسان جبريل برده عليه أخبار عنه فان أجيب بأنهم ليست بقرآن فالقرآن كاف فيكون لفظيا **مسئلة** * ما نقل أحاد فليس بقرآن لان القرآن مما تتوفر الدواعى على نقل تفاصيله متواترا لما تضمنه من الاعجاز وأنه أصل جميع الأحكام فلا ينقل متواترا قطع بأنه ليس بقرآن وإنما يكفر أحد الخلفين الآخر في بسم الله الرحمن الرحيم لقوة الشبهة عند كل فريق في الطرف الآخر والحق أنها ليست من القرآن في أول سورة أصلا وإمامهاى بعض آية في النمل خاصة والدليل القاطع أنها متواتر أنها قرآن في هذه المحال فوجب القطع بالنفي كغيرها وقولهم كتبت في المصحف بخط المصحف وروى عن ابن عباس أنه قال سرق الشيطان من الناس آية ونحوه لا يفيد قطعا ولا ظنا لان القاطع يقابله وقولهم ان القطع لا يشترط في الموضع بعد ثبوت كونه من القرآن في موضع ما بل يكتفى بالآحاد ضعيف يستلزم جواز سقوط كثير منه مما مثله في موضع آخر ويستلزم جواز أن يكون بعض المتكرر منه ليس بقرآن مثل ويل يومئذ لكذابين وبأى آلاء ربك تكذبان وهو باطل قطعا لا يقال ان ذلك جائز ولكنه اتفق حصول العلم بانتفاء السقوط وتواتر المتكرر المذكور لانا نقول بل يجب ذلك لكونه قرآنا كما سبق ولا فرق والدليل ناهض فلو كانت التسمية قرآنا لكانت كذلك وأيضا فإنه يلزم جواز ذلك في المستقبل ونحن نقطع بطلانه وأما ما يحتكى عن ابن مسعود من انكار الفاتحة والمعوذتين فلا يصح وإنما نقل أنها ليست في مصحفه فان صح فتركها لظهور أمرها لاناكارها

﴿مسئلة﴾ القراآت السبع متواترة لنا ولم تكن متواترة لكان بعض القرآن غير متواتر كمالك ومالك ونحوهما وتخصيص أحدهما بحكم باطل لاستوائهما

﴿مسئلة﴾ لا يجوز العمل بالشاذ مثل فسيام ثلاثة أيام متتابعات واحتج به أبو حنيفة لنا ليس بقرآن ولا خبر قالوا لا يخلو من أن يكون قرأنا وأخبرنا فيجب العمل به قلنا بل يجوز أن يكون مذهبا سامنا لكنه لم يثبت العمل إلا بخبر يغلب على الظن صحته ولما نقل قرأنا قطع بالخطأ فيه

﴿مسئلة﴾ في القرآن محكم ومتشابه قال تعالى منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات والمحكم المتضح المعنى والمتشابه مقابله إما للاشتراك مثل ثلاثة قروء وللرجال مثل الذي يده عقدة النكاح ولا مستم وما ظاهره التشبيه مثل من روى وأيدنا ويدي وبمينه ويستزى بهم ومكر الله ونحوه وقيل المحكم ما استقام نظم له للأفادة وهو متحقق وأما مقابله من المتشابه بمعنى التخل النظم فكلام الله تعالى منزه عنه وما اعترض به من حر وف المعجم ومثل تلك عشرة كاملة ونفخة واحدة وإلهين اثنين فن الجهل أما الحر وف فأسماء للسور وعند الأكثرين أولدولها الحرفي على معنيين ذكرتهما في التفسير وأما عشرة فلرفع وهم التخيير وواحدة واثنين صفة للتأكيد

﴿ السنة ﴾

لغة الطريقة والعادة وفي الشرع في العبادات النافذة وفي الأدلة ما صدر عن الرسول غير قرآن من قول وفعل وتقرير

﴿مسئلة﴾ ذهب القاضى وأكثر المحققين الى انه لا يمتنع على الأنبياء معصية كبيرة ولا صغيرة ولا الكفر قبل البعثة وأكثر المعتزلة والرافض على امتناع ذلك واستثنى المعتزلة الصغائر وغاية متمسكهم انه هاضم لهم قاض باحتقارهم فينهر عن اتباعهم وذلك خلافاً للحكمة في بعثهم وهو مبني على وجوب رعاية الأصلح والاجماع على عصمتهم بعد الرسالة عن الكفر وعن تعدد الكذب في الأحكام لدلالة المجزة على صدقهم واختلافوا في جوازه غلطاً فنعاه الأكثر ون وجوزه القاضى بناء على أن المجزة دلت على الصدق مطلقاً وأعلى الصدق اعتقاداً وأما المعاصي غيرها فان كانت كبيرة أو صغيرة خسة فالعصمة ثابتة بالسمع عندناو بالعقل عند المعتزلة إلا في الغلط وان كانت غيرها فلا كبر على جوازه عمداً وسهواً

﴿مسئلة﴾ في أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان من الجبلية كالقيام والعودة

والأكل والشرب والاتفاق مباح له ولائمه وما ثبت فيه خاصة فلا اتفاق على نفي التثريب
 كوجوب الاغتسل والضحي والوتر والتهجد والمشاورة والتخير والوصال وصفية المغنم
 والزيادة على أربع وما سواهما فان عرف انه يمان بتول أو فرينة مثل صلوا كما أيتوني أصلي
 وخذوا عني مناسككم وكوقوعه بعد اجال أو اطلاق أو عموم كالقطع من الكوع والغسل
 الى المرافق اعتبر اتفاقا وما سواه ان علمت صفته من وجوب أو ندب أو اباحة فالجمهور أن
 أمته مثله وقال أبو علي بن خالد في العبادات خاصة وقيل كالم تعلم وان لم تعلم فأربعة الوجوب
 والندب والاباحة والوقف والمختار ان ظهر قصد القرية فندب والافباح لنا العلم بأن الصحابة
 كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفته وقوله عز وجل لقد كان لكم في رسول الله أسوة
 حسنة لتحقق معنى التأسى وفما مضى زيد منها وطرا ونحوه واذا لم تعلم قلنا اذا ظهر قصد القرية
 ثبت الرجحان حكم به مقتصر فظهر الندب اذا وجوب الاثبت واذا لم يظهر ثبت الجواز اذا
 لا وجوب ولا ندب الا ثبت الوجوب وما آتاكم الرسول فخذوه أوجب بأن الأفعال ما أتى
 بها الينا وبأن المراد وما أمركم لمقابلة ومانهاكم قالوا قال فاتبعوه أوجب المراد في الفعل على
 الوجه الذي فعله أو في القول أو فيه ما قالوا قال لقد كان لكم في رسول الله الى آخرها أي من كان
 يؤمن فله أسوة قلنا معنى التأسى اي قاع الفعل على الوجه الذي أوقفه عليه من أجله فيتوقف
 الوجوب علينا به على الوجوب عليه ونحن نقول به وهو خلاف الغرض قالوا فاما قضى
 زيد منها وطرا الى آخره فادل على أن فعله تشرع قلنا دل على التسوية فن أين الوجوب قالوا
 خلع نهله ففعلوا وعالمهم فأقرهم على استدلالهم وبين العلة قلنا ذلك لأنه من هيات الصلاة لقوله
 صلوا قالوا لم أمرهم بالتمتع بمسكوا بفعله فيبين العلة قلنا لقوله خذوا عني مناسككم قالوا لم
 اختلفوا في الغسل بغير إنزال أنفذ عمر بن الخطاب الى عائشة فقالت فعلته أنا ورسول الله صلى
 الله عليه وسلم فان تسلنا قلنا انما استفيد من قوله اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل أولا ثم
 يتعلق بالسلاة أولا نه بيان لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا قالوا اجمله على الوجوب
 أحوط كما نرى تعيين صلاة ومطابقة أوجب بأن الاحتياط فيما لا يحتمل التعريم ويرد
 بوجوب صوم الثلاثين اذا غم الهلال والحق أن الاحتياط نهيات وجوبه أو كان الاصل كما
 في الثلاثين وأما ما احتل بغير ذلك فلا الندب الوجوب يستلزم التبليغ والاباحة منه تسمية
 بقوله لقد كان لكم فمعين الندب أوجب بأن الندب يستلزم أيضا وينم عن الآية تنبيه على
 ما تقدم الاباحة الوجوب والندب يستلزمان التبليغ وهو أيضا هو المتحقق ابانه فوجب

الوقوف عنده أوجب بأنه لم يظهر قصد القرينة وأما إذا ظهر فلا الوقف تعارضت الاحتمالات مع احتمال الخصائص فوجب الوقف

﴿ مسألة ﴾ إذا فعل فعل عنده أو في عصره عالما به قادر على الإنكار فلم ينكر فإن كان معتقدا لكافر كضى الكنيسة فلا أثر للسكوت اجماعا وإلاد على الجواز أن لم يسبق تحرير وعلى النسخ أن سبق لأن في تقريره مع تحريره ارتكاب محرم وهو بعيد وأيضاً فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة لإيهام الجواز والنسخ وأما إذا استبشر فأوضح وتمسك الشافعي في القيافة بالاستبشار وترك الإنكار لقول المدلجي وقد بدت له أقدام زيد وأسامة أن هذه الأقدام بعضها من بعض وأورد أن ترك الإنكار لموافقة الحق والاستبشار بما يئزم الخصم على أصله لأن المناقذين كانوا يتعرضون لذلك وأوجب بأن موافقة الحق لا تمنع إذا كان الطريق منكرا وإلزام الخصم حصل بالقيافة والإنكار غير رافع له فلو كان منكرا ما أخل

﴿ مسألة ﴾ لا تعارض بين الفعلين لأنهما لم يتناقض أحكامهما فواضح وإن تناقضت كما إذا صام في وقت معين ثم أكل في مثله فلا تعارض أيضاً للجواز الوجوب أو الندب في وقت والجواز في آخر نعم لودل دليل على وجوب تكرير مفعله أو لا عليه أو على أمته كان الثاني يدل على نسخ حكم ذلك الدليل على التكرار لأن نسخ حكم الصوم المتقدم لعدم اقتضائه للتكرار ورفع حكم وجد محال وقد يطلق النسخ والتخصيص على الفعل بمعنى أنه زال التعبده على التجوز

﴿ مسألة ﴾ إذا تعارض فعله صلى الله عليه وسلم وقوله ولا دليل على تكريره ولا على تأسي الأمة به وقوله خاص به وتقدم الفعل مثل أن يقول بعد فعله لا يجوز لي هذا الفعل في هذا الوقت فلا تعارض إذ لم يرتفع حكم في الماضي ولا في المستقبل لأن الفرض أنه غير مقتض للتكرار فإن تقدم القول مثل أن يقول فعل كذا في وقت كذا واجب على ثم يلتبس بضده كان الفعل ناديا لحكم القول على القول بالنسخ قبل التحكم والالتجيز الامعية فإن كان قوله خاصا بنا فلا تعارض تقدم أو تأخر فإن كان عاما لنا وله فتقدم الفعل أو القول له ولا مته كما تقدم إلا أن يكون العام ظاهرا فيه فالفعل تخصيص كاسيأتى فإن دل الدليل على تكرار الفعل وعلى تأسي الأمة به والقول خاص به فلا معارضة في حق الأمة بحال فأما في حقه فالتأخر ناسخ فإن جهل التاريخ فالتأخر الوقف رقيق بالقول وفيل بالفعل لنا منهم أسواء في التقدير فالحكم بأحدهما من غير ضرورة تحكم والاستدلال بأدلة ترجيح القول أو الفعل لا يفيد هاهنا

وان كان قوله خاصا بنا فلا معارضة في حقه وأما في حقنا فالمتأخر ناسخ فان جهل بالمتأخر يجب العمل بالقول وقيل بالفعل وقيل بتعارضان فنقف الى التاريخ لنا انه يدل بنفسه والفعل بواسطة بعده عن المحرم فكان أولى وأيضا فان القول يعبر به عن المحسوس والمقول والفعل مختص بالمحسوس فكان أقوى وأيضا فان القول متفق على دلالته والفعل مختلف فيه وأيضا فان العمل بالقول ينسخ مقتضى الفعل عنهم ودونه والعمل بالفعل يرفع القول جملة والجمع ولو بوجه أولى الغائل بالفعل يبين به القول فالعمل أولى ولذلك بين جبريل الصلاة بالفعل وبين صلى الله عليه وسلم الصلاة والحج بالفعل وقال صلوا كما رأيتموني أصلي وخذوا عني مناسككم ولذلك أن من بالغ في تعليم أشار بالخطيئ والاشكال والجواب ان غايته ان وجد البيان بالفعل وقد وجد البيان بالقول أكثر سماعنا التساوى يبقى ما ذكرناه سالما فان كان القول عاما فالمتأخر ناسخ في حقنا وحقه فان جهل فالثلاثة كما تقدم فان دل الدليل على تكرره في حقه دون تأسي الأمة به والقول خاص بالأمة فلا تعارض فان كان عاما أو خاصا به فلا معارضة في حق الأمة والمتأخر ناسخ في حقه خاصة فان جهل فالثلاثة فان دل الدليل على تأسي الأمة به دون تكرره في حقه والقول خاص به فان تأخر القول فلا معارضة وان تقدم بالفعل ناسخ في حقه خاصة وان جهل فالثلاثة وان كان القول خاصا بالأمة فلا معارضة في حقه والمتأخر ناسخ في حق الأمة فان جهل فالثلاثة وان كان القول عاما فتقدم الفعل أو القول له وللأمة كما تقدم

❦ الإجماع ❦

لنه العزم وأيضا الاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على أمر وينبغي لمن رأى انقراض العصر أن يزيد في التعريف الى انقراض العصر ولمن رأى أن الاجماع لا يعتمد مع سبق خلاف مستقر من ميث أوحى وجوز وقوعه أن يزيد عليه يسبقه خلاف مجتهد مستقر وقول الغزالي اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور الدينية شعرة انه لا يوجد وانه لا يلزم بتقدير عدم العهد ولا يتعكس بتقدير اتفاقهم على عقلي وأعر في وخالف النظام وطوائف من الرافض في ثبوته فقالوا اتفاقهم فرع تساويهم في نقل الحكم اليهم وانتشارهم في الأقطار يمنع من ذلك عادة ثم ولو سلم التساوى فان كان عن قاطع فالعادة تحيل عدم نقيضه وان كان عن ظني فاخلاف القرائن وتباين النظر مانع من ذلك كاتفاقهم على أكل طعام واحد في ساعة واحدة ثم ولو سلم جواز الاتفاق فيمنع نبوته لأن العادة قاضية بأنه لا يحقق أن ينبت عن كل واحد من العلماء انه حكم في حكمه بمن ملأ محكم

الآخر مع العلم بجواز خفاء بعضهم لانتقطاعه أو لأسره أو لحواله أو لكذبه أو لرجوعه قبل قول الآخر ولو سلمنا ثبوته فنقله ممتنع لأنه ان كان آحادا فلا دليل على العمل به في الاجماع وأيضا يصير ظنيا وان كان تواترا وجب استواء الطرفين والواسطة وذلك بعيد والجواب عن الأول ان الانتشار لا يمنع لجدهم وبحتم وعن الثاني المنع فيما اذيجوز عن قاطع استغنى عنه بأقوى منه أو عن ظني جلي لأن اختلاف القرائح مانع فيما يدق لا فيما هو جلي بالنص والقياس الجلي بعد ثبوت القاطع على العمل بالظواهر وعن الثالث والرابع الوقوع فانا لا ننكر تواتر النقل عن كل واحد من الصحابة بتقديم النص المقطوع به من الطرفين على ما ليس كذلك من نص وغيره اذا ثبت صحة وجوده فالاجماع انه حجة خلافا لمن لا يعتد به كالنظام وبعض الخوارج والشيعة وقول أحد من ادعى وجود الاجماع فهو كاذب استبعادا للاطلاع عليه في أحد قوله لا انكار انه حجة لو وجد وقد استدلل بطرق منها أجمعوا على القطع بتخطئه المخالف فدل انه حجة لو وجد لأن العادة أن اجماع هذا العدد من العلماء المحققين على القطع في شرعي لا يكون عن تواطؤ ولا ظني فوجب أن يكون لنص قاطع بلغهم لا يقال فاجماع الفلاسفة لانه عن نظر ولا إجماع اليهود على أن لاني بعد موسى فانهم غلطوا من قبل الاتباع لآحاد الأوائل لعدم تحقيقهم والعادة لا تحمله لا يقال أثبتتم الاجماع بالاجماع أو أثبتتم الاجماع بنص يتوقف على الاجماع فكان دور الأناثما أثبتنا كون الاجماع حجة بالنص وأثبتنا النص عن وجود صورته منه بطريق عادى ولا يتوقف وجودها ولا دلالتها على ثبوت كونه حجة فان قيل ان كان المخالف المخطأ من المجتهدين فلا اجماع والالزم أن لا اجماع الا بمخالف وان كان من غيرهم فمخطئته لأنه يجب عليه التقليد والجواب أن المخطأ من تقدر مخالفته من مجتهد وفاق أو مجتهد طرأ بعد تحقق اجماع قبله ومنها أجمعوا على تقديمه على المخاطع فدل انه حجة فاطعة لانهم أجمعوا على أن المخاطع مقدم فلو كان ظنيا لتعارض الاجماعان والعادة قاضية باستنائه لا يقال فلا يكون اجماع على الطريقين الا بعد التواتر لتضمن الأدلة ذلك لأن الدليل ناهض في اجماع المسامين مطلقا من غير اشتراطهم ولو سلمه لم يضر وتمسك السافعي بقوله ومن يشاقق الرسول الى آخره وليس بمقاطع لاحل ويتبع غير سبيل المؤمنين في بيعته أو ما تجرته أو الاقداء به أو في الايمان أو في ترك مشاقة أو في ترك الكفر أو في الاجتهاد لانهما أجمعوا عليه وإذا كان ظاهرا وتمسك به في الاجماع كان دور اجماع الناس عليه في النيات واستدل بقوله تعالى كنتم خير أمة اخرجت للناس بقوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا وهو استدل الغزالي بقوله لا تتجمع

أمتى على الخطأ من وجهين أحدهما تواتر المعنى وإن لم تتواتر الأحاد لأنه جاء بروايات كثيرة وإن اختلفت الألفاظ عن عمر وابن عمر وابن مسعود وأبي سعيد وأنس وأبي هريرة وحذيفة وغيرهم لا تجتمع أمتى على الضلالة. لم يكن الله. أن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد لا تزال طائفة من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية. تفترق أمتى فحصل العلم كشجاعة على وجود خاتم الثاني تلقى الأمة لها بالقبول فلولانها صحيحة قطعاً القصة العادة بامتناع الاتفاق على تصحيحها بامتناع تفديدها على الفاطم والوجه الأول سيدي وأما الثاني فتلقى الأمة لها بالقبول يفيد الحكم به. حتم ولا يخرجها عن أخبار الأحاد فلا يصح إسناد الإجماع إليها وتقديم الإجماع على القاطع بغيرها لا بما توسل بعضهم ولم يستند الإجماع إلى قاطع في الحكم لما حصل لأن العادة قاضية بامتناع إجماع عدد لا تحصى كثرة مع اختلاف الآراء وتشعب طرف النظر على حكم مظنون والجواب أن ذلك لا يمتنع الإقمارق فيه النظر وأما في القياس الجلي وأخبار الأحاد فلا يمتنع بعد قيام الدليل على العمل بالظاهر واستدل المخالف بمثل وأنزلنا إليك الكتاب تبياناً لكل شيء فردوه إلى الله والرسول وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ومن تصح منه المعصية لا يوجب قوله قطعاً وبحديث معاذ حيث لم يذكر إجماعاً والجواب أنه لا يقابل القاطع به تسليم ظهورها وأما حديث معاذ فلكون الإجماع لم يكن حينئذ حجة

❦ مسألة ❦ اتفق القائلون بالإجماع على أنه لا يعتبر الخارج عن الملة ولا يشترط وفاق من سيوجد والدالة المتقدمة العقلية والسمعية تدل على ذلك

❦ مسألة ❦ الأكثر على أن المقلد لا اعتداده، وافقاً ولا مخالفاً وميل القاضي إلى اعتباره وثالثها يعتبر منه الأصول خاصة ورابعها الفرع خاصة لأن دليل الإجماع ينهض دونهم وأيضاً لو اعتبر لم يمتنع إجماعاً وإيضاً فإنه يحرم عليه المناقضة قطعاً فولا فله لا وغيته كجبهه. خالف وعلم عصيانه

❦ مسألة ❦ المجتهد المبتدع بما يتضمن التكفير إن قلنا بالتكفير، يعتبر والافكح. وما لا يتضمن التكفير ثالثها يعتبر في حق نفسه لا غيره لأن أدلة الإجماع لا تنهض دونه وأما كونه حجة فعلى ما سياتي قالوا فاسق فلا يقبل قوله فيما يجزى به كالكافر والصبي والجواب المنع ورد الكافر لأنه ليس من الأمة والصبي لقصوره عن الاجتهاد ولو سلم فلا يقبل على غيره ويقبل على نفسه

❦ مسألة ❦ لا يمتنع الإجماع المتخبر به بإجماع الصحابة خلافاً للظاهر بنو من أحمد وإيتان

لأنه إجماع فوجب اعتباره بالدليل الشرعي فان قيل الأدلة السمعية تدل على انهم الصحابة كقوله كنتم خير أمة و كذلك جعلناكم أمة وسطا لأنهم هم المخاطبون وأمانحو ويتبع غير سبيل المؤمنين ولا تجتمع أمتي فلا ن من لم يوجد لا يتصف بإيمان ولا بأنه من الأمة والجواب أنه يلزم أن لا ينقد إجماع الصحابة بعد موت من كان موجودا عند نزولها لكونه خارجا عنهم ولا يعتد بخلاف من أسلم بعدهم لكونهم ليسوا من المخاطبين قالوا إجماع الصحابة على أن كل مسألة لا إجماع فيها ولا نص قاطع يسوغ فيها الاجتهاد فلومعنا مخالفة التابعين إذا جمعوا على مثل ذلك خرقنا إجماع الصحابة والجواب انه لازم في الصحابة قبل تحقق إجماعهم والتحقيق أن ذلك الإجماع مشروط بعدم الإجماع قالوا لو اعتبر مع عدم قول الصحابة لا اعتبر مع مخالفة بعضهم ولا اعتبر إجماع الصحابة مع غيبة بعضهم والجواب أن المخالفة المحققة ليست كالعدم لفقده الإجماع في المخالفة عند معبرها فان الغيبة ليست كالعدم لا مكان المخالفة مع الغيبة بخلاف الموت قالوا لا يمكن التوصل في التابعين لكثرتهم وانتشارهم والجواب أن هذه مسألة أخرى تقدم الكلام فيها

﴿ مسألة ﴾ إذا خالف القليل فليس بإجماع ولا حجة والفاسق وغيره سواء إلا أن يكون الباقي عدد التواتر والمخالف شذوذ كما ثبت إجماع من عدا ابن عباس على العول ومن عدا أباموسى الأشعرى على أن النوم ينقض ومن عدا أباطلحة على أن البردي فطر فالظاهر أنه حجة لا إجماع قطعي لأن الأدلة لا تتناولها قطعا وهو حجة لا شتماله على قاطع أو راجح لأنه يبعد عادة إجماع مثل هذا العدد الكثير والمخالف شذوذ على المرجوح لأنه إن قدر راجح غير متمسك بالمخالف على بعده ولم يطلع عليه أو أطلع عليه بعضهم وخالفه غلطا أو عمدا أدى إلى خطأ الإجماع لمفسدكم بماليس بدليل ولو سلم فبعد عادة وإن قدر أنهم لم يطلعوا على متمسك المخالف فبعد اتفاقهم على خلافه راجح فثبت أن الظن الحاصل به أقوى من ظن القياس الخفى والعمل للظن قطعا فالعمل هنا أولى

﴿ مسألة ﴾ التابعي المجتهد في عصر الصحابة لا ينقد الإجماع القطعي دونه وقال بعض المتكلمين لا يعتد بخلافه ولو نشأ بعد إجماعهم فعلى خلاف اشتراط انقراض العصر وهي كالتى قبلها لانا أن أدلة القطعي لا تتناولها وأيضا لو كان باطلا قطعيا لما سوغ للصحابة تجويزه وتقرير الثانية أن الصحابة سوغت للتابعين المعاصرين لهم الاجتهاد معهم كسعيد بن المسيب وشريح والحسن ومسروق وأبي وائل والشعبي وابن جبير وغيرهم وعن أبي سلمة تذاكرت مع

ابن عباس وأبي هريرة في عدة الحامل للوفاة فقال ابن عباس أبعدا الأجلين وقلت أنا بالوضع فقال أبو هريرة أنا مع ابن أخي وأجيب بمنع الثانية وأنهم لم يسوغوه مع اجتماعهم وإنما سوغوه مع اختلافهم قالوا قل عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وقال اقتدوا بالذين من بعدي وقال أصحابي كالنجوم قلنا يدل على أهلية الاتباع لأن غيرهم غير معتد به ولو كان يوجب الاختصاص بهم لما انتبر قول من عدا الأربعة من العشرة وغيرهم ولا قول عثمان وعلي مع قول أبي بكر وعمر

﴿مسئلة﴾ إجماع المدينة من الصحابة والتابعين حجة عند مالك وقيل انه محمول على أن روايتهم مقدمة وقيل على المنقولات المستقرة كالأذان والاقامة والصاع والمد والصحيح التعميم والأكثر على انه ليس بحجة لنا انه يبعد عادة إجماع مثل هذا العدد الكثير المحصور على المرجوح مع انهم أحق بالاطلاع على الأدلة وال ترجيح ولواتفق في غيرها لكان كذلك فان عورض بإجماع المخالفين قلنا ان فرضوا كذلك فستحيل عادة رد الألف دليل ناهض وعنده أظهر من مخالفة الشاذ لما في مان الحصر ولهذا اتفاقهم على المرجوح ومن الإجماع السكوتي لضعف الإجماع واستدل بمثل ان الاسم لا يأتى إلى المدينة ان المدينة طيبة تنفى خبثها وأوجب بأن ذلك يدل على فسادها واستدل بتدعيمهم بروايتهم ورد بأنه تمثيل لادليل فيه مع ان الفرق بأن الرواية ثبتت ترجيحها بالكثرة بخلاف الاجتهاد

مسئلة . لا ينعتد الاجماع بأهل البيت وحدهم خلافا لشيعة . لان أدلة الاجماع لاتتمس
قلوا انما يريد الله الى آخره وانما طار الضلال من الرحس فهو منفي عنهم والجواب ان الآيه
في زوجته . ان الله عابوه وسلم لأن أولها بائناء الذي من يلى . كان يجب أن يقول لا يكن
الجواب انه أدخل من مهن آخران ذكروا كقولهم أدعيه من أمر الله
عليكم أهل البيت قلوا اني تارك فيكم الثلاثة فان
والجواب ان أخبار الآحاد عندهم ليست بحجة وهو معارض بما روي في كتاب التذني
أصحابي كالنجوم . عليكم بسني وسنة أئمتنا
مسئلة . لا ينعتد الاجماع بأئمتنا الأربعة مع شاعتهم
منهم وعن
لاتنقض قالوا عليكم بسني وسنة أئمتنا
اصحاب كالنجوم قالوا الآخرون افتدوا بالنسب من بعدى والجواب انما

﴿مسئلة﴾ لا يشترط في الاجماع عدد التواتر عند الأكثر لنا ان أدلة السمع تتناوله واما المستدل بقوله لو لم يكن عن قاطع لما حصل فلا بد من عدد التواتر فان قيل لا يمكن بقاء التكليف مع ذلك ويلزم منه عدمه لأنه لا تقوم الحجة الا بالنقل المتواتر بالرسالة والأدلة والجواب انه يحصل بالمتجهدين أيضا لا مكان ادامته بأخبار المسلمين وغيرهم ويجوز مع نقصان الجميع بانضمام القرائن المفيدة للعلم قالوا مادون عدد التواتر لا يعلم ايمانهم فكيف يعلم صدقهم قلنا يعلم بالقرائن

﴿مسئلة﴾ النافون للاشتراط اختلفوا اذا لم يبق الا واحد فقيل اجماع لأن مضمون السعي لا يخرج الحق عن هذه الأمة من غير تفصيل واستدل بأنه أمة لقوله تعالى إن إبراهيم كان أمة وهو ضعيف وقيل لا لما في معنى الاجماع من اقتضاء الاجتماع

﴿مسئلة﴾ اذا أفتى واحد وعرف به الباقي ولم ينكر أحد قبل استقرار المذهب فهو حجة وليس باجماع قطعي وقال احمدوا كثرا الحنفية وبعض الشافعية اجماع وحجة وقال الجبائي ومتابعوه بشرط انقراض العصر وقال الشافعي بنفي الأمرين وعنه خلافة وقال ابن أبي هريرة ان كان قتيبا فاجماع وان كان حكا فلا لنا لو لم يكونوا موافقين لبعدهم سكوتهم عادة واذا علم أن العمل بالقياس للظن والظن ههنا أقوى فيعلم أن العمل به أولى واما كونه غير قطعي فلا نقداح الاحتمال فلا تتناوله الأدلة قالوا يجوز أن يكون لم يجتهد بعدا واجتهدوا وقف فيه أو حكم وخالف ولم يظهره للتروي أول أنه لم ير الانكار على مجتهد أو مهابة للفتى الأول أو خوف فتنة كما نقل عن ابن عباس انه سكت في مسألة العول وأظهر النكير بعده وقال كان رجلا ميميا أولظنه انه كفي بغیره الانكار فلا يكون مع هذه الاحتمالات اجماعا ولا حجة والجواب انها وان نقدحت بخلاف الظاهر لبعدها في العادة والغالب عادة انهم لا يسكتون مع المخالفة كقول علي لعمر لما رأى جلد أبي بكر بكرة تانيا ان جلده ته أرحم صاحبك وكقول معاذه لما رأى جلد الحامل ما جعل الله لك على ما في بطنها سببلا فقال ولا معاذه لك عمر وكقول امرأه له لما نهى عن المغالاة في المهور أيعطينا الله بقوله وآتيتهم إحداهن قطارا وبنعنا عمر فقال امرأه خطأت عمر وكقول عبيدة السداني لعلي لما قال تجدد لي رأى في بيع أمهات الأولاد رأيك مع الجماعة أحب اليانا من رأيك وحده ابن أبي هريرة العادة تقضي بأن السكوت في الفتيا وفاق دين الحكم لزوم اتباعه والجواب ان لزوم الاتباع قبل استقرار المذهب لا يمنع من ظهور إبداء الخلاف

﴿ مسألة ﴾ اذا أفتى واحد ولم ينتشر لأهل عصره لكنه لم يعرف بخلافه فلا أكثر ليس بحجة لأنه يجوز أن لا قول لهم فيها لعدم خطورها وأولهم قول مخالف بخلاف التي قبلها

﴿ مسألة ﴾ لا يشترط انقراض عصر المجعنين عند المحققين وقال احمد وابن فورس يشترط ومنهم من فصل بين الإجماع السكوتي وغيره وقال الامام يشترط ان كان عن وياس حتى لو انقراضوا عقيب إجماعهم لم يكن حجة لنا ما تقدم من أدله الإجماع واستدلوا بشرط لكان موثماً مؤثراً في جعل قولهم حجة ولا يصح كقول النبي صلى الله عليه وسلم وأجيب بالفرق ان هذا عن وحى وهذا عن اجتهاد واستدلوا بشرط لم يحصل إجماع لتلاحق بعض بعضاً وأجيب بأن المراد انقراض عصر المجعنين الأولين خاصة أولاً مدخل للملاحق قالوا لو لم يشترط لبطل العمل بالخبر الصحيح بتقدير الاطلاع عليه فلنا بعيد وبتقديره لا يكون حجة مع القاطع كما لو انقراضوا قالوا لو لم يشترط لامتنع المجتهد من الرجوع عن اجتهاده ورد بمنع النائية لقيام الإجماع قالوا لو لم تعتبر المخالفة في عصرهم لم تعتبر مخالفة من مات لأن من بقي كل الأمة قلنا القول لا يموت بموت قائله فهو من قول الأمة بخلاف ذلك فانه قد يتحقق قول جميع الأمة وقد قيل بالتزامه وقيل بامتناعه قالوا الآت بالدلالة على ذلك قال عبدة الساماني لعلي رأيك مع الجماعة أحب اليك من رأيك وحدك وخالف عمر في النسوية في القسم وجلاد في الشرب ثمانين وكان أربعة من قلائس في ثمن منه إجماع

﴿ مسألة ﴾ لا تجمع الأمة الا عن مسند وقال قوم يجوز أن يكون بغيره سند لما ان القول في الدين من غير دليل ولا أمارة خطأ ولا تجمع على خطأ وأيضاً فانه يستحيل وقوع ذلك عادة وأيضاً لو جاز لم يكن لاشتراط الاجتهاد في المجعنين معنى قالوا لو كان له ذلك لم يكن له كون الإجماع حجة فائدة قلنا فائدته سقوط البحث عنه وحرمة المخالفة ثم هو من مقتضى قول الرسول صلى الله عليه وسلم فانه حجة وهو عن دليل وأيضاً فان ذلك يوجب أن يكون عن غير مسند ولا قائل به

﴿ مسألة ﴾ الإجماع قد يكون عن قياس وهو البيت السبعة والظاهر به حوار بينهم من مع الوقوع لنا انه لو قدر لم يلزم منه محال والظاهر الوقوع فقد أجمع على إمامة أبي بكر بالاجتهاد حتى قال جماعة رضيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لديناً فلا نزاعاً لديناً وأجمعوا على قتال مانعي الزكاة حتى قال أبو بكر والله لا فرقت بين ما جرح الله وعلني قهرهم به من غير قياس على لجة وعلى إرافة نحو الشيرازي بوقوع العارضي كالمهين وعلى ما شارب الخوارج

قال على اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى وأرى عليه حد المغترين وقال
عبد الرحمن هذا حد وقل الحد ثمانون

﴿مسئلة﴾ اذا اختلف أهل العصر على قولين ثم أحدث من بعدهم قول ثالث منعه
الأكثرون كوطئ البكر ثم يجد عبا قيل يمنع الرد وقيل ترد مع الأرض فالقول بالرد مجانا قول
ثالث وكالجد مع الأخ فيل يرب المال كله وقيل بالمقاسمة فالقول بالحرمان قول ثالث وكالاتم
مع زوج وأب أو زوجة وأب قيل ثلث الأصل وقيل ثلث ما بقى فالفرق قول ثالث وكالنية
في الطهارات قيل تعتبر في الجميع وقيل في البعض فالتميم بالنفي قول ثالث وكالفسخ بالعيوب
الخمسة قيل يفسخ بها وقيل لا فالفرق قول ثالث ومنهم من فصل وهو الصحيح فقال ان كان
الثالث يرفع ما أنفق عليه فمذموم كالسكر فان الاتفاق على انها لا ترد مجانا وكالجد فان
الاتفاق على انه يرب وكالنية في الدلهايات وان كان لا يرفع بل وافق كل واحد من وجهه وخالف
من وجهه فائتر اذا لم يخالفه لاجاع كفسخ النكاح ببعض العيوب الخمسة دون بعض فانه موافق
في كل صورة مذهبا لنا ان الأول خالف اجماعا فلم يسغ والثاني لم يخالف اجماعا فلا يمتنع كما
لوقال بعضهم لا يقتل مسلم بذمي ولا يصح بيع الغائب وقال بعضهم يقتل ويصح فلو قال قائل
يقتل ولا يصح أو بالعكس لم يخالف اجماعا بالاتفاق المخالف القول بالتفصيل خلاف الاجماع
لأن كلا قائل بنى التفصيل قلنا عدم القول ليس فولا بنفيه والامتنع القول في واقعة تتجدد
وهو باطل ويتحقق بمسئلي الذمي والغائب فالوافيه تخطئة كل فريق وتخطئتهم تخطئة الأمة
فلنا الحال تخطئة الأمة فيما اتفقوا عليه وأما تخطئة كل فريق فيما ايتفه واعليه فائتر قالوا ذهب
الجميع عنه فيكون خطأ بدليل الاجماع قلنا ذهبوا عنه بمعنى قالوا بنفيه أو لم يقولوه المخالف
الآخر اختلافا لهم دليل تسريح الاجتهاد فلا يستقيم أن يكون ما دما والجواب ان ما ذكرناه
لم يحتلوا فيه ولو سلم فهو دليل قبل تغرر الاجماع مانعاً منه لا بعده قالوا ولم يكن جائزا لم
يسكت عن انكار ما وقع وقد قالوا له حجة للأئم ثلث ما بقى وقال ابن عباس ثلث الأصل فقال
ابن سيرين يقول ابن عباس في زوج وأبوين وعكس الآخر الجواب ان ذلك من قبيل الفسخ
بالعيوب الخمسة ولو لم يسلم كان مردودا وعدم نقل الانكار لا يدل على عدمه

﴿مسئلة﴾ اذا استدلى أهل المذهب بدليل أو تأولوا إن أو تأولوا بل اجازلن بعدهم احاد دليل
أو تأويل آخر فاستدلوا أكبرين أو ما لونهوا على ابطاله فلا يبرر اتفاقا لنا قول بالاجتهاد ولا
مخالفة ذبه لاجماع فكان جائزا وأيضاً ولم يكن جائزا لانكار ما وقع ولم يزل المتأخرون

يستخرجون الأدلة والتأويلات المغايرة لما تقدم ولا ينكر عليهم قالوا اتبع غير سبيل المؤمنين قلنا المراد اتباع غير ما اتفقوا عليه لا ما لم يتعرفوا له فانه يؤدي الى المنع فيما يتعارض الاجماع له بنفي ولا اثبات وهم باطل قالوا تأمرين بالعرف وهو عام قلنا معارض بقوله وتتهون عن المنكر فلو كان منكرا فهو عنه فلو اذهب الجميع عنه فانه قول به خلاف الاجماع وقد تقدم

مسئلة اذا انفق أهل العصر الثاني على أحد دولي العصر الأول بعد أن استقر خلافهم فقال الأشعري وأحدو الامام والفرز الى تمتنع وقال بعض المجوزين حجة والحق انه بعد الا أن يكون ان التنب قليلا أو يقدر الثاني قليلا وفي كونه حجة ينظر أيامه في الاستشهاد ولا أنه لا يكون الا عن غير قطعي أو جلي ويبعد عنه الكثرة عنهما بخلاف السليل وقد وقع كاختلاف الصحابة في بيع أمهات الأولاد ثم اتفق من بعدهم على المنع وفي الصحيح عن عثمان رضي الله عنه النهي عن المدة في الحج وقال البغوي ثم حصل الاجماع بعد ذلك الاشعري لو رفع لكان حجة ولو كان حجة لعارض الاجماعان لأنه اذا استقر خلاف الأولين فقد سادته تداجمهم على تسويغ كل منهما والجواب منع الاجماع الأول ولو سلم فخره وط أن لا يرتجى قاطع كما لو استقر خلافه فان قيل لو جاز تفديد الاشرط في ذلك الاجماع لجاز أن يعتقد اجماعان على خلاف اجماع الأول ولجاز أن يخالف واحد وتقدر اشرط بنفي ذلك والجواب ان فيه ابطال أصل الاجماع ولو سلم فلا جماع منع منه ولم يمنع من هذا كما لو يستقر خلافهم سواء الغائل ليس بحجة لو كان حجة لمعارض الاجماعان وقد تقدم قالوا لو يحصل الاتماع فلا جماع لأن القول لا يعبر بموت مالك والجواب انه يلزم اذا لم يستقر خلافهم ما زال أو كان حجة اسكان مور بعض الصحابة انما الذين لا يباينون بوجاهة اعا والامام والاراءه وان كان لا يكتفي على خلافه التامل بأنه حجة اولية حجة لأدى الى أن يجمع الأحياء غير المتأخرين على خلاف الأدلة المدعية وأجيب بمنع التباينة وأستدل أن من تأخر عن التباينة في الماضي طائر الدخول والفرز من يفي في الخطأ لا يعتبر من تأيب وأجيب أن من لم يزل لا يزل به بخلاف من مات

مسئلة انما أهل عصر بعد اجماعهم حجة حجة يروى عن زيد وامام بعد استقراره فكل من اعتبر انفراد العصر فقال حجة يروى عن زيد وفوقه وأما غيره فقال به منهم تمتنع وقال بعض المجوزين حجة وهي كالتي قبلها استدلوا بحوالا أن كونه حجة أظهر

لأنه لا قول لغيرهم على خلافه بخلاف التي قبلها

﴿مسئلة﴾ اختلافوا في جواز عدم علم الأمة بخبر أو دليل لا معارض له اذا عمل على وقته
الجواز اشترأ كهـم في انتفاء العلم ليس اجماعاً لأنه ليس من فعلهم لأنه عدم كمال ولم يحكموا في
واقعة النافي اتبعوا غير سبيل المؤمنين وقد تقدم

﴿مسئلة﴾ يمتنع ارتداد الأمة كلهـم في عصر من الأعصار سمعا وقال بعضهم لا يمتنع لنان
أدلة الاجماع السمعية تمنعه قالوا اذا ارتدوا لم يكونوا من الأمة فلا يتناولهم قلنا يصدق قطعان
أمة محمد صلى الله عليه وسلم ارتدت وهو عين الخطأ وذلك ممتنع

﴿مسئلة﴾ ظن بعض الضعفاء ان قول الشافعي دية اليهودي الثلث يصح التمسك فيه
بالاجماع لأن غيره قائل بالكامل وبالنصف وبالثلث وليس بمستقيم لأن فيه وجوب الثلث
ونفي الزيادة فوجوب الثلث اجماع ونفي الزيادة انما يصح بدليل آخر من مانع أو نفي شرط
أو عدم الأدلة فيستصحب الأصل وليس من الاجماع في شيء

﴿مسئلة﴾ يصح التمسك بالاجماع المنقول بخبر الواحد وأنكره الغزالي وبعض
الحنفية لأن نقل الخبر الظني يوجب العمل قطعا فنقل القطعي أولى وأيضا نحن نحكم بالظاهر
قالوا لو صح لصح اثبات أصل بالظواهر ولا يصح تكثير الواحد والقياس قلنا ان تمسك بالأول
فالمدعى القطع واحتمال الغلط لا يقدح تكثير الواحد وان تمسك بالثاني فهو فرع اشتراط القطع
في أدلة الأصول والمعارض مستظهر من الجانبين

﴿مسئلة﴾ انكار حكم الاجماع الظني غير موجب للتكفير انفاقا وأما القطعي فكفر به
بعض وأنكره بعض والظاهر ان نحو العبادات الخمس والتوحيد والرسالة ونحوها مما لم
يختلف فيه

﴿مسئلة﴾ لا يصح التمسك بالاجماع على ما يتوقف صحته عليه كوجود الباري وصحة
الرسالة ودلالة المجيزة وأما ما لا يتوقف فان كان ديناً صح اتفاقا في الشرعي والعقلي كروية
الباري لاني جهة ونفي الشريك ونحوه وان كان دنيوياً كالآراء في الحروب وتدير الجيوش
وترتيب أمر الرعب فالجحد ذلك وللقاضى عبد الجبار قولان لنان أدلة الاجماع تشملها

﴿مسئلة﴾ اختلف في كون الاجماع حجة في الأديان السالفة ومن رأى التمسك بالمعقول
بالعادة في جميع صور الزمه ومن رآه بالص لزمه النقل ويشترك الكتاب والسنة
والاجماع في المنع والمقتضى

﴿ فالسند ﴾ الاخبار عن طريق المتن والخبر يطلق مجازا على الاشارات الجالبة والدلائل
المعنوية مثل أخبرتني عيناك وبذلك أخبرنا الغراب الاسود وللمتن

وكم لظلام الليل عندك من يد * تخبر ان المانوية تكذب

و يطلق حقيقة على قول مخصوص للصيغة والمعنى فقيل لا يجادل لتعريفه وقيل لأنه ضروري
من وجهين أحدهما ان كل أحد يعلم ضرورة انه موجود وان الضدين لا يجتمعان واذا علم الخاص
ضرورة فالطلق أولى لا يقال استدلالا لكم يدل على انه غير ضروري لان الضروري لا يقبله
لانا نقول كون العلم ضروريا أو نظريا قابل للاستدلال بخلاف الاستدلال على حصوله
ضرورة وردبأنه يجوز أن يحصل ضرورة ولا يتصوره ولا ينزعم من العلم بحصول أمر تصوره
أو تقدم تصوره والمعلوم ضرورة ثبوتها أو نفيها لا تصورها وثبوتها غير تصورها ولذلك يقام
الدليل على ثبوتها لا على تصورها الثاني التفرقة بينه وبين غيره ضرورة وقد تقدم ثم نقول
لأنه يصح تحديده لكان بسيطا وقد تقدم مثله ثم اختلف في حده فقال القاضي والمعتزلة وغيرهم
الخبر الكلام الذي يدخله الصدق والكذب وأورد عليه نحو محمد ومسيمة صادق والكاذب
أبدا يقول جميع أخباري كذب فان مثله لا يوصف بصدق ولا كذب وأجاب أبو هانم
وغيره انه خبران في المعنى أحدهما صدق والآخر كذب وردبأنه يلزم كون كل موجود كاتب
خبرين وهو باطل ولو سلم فلم يدخل كل واحد الصدق والكذب فان زعم انهم اذ دخلوا
بالاعتبارين والخبرين لزم أن لا يكون ما خالفه خبرا وهو باطل وأجاب الجبائي بأنه كذب
لانه أضاف الخبر اليه ما معا وهو مستقيم ولكن ما دخله الصدق وأجيب عنه وعن كل خبر
لا متناع اجتهادهما كخبر الله والمقطوع بكذبه واستحالة الكذب في خبر الله بأن المحدث وجنس
الخبر وهما مجتمعان وهو فاسد لانه لا بد من صدق الحد على الآحاد الشخصية وأجاب القاضي
بأن المعنى لو قيل فيه صدق وكذب لصح لغة وأورد أيضا أن الصدق هو الخبر الموافق لخبره
والكذب نقيضه فتعريفه بدور ولا جواب عنه وأورد أيضا انه لا ينعكس اولا لا يوجد خبر
وجواب التماضي المتقدم سديد وقال قوم الخبر ما دخله الصدق أو الكذب فيرد عليه الاشكالان
الاولان والدور ويختص بأن حرف أو للترديد وهو مناف للتعريف واجيب بأن المراد بـ قوله
لا حدها ولا تردد فيه وقيل ما يدخله التصديق والتكذيب وقيل ما يدخله التصديق أو
التكذيب ويند عرف ما يرد عليه ما اقر بهاه معنى قول ابن الحارث البصري كلامه بغيره
نسبة وقال بنفسه لان الكلمة عنده كلام ويرد عليه ان تحوكم وما من زيد بغيره

الطلب والتعجب الحاصل الى المتكلم وليس بخبر والأولى الكلام المحكوم فيه بنسبة خارجية
وعني الخارج عن كلام النفس فهو طلبت القيام خبراً لأنه حكم فيه بنسبة الطلب المتصور
الى المتكلم ولها خارجي بخلاف قم ونحوه فإنه لنفس حصول الطلب للمتكلم وليس له خارجي
ويسمى غير الخبر انشاء وتنبيهاً ومنه الأمر . والنهي . والاستفهام . والتمني . والنزجي . والقسم
والنداء . والصحيح أن بعت واشتريت وطلعت التي يقصد بها الوقوع انشاء لأنها لا خارج لها
ولأنها لا تقبل صدقاً ولا كذباً ولو كان خبراً لكان ماضياً ولم يقبل التعليق ولأننا نقطع بالفرق
بينهما ولذلك لو قال الرجعية مطلقاً سئل

﴿ قسمة ﴾

الخبر صدق وكذب لأن الحكم فيه إما مطابق أولاً وقال الجاحظ إمام مطابق مع اعتقاده كذلك
أولاً مطابق مع اعتقاده كذلك أولاً مع الاعتقاد فهذا ليس بصدق ولا كذب واستدل بقوله
افتري على الله كذباً أم به جنة والمراد الحصر فلا يكون الثاني كذباً لتقدمه ولا صدقاً لأنهم
لا يعتقدونه وأجيب بأن المراد افتري أم لم يفتر فيكون مجنوناً لأن المجنون لا افتراء له أو مخبر
كاذب أم ليس بمخبر لأن المجنون لا خبر له قالوا لو كان كذلك لأثم من قال قام بدمعة قد اولى
يقم ولم يأت في العكس وأجيب بأن الأثم يعتبر فيه المقاصد ولذلك حكمت الأمة بصدق من قال
محمد رسول الله وإن لم يعتقدوه وبالكذب في العكس قالوا قالت عائشة ما كذب ولو كذبت
وهم وأجيب بأنه متأول بما كذب به بعد ما قيل إن كان معتقداً بصدق والافك كذب
واستدل بقوله والله شهدان المنافقين لكاذبون وأجيب بأنهم كذبوا في شهادتهم لأنهم
منافقون وهي لفظة

﴿ قسمة أخرى ﴾

وينقسم الخبر الى ما يعلم صدقه والى ما يعلم كذبه والى ما لا يعلم واحد منهما فالأول ما علمت
مطابقته خبراً ورة بنفسه كخبر التواتر أو بغيره كخبر من وافق الضروريات أو نظراً كخبر الله
وخبر رسوله فيما يخبر به وخبر الاجماع وخبر من أخبر من ثبت صدقه أنه صادق ومن وافق
خبره الخبر الصادق وأما ما يعلم كذبه فما كان مخالفاً لما يعلم صدقه وأما الثالث فمظنون
الصدق كخبر المذموم وبالعدالة منه فمظنون الكذب كخبر المشهور بالكذب ومنه
مشكوك كخبر الجاهل وقول الغافل كل خبر لم يعلم صدقه فهو كاذب فطعننا لأننا لو كان صدقاً

النصب عليه دليل كخبر المتحدى بالرسالة غير صحيح فإنه مقابل بمثله في النقيض وأيضا فإنه يلزم كذب كل شاهد وكفر كل مسلم ما يقع تناطح وقطع بكذب المتحدى لانه على خلاف العادة والعادة تقتضي بكذب المدعى خلافا من غير دليل وينقسم الخبر الى متواتر وآحاد والتواتر في اللغة تتابع أمور واحد بعد واحد من الوتر ومنه ثم أرسلنا رسالتنا ترى أصله وترى وألفه لللاحق فمين نون وللتأنيث في الآخر وفي الاصطلاح خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه وقيل بنفسه ليخرج خبر جماعة علم صدقهم بغيره من قرينة وغيرها

مسئلة ١٠ اتفق العقلاء على أن خبر التواتر بشرطه يفيد العلم بصدقه خلافا لما ذهب إليه والبراهمة لأنما نجد من أنفسنا العلم الضروري بالبلاد النائية والامم الخالية والملوك والانباء والخلفاء بمجرد الاخبار كما نجد العلم بالمحسوسات ومنكر ذلك مباغت وما يوردهونه تشكيك في الضروريات فلا يسمع قالوا يستحيل اتفاق الخلق الكثير كاتفاقهم على كل طعام واحد ورد بأننا قد علمنا وقوعه قالوا يجوز على كل واحد لو انفرد الكذب والجملة مركبة منه فحاشا كذبهم ويستحيل مع حصول العلم قلنا لا يلزم من ثبوت أمر لا حادثة ثبوت الجماعة فان المعلومات الواحد متناه وعلوماته تعالى غير متناهية والواحد جزء العشرة والعشرة ليست جزءا منها وكل لبنة جزء من الدار وليست الدار جزءا منها قالوا يؤدي الى تناقض المعلومات فيكون باطلا قلنا اذا حصل الأول استحال حصول الثاني قالوا لو حصل به علم لحصل بأخبار اليهود والنصارى عن موسى وعيسى (١) قلنا لو حصل بشرطه حصل به قالوا لو حصل به علم ضروري لما فرقنا ضرورة بين ما حصل به وبين العلم بالبداهات والمحسوسات لأن الضروري لا يختلف قلنا لأنه ليس ببدهي بل عادي ولا يخرج العلم عن كونه عادية ثابتة من آخر في سريته الحدود قالوا لو كان ضروريا لما تناقضنا قالوا ثبت ذلك لو كان الخلاف ما عاده لو كان

خلاف العلم فسطائية لكم في المحسوسات مانع عنه في جوابكم جوابنا

مسئلة ١١ الجمهور على أن العلم بالتواتر ضروري وقال السكبري وأبو الحسين البصري نقاري وميل الغزالي الى انبات قسم ثالث (٢) وذهب الى ريف المرفضي والسبكي الآمدي الى الواقع لنا لو كان نظريا لا يحتاج الى توسط المقدمة بن ونحن قاطعون بالعلم بما ذكرناه من المنواتر مع اتفاقنا ذلك وأيضا لو كان نقارا بالسمع الخلفاء فيه مما لا كبره من النار ما

(١) قد يحصل العلم بخبر جماعة ولو نقل بحصل بكل جماعة

(٢) بهاءش الاصل وهو ٠٠ بين ضروري أولى وبين كسبي وذوقنا يافيا ساءها بها

واستدل أبو الحسين بما حاصله لو كان ضروري لما افتقر الى ترتيبه على علم آخر وقد افتقر لأنه انما يحصل العلم بعد علم أن الخبر عنه محسوس من جماعة لا داعي لهم الى الكذب وكل ما كان كذلك فليس بكذب ويلزم أن يكون صدقا قلنا لانسلم احتياجه الى سبق علم بذلك بل اذا حصل علم سبق ذلك لاسبق علم بذلك وأيضا فانه لا تثبت الثانية الا بالعادة والعادة توجب أن الخبر نفسه صدق وهو المدعى فاستغنى عن الترتيب ولا يفيد صورة الترتيب لأنه يمكن في كل ضروري قالوا لو كان ضروري العلم انه ضروري ضرورة كغيره لأن حصول علم ولا يشعر به محال قلنا معارض بمثله والتحقق انه لا يلزم من شعوره بالعلم شعوره بصفته قالوا لو كان ضروري لما اختلف فيه وقد تقدم

❦ مسألة ١٠ اتفق العلماء غير شذوذ على أن خبر التواتر لا يولد العلم لئانه موجود ممكن وكل موجود ممكن ليس الا لله تعالى واستدل لو كان مولدا لكان إما من الآخر أو من الاول أو من الجميع والا لان باطلان الزوم بتقدير الانفراد والثالث باطل لأمرين أحدهما أن مسبب عن سببين كمخلوق بين خالقين والثاني أن المقتضى معدوم ولا تولد عن المعدوم وأجيب بأنه متولد عن الآخر بشرط المتقدم قالوا لو كان مخلوقا لله لأمكن أن يحصل وأن لا يحصل وهذا واجب الحصول كخبر التواتر فلا يكون بالاخبار بل بالتولد عما هو مباشر بالقدرة والجواب انه يمكن غير أن الله تعالى أجرى العادة بخلقه عند التواتر كالشبع والرى ونحوهما عند اشباههما

❦ مسألة ١١ اتفقوا في التواتر على شروط واختلف في شروط الاول ثلاثة في الخبرين كونهم متعددين تعددا يمنع التواطؤ على الكذب مستندي الى الحس مستويين في الطرفين والوسط ولا يحتاج الى عالمين لانه لا ينفك ما شرط عن علم بعضهم وقد يكون الجميع عالمين وأن يكون المستمع متأهلا للعلم غير عالم به لا متناع تحصيل الحاصل ومن زعم انه نظري شرط تقدم العلم بذلك كله ومن قال ضروري لم يشترط وضابط العلم بحصولها حصول العلم لأن ضابط حصول العلم سبق العلم بها واختلف في أقل العدد فقال بعضهم خمسة لان مادونهم بينة تقبل بالتركية وقطع القاضي بنقص الاربعة وتردد في الخمسة وقيل اثنا عشر عددا للقباء لانهم انما جعلوا كذلك ليحصل العلم بخبرهم وقيل عشرون لقوله ان يكن منكم عشرون وقيل أربعون لانه عدد الجمعة عند كثيرين وقيل سبعون لاختيار موسى لهم وقيل غير ٥ يحصر في عدد محذوف وهو الصحيح فضابطه ما حصل العلم عنده لانا قاطعون بما ذكرناه من

المتواترات من غير علم بعدد مخصوص لا متقدما ولا متأخرا مع اننا نجد اليه في العادة سبيلا
لانه يحصل بتزايد الظنون على تدريج خفي كما يحصل كمال الفعل بالتدريج الخفي والقوة البشرية
قاصرة عن مثل ذلك وأدلة الحاصرين مع تعارضها وعدم مناسبتها مضطربة فانه مامن عدد
يفرض منها الا ويمكن أن يحصل به العلم ويتكن أن لا يحصل ويختلف باختلاف الفرائض الانفاقية
للتعريف الزائدة على القدر المحتاج اليه في التعريف واختلاف الاطلاع عليها واختلاف
ادراك المستمعين واختلاف الوقائع واختلف في شروط منها أن لا يجبروا على الصدق
وفيه نظر ومنها أن لا يحوهم بلد ولا يحصرهم عدد وهو فاسد فانا نقطع بحصوله دونه ومنها
اختلاف أنسابهم وأوطانهم وأديانهم وهو منتهى ومنها الاسلام والعدالة وهو منتهى فانا نقطع ان
أهل القسطنطينية اذا أخبروا بقتل ملكهم حصل العلم وشبهتهم أخبار النصارى بقتل المسيح
وكلمة التثليث والجواب اختلال استواء الطرفين والواسطة ومنها اشتراط الشيعة المعصوم
فيهم دفعا للكذب ومنها اشتراط اليهود أهل الذلة والمسكنة فيهم لان غيرهم يمكن تواطؤهم
لعدم خوفهم ولو عكس لكان أقرب ولا يمتنع أن تكون هذه الشروط تفرب الحصول وأما
شرط فيه فلا

❖ مسألة ❖ ذهب القاضي وأبو الحسين الى أن كل عدد أفاد خبره عاما بواقعة لشخص
فثله مفيد لغيرها لشخص آخر وهذا انما يصح اذا فرض تساوى الفرائض وغيرهما متقدما
وذلك بعيد في العادة

❖ مسألة ❖ اذا اختلفت أخبار المخبرين في التواتر في الوقائع واشتغلت على معنى كل
مشترك بجهة التضامن أو الالتزام حصل العلم به كوقائع عنبرة في حروبها وحاتم في مناهجها وعلى
في شجاعتها ولا بد أن يكون العلم بغيره أسرع

❖ خبر الواحد ❖

خبره ينته اليه التواتر وقيل ما أفاد الظن وبطل عكسه بخبر لا يهيد الظن وما زاد ثقله على ياله
سعى مستقيضا

❖ مسألة ❖ قد يحصل العلم بخبر الواحد العدل شرط انضمام الفرائض وقال قوم يمتنع من
ميروريه مما دلوا فقال أحدهم في احد قوله ميرورير طرد بها يوم لا يطرد وعاد
الا كبريا لا يحصل ميرورير لا بد من ان يرسل العلم من ميرورير تاركين عمدا ليرورير

كان كذلك لأطرد تخبر التواتر وأيضا لو حصل العلم به لأدى الى تناقض المعلومات عند إخبار العدلين بالمتناقضين وأيضا لو حصل العلم به لوجب تخطئة مخالفه بالاجتهاد ولعورض به التواتر ولا يمنع التشكيك بما يعارضه وكل ذلك خلاف الاجماع وأما حصوله بقرينة فانا نجد العلم عند خبر ملك بموت ولده مع احتفاف القرائن من انه لا مريض عنده سواء ومن الصراخ والجنازة وخروج النساء على أحوال مكرهه معتادة في موت مثله وخروج الملك كذلك وجدنا لا نشك فيه لا يقال العلم حصل بمجرد القرائن كالعلم بجعل الخجل ووجع الوجع وارتضاع الطفل اللبن لأننا نقول لولا الخبر لجاز أن يكون موت آخر قالوا أدلتكم تأباه قلنا أما الأول فنقول مهما حصلت مع الخبر قرائن تقتضى العلم كان العلم عاديا وأما الثاني فلا أنه اذا حصل العلم بما ذكرناه استعمال حصول مثله في النقيض بخلاف الخبرين المجريين فاننا نقطع بالوقوع وأما في الثالث فلا أنه لم يتفق وقوع ذلك في الشرعيات قالوا قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان يتبعون الا الظن فلو لم يكن مفيد العلم لكن امر تكبير مانه وضم على اتباعه والاجماع على وجوب الاتباع وأجيب بأمرين أحدهما انما تتبع الاجماع وهو قاطع والثاني حملها على ما المطلوب فيه العلم من الديانات جمعها في الأدلة

﴿ مسألة ﴾ اذا أخبر واحد بحضرة صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه لا يدل قطعا على صدقه وقيل يدل لئانه لا يحفل انه ما سمعه أو ما فهمه أو كان بينه أو علم انه لا يفيد انكاره أو رأى تأخيرهم ان كان دنيو يا فيحصل مع ذلك انه ما علمه وبغير عدم الجميع فالصغار غير متمسكة على الانبياء قطعا

﴿ مسألة ﴾ اذا أخبر واحد بحضرة جماعة عظيمة عن أمر بحس ظاهر وسكتوا عن تكذيبه لا يدل قطعا على صدقه لئانه لا يحفل انهم لا يعلمون كذبه أو علمه بعضهم وسكتوا أو علم الجميع وههنا مانع نعم لو علم انهم علموا ولا مانع بحملهم ان كان سكتوا في العادة بقضى تكذيبه قالوا يمنع عادة فلنا ممنوع

﴿ مسألة ﴾ اذا روى واحد خبرا أو أجمعت الامنة على العمل بمقتضاه لا يدل قطعا على صدقه وقال أبو هاشم وجماعة منهم يدل فان أرادوا انه يدل على أن مدلوله حكم الله قطعا فصحيح وان أرادوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك قطعا فغير صحيح لانه لا يحفل أن يكون بعضهم عمل بغيره مما يؤمنه أو عمل الجميع به لقيام القاطع على وجوب العمل به وان كان مظنونا قالوا لو لم يكن صدقا لكان اجماعهم خطأ طائبا بالمعنى الاول لا الثاني

﴿مسئلة﴾ اذا انفردوا احد فباتوا في الدواعي على نقله وقد شاركه خلق كثير كما لو انفرد واحد في مدينة عقيب الجمعة بقتل الخليل على المنبر يدل على كذبه قطعا خلافا للشيعة لنا أنا نجد من أنفسنا العلم بكذبه عادة قطعا وأيضا يجوز كما ان ذلك لما ذكره كان نسيب ومصر و بغداد وذلك حال قطعا وكذلك نفضع بكذب من ادعى أن القرآن عورس وما يورده تمسكك في الضروريات فلا يسمع قالوا الدواعي الى الكتمان المارة كبيرة ولا يحصل العلم مع تقديرها ولذلك لم ينقل النصارى كلام المسيح في المهد ونقلوا ما دونه ونقل القرآن متواترا ونقل انشقاق القمر وتسبيح الحاصي يده ونبع الماء من أصابعه وحينئذ الجذع وتسليم الغزاة وصفة دخوله مكة من عنوة وأصلح وافراد الاقامة وتنسيها وافراد الحج وقرانه ورفع اليدين في الصلاة وترك البسمة آحادا طليته في انتفاء الداعي الى الكتمان أيضا بالعادة كما يتحقق انتفاء الداعي الى كل طعام واحد وكلام عيسى في المهد ان كان بحضرة خالف فقد نفل قطعا والافلاس مما نحن فيه وأما نحو الاقامة فيجوز أن الامر ينسب كائنا ساعين ويجوز أن يكون استغنى عن النقل لعلمهم أنها فروع أو مساعدته مستقر أو دفع وأما غير القرآن من المعجزات فان كان بحضرة خالف فقد نقل واستغنى عن الاستمرار بالقرآن الذي هو أشهرها والافلاس مما نحن فيه

مسئلة التعبد بخير الواحد العدل جائز عفا خلافا لاجبائى لنا القطع بأنه لا يبرم منه محال
قالوا تمتنع لغيره لانه يؤدى الى تحليل الحرام وعكسه بتقدير كذب وذلك باطل فانان كان كل
مجتهد مصيبا لا يردوان كان المصيب واحدا فانما نيزم أن لو لم يسهل الحكم المحالف كالتعبد
بقول المفتي والشاهد بن قالوا اوجاز لجواز لعسديه في الاخبار عن البارى وهو باطل بغير
هجرة قالوا لا يعلم كذبه بالعادة وأريما هاء جبرنا ذلك لنعلم القاطع على العلم به ولا فاطم
بغير هجرة بل انما ان يقول الرسول من أحبكم بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقوله فلنا يبرز لو وضع وطننا لصدق سم العرن بين الأمرين ما يؤدى الى كرامة الامر
للتسوف في العادة الى ذلك بخلاف الاخبار قالوا اوجاز لجواز في الاممول ولما الفروع
مبنية على الظنون بالدليل القاطع قالوا اوجاز لجواز في نقل القرآن فلنا القرآن هجرة
ومضت العادة بالتواتر فيه قالوا اوجاز لادى الى التناقص من سبب التعارض فلنا ارجح
والوقف والتخير يدفعه

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلاً إلى النجاة والرفاه ، وأمرنا بالتعليم .

بأدلة السمع وقال أحمد والقفال وابن سريج وأبو الحسين بدليل العقل لنا إجماع الصحابة بدليل
مانقل من الوقائع المختلفة التي لا تكاد تنحصر على عملهم ومن اطلع عليها حصل له العلم العادي
بذلك عمل أبو بكر بخبر المغيرة ومحمد بن مسامة في ميراث الجدة وعمل عمر بخبر عبد الرحمن في
أخذ الجزية من المجوس وبخبر رجل بن مالك بالغرة في الجنتين وقال لولم نسمع هذا لقضينا بغيره
وبخبر الضحاك بأنه صلى الله عليه وسلم كتب إليه بأن يورث امرأته أشيم من دية زوجها ورجع
إليه وبخبر عمر وبن خزم في أن في كل أصبع عشرة وعمل عثمان وعلي بخبر فريضة بنت مالك
في أن عدة الوفاة في منزل الزوج وعمل ابن عباس بخبر أبي سعيد في الربا في النقود ورجع إليه
وتحول أهل قبا إلى الكعبة بخبر الواحد وعمل الصحابة بخبر أبي بكر الأئمة من قریش والأنبياء
يدفنون حيث يموتون ونحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة وكذلك عمل به التابعون
وكان شائعا ذا ثامن غير نكير فان قيل أخبار آحاد فتؤدي إلى الدور سامنا لکن يجوز
أن يكون عملهم بغيرها سامنا لکنهم بعض الصحابة سامنا أن قول بعض الصحابة من غير نكير
دليل ولكن قد أنكر أبو بكر على المغيرة حتى رواه محمد بن مسامة وروى عمر بن الخطاب عن أبي موسى
في الاستئذان حتى رواه أبو سعيد وروى علي بن خنيس عن أبي سنان في المفوضة وكان يحلف غير أبي
بكر وردت عائشة خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه سامنا لکنه لا يدل على
الموافقة سامنا لکنها أخبار مخصوصة تلقوها بالقبول لا كل خبر والحواب عن الأول انها
متواترة في المعنى كشجاعة علي وجود حاتم وعن الثاني القطع من سياقها ان العمل بهامع أن
العادة تحيل أن يكون عملهم بغيرها ولا ينقل وعن الثالث شياعه من غير نكير وذلك قاطع
عادة على الموافقة وعن الرابع انهم انما أنكروا عند الارتياح وعن الخامس ما سبق في الثالث
وعن السادس القطع انهم انما عملوا بما اظهروا لان خصوصها كظاهر الكتاب والمتواتر
وأضاف التواتر انه كان صلى الله عليه وسلم ينفذ الآحاد إلى النواحي لتبليغ الأحكام مع العلم
بتكليف التابعين إليهم العمل بمقتضاه واستدل بقوله فلولا نفر إلى آخرها فدل ظاهرها على
وجوب الأخذ بأخبارهم والطائفة آحاد لانه لا يجب خروج الجمع لو كانوا وفي التواتر بإجماع
وبقوله فاسألوا أهل الذكر وأجيب بأن المراد الفتوى في الفروع والأصول سامنا لانه
ظاهر فلا يمتري في الأصول وبقوله ان الذين يكفون ونحوه وأجيب بأن المراد القرآن
سأولاً وأما من ادعى أن العمل واستدلاله ان جاءكم فاسألوا فأنه يثبت في الفاسدة
والأمر بالعدل والإحسان وهو مذهب الجماعة وهو مذهب أبي طاهر واستدل

بأنه صلى الله عليه وسلم بعث الوليد بن عقبة ساعيا فعاذوا خبرانهم ارتدوا فأجمع على غزوهم حتى نزلت أن جاءكم فاسق نبأ وأجيب بأنه لم يعزم لكن بعث خالد أو أيضا فاتها آحاد قالوا قال الله تعالى ولا تقف سأل بس لك به علم . وأن تقولوا . ان يتبعون الا الظن . وان الظن . وغاية ما يفيد الظن . وأجيب بتقدم وما به يزمه في منع التعبد به فإنه لا قاطع لهم قالوا توقف صلى الله عليه وسلم في خبر ذي اليمين حتى أخبره أبو بكر وعمر قلنا لأن ذلك المفرد من أجمع الكبار كان مظنة غلطه ولذلك يجب التوقف في مثله القائل بدليل العقل أبو الحسين البعري الظن في تفاصيل أجل العلوم وجوبها عقلا يجب العمل به عقلا بدليل قبول العدل في مضرة كل شيء والقيام من تحت حائط لما كان تفصيل واجب معلوم وهو اجتناب المضار وهذا كذلك لأنه صلى الله عليه وسلم بعث لمصالح ودفع المضار فخير الواحد تفصيل له ويرد بأنه يجب في العقلية ولكنه أولى سألنا لكن لانساه في الشرعيات سألنا لكنه قياس ظني في الأصول قالوا صدق يمكن فيجب احتياطا رد بأنه قياس بغير أصل فان كان أصله المتواتر فلا يستقيم العلم به وان كان المفتي فذلك الشخص وهذا عموم سألنا لكنه قياس شرعي لا دليل عقلي سألنا لكنه ظن قالوا لو لم يجب نخلت الوقائع من الحكم وهو مجتمع ورد بالمنع تنادى عدم الأدلة سألنا لكن الحكم عند عدم الأدلة نفى ذلك الحكم وهو مدرك شرعي دعى ورد الشرع

الشرائط في خبر الواحد

منها التكليف لأنه اذا كان لا يثبت ما فلا يخل وان كان ضابطا أو قارب البالوع ولا احتمال كذا . كالفاسق لعدم بعثهم تكليفه وقولهم لأنه لا يفيد ما ورد على نفسه فلا يثبت على من ادعى . على من ادعى . منقوض بالعبد وانسجور عليه . وأما إجماع المدينة على شهادة الصبيان بعينهم على بعض من الدماء قبل تفرقه فسنننا لميسر الحاجة إليها لذكرها بل بآياتهم فرددنا أما لا . إجماع قبله والرواية بعدد تقييد بدليل إجماع العناية على قبول ابن مبارز وابن زبير في رواية . وبديل إجماعهم على إسماع الصبيان من المشايخ وبديلين من شهادتهم انهم لم يقبلوا منهم . فروايتهم أولى ومنها الاسلام بدليل الإجماع وأبو حنيفة وان ثبت شهادتهم بعينهم على بعض ولم يقبل روايتهم . وقوله ن جاءكم فاسق نبأ والاكافر فاسق . أولي . ولا كالأمان . وقد ضعف لأنه لا يوثق بقولهم لأنه يورثه . وان نفاد تعريب الكفار . وثبتا الكفر . التيسير فقد انتفى به رد التامضي والتمالي ونهى رد التامضي والتمالي .

فاسق نبأ وهو فاسق القابل لظاهر الصدق فوجب قبوله كغيره وقالوا نحن نحكم بالظاهر وهذا ظاهر فوجب قبوله ورد بأن الآية أولى لتواترها وخصوصها بالفاسق وعدم الموافقة على تخصيصها وذلك لمخصص بالكافر والفاسق المظنون صدقهما باتفاق ثم هو معارض بنحو ولا تنقف قالوا الفاسق في العرف مسلم ذو كبيرة أو صغيرة أصغر عليها أوجب بأنه عرف متأخر وإنما يعمل على العرف الأول ومنها رجحان ضبطه على سهوه لعدم حصول الظن بالتساوي والرجحان في العكس فإن جهل حمل على الأغلب فإن قيل إذا كان عدلاً لظهر أنه لا يروى إلا ما يذكروه ولذلك أنكر حلي أبي هريرة إلا كثار وقبل قلنا يظهر أنه لا يروى إلا ما يعتقده يذكروه وما ذكرنا في ظن السامع وأما أبو هريرة فلم يكن لاختلال ضبطه ولكنه لما أكثر خيف عليه معه اختلال الضبط فإن قيل الأصل الصحة فلا يترك للاختلال شك الحدث بعد الطهارة قلنا لأصل وهما سوء والترجيح للعكس بخلاف شك الحدث فإن سبق الطهارة يرجحها حتى لو بقي الشك لم يحكم بها ومنها العدالة والعدل لغة التوسط وضد الجور وفي الاصطلاح أهلية قبول الشهادة وهي محافظة دينية وقيل هيئة في النفس تعمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة وإنما يتحقق باجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر وبعض الصغائر وبعض المباح وقد روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم الكبائر تسع الشرك بالله وقتل النفس وقذف المحصنة والزنا والفرار من الزحف والسحر وأكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسامين والاحاد في البيت الحرام وزاد أبو هريرة أكل الربا وزاد على السرقة وشرب الخمر وأما بعض الصغائر فيايدل على الحسنة ودناءة الهمة كسرقة لقمة والتطغيف بحبة وأما بعض المباح فيايدل على ذلك من مثله كعيب الجمام وحببة الأرذال والحرف الدينية من دباغة وحجامة وحياكة من لا يابق بمن غير ضرورة لأن مرتكبها لا يجتنب الكذب غالباً ويعتبر في الشهادة لا في الرواية شروداً آخر كالحريّة والذكورة والعسدد وعدم القرابة والعداوة

مسئلة ٢٠ الاكثر على أن مجهول الحال لا يقبل ولا بد من معرفة عدالته أو تركه وقال أبو حنيفة تكفي سلامته من الفسق ظاهراً لئان الفسق مانع باتفاق فوجب تحقق عدله كالصبي والكفر وأيضا لا دليل عليه فلا يثبت واستدل بقياسه على شهادة العقوبات ورد بأن الشهادة أكد واستدل بأن عمر ردد رواية فاطمة ورد على رواية الأشجعي في المفوضة ورد بأنه إن رددنا عدم ظهور الصادق قالوا قال تعالى إن جاءكم فاسق نبأ فالفسق

شرط التثبت فإذا انتفى انتفى وردبأنه لا ينتفى إلا بالهجرة أو التزكية قالوا قال نحن نحكم بالظاهر وجاء اعرابي فأسلم وشهد بالهلال قبله وأجيب بالمعارضة بمثل ولا تقف وبأنه عرف عدلته قالوا كان الصحابة يقبلون مطلقاً لم يظهر فسقه ورد بالمنع ولو سلم فإن الصحابة عدول فالظاهر الصدق فيقبل كخبره بالكافة وطهارة الماء ونجاسته ورق جاريته وردبأن الرواية أعلى رتبة فلا يصح التماس تحقيقه أن ذلك مقبول مع الفسق والنقض بفاسق فظهر صدقه

بمسألة ١٠ الفاسق قطعاً وأويل أن كان ممن يتدين بالكذب كالحملية فلا يختلف فيه وإن كان كفسق الخوارج ونحوه من الواضحات فالأكثر من قبول شهادته وروايته وذهب العاضى والجباى أبوهائيم إلى ردّها وهو المختار لسان جاءكم فاسق وهو مقطوع بفسقه وأيضاً فإن الأدلة تمنع من الظن غير أنها خالفناه في العدل فبقى ما عداه واستدل بالقياس على الفاسق بضعف الظن في الأصل قالوا نحن نحكم بالظاهر ونحوه وردّه بالتقدم قالوا أجمع الصحابة على قبول قتلة عثمان والخوارج ورد بمنع الإجماع ويجوز أن يكون التامثل منهم لا يعتمد الفسق وأما نحو خلاف البسطة وبعض مسائل الأصول وإن ادعى كل فريق النطق فليس من ذلك لقوة الشبهة عند كل واحد في الجانب الآخر وأما من يشرب النبيذ من مجتهد وفيلد ونحوه من الفروع الظنية فالسطع أنه ليس بفاسق ظناً ولا قطعاً وإن قلنا أن المعيب واحد لأنه يؤدي إلى الفسق بما يجب عليه وهو باطل قطعاً والصحيح أن لا أحد وإيجاب الشافعى الحد لظهور رأيهم عند

بمسألة ١١ الأكثر من أن الجرح والتعديل يثبت بالواحد في الرواية دون الشهادة وقيل لا يثبت بالواحد فيهما وقال الشافعى يثبت بالواحد فيهما لأنهم أسرطان فلا يزيدان على مشروطهما كغيرهما قالوا شهادة فيجب العادة ذكرها وردبأنه خبر فيكفي الواحد كغيره قالوا هذا أحود وردبأن الآخر أحوط حذر من تضبيع الأمر والنهي

بمسألة ١٢ في ذكر سبب الجرح والتعديل قال الشافعى يكفي الاطلاق وقيل لا يكفي فيه وقال الشافعى يحتاج الجرح لا التعديل وقيل بالعكس وقال الامام أن كان عالماً بأسبابه ما لم يخرج فلهما والاحتيج الفاضى أولم يكن العدل بصراً لم يشهد لانه زور والظاهر صدقه فلا معنى لاشتراط ذكر السبب وما يقدر من الخلاف في سبب الجرح بنسب فبأنه لو لم يكن وفاداً لسكان مدلساً وأجيب بأنه قد بينى على اعتقاده وقد لا يخطر بالبال انسلت أصلاً لا في

أكتفى لا يثبت مع الشك اللاتباس في العدالة والخلاف في الترجيح وأجيب بأنه لا شك مع أخبار العدل الشافعي لو ثبت في الجرح لأدى الى التقليل للخلاف في أسبابه العكس العدالة ملتبسة لمحاب التصنع بخلاف الجرح الامام لو أثبتنا بغير العالم لا يثبتنا مع الشك بخلاف العالم
 ﴿مسئلة﴾ اذا تعارض الجرح متقدم لأنه في الحقيقة اثبات لما ينفيه الآخر أما لو عين السبب ونفاء المعدل بطريق يقيني فيتعارضان فالترجيح

﴿مسئلة﴾ في الطرق الضمنية حكم الحاكم العدل الذي لا يرى الحكم بغير العدل بالشهادة تعديل متفق عليه وكذلك عمل العالم بمثله وليس من باب الاحتياط ورواية العدل ثالثا المختار وان كانت عادته انه لا يروي الا عن العدل فتعديل والا فلا لنا لو لم يكن عدلا عنده لم يرو عنه بدليل عادته أو كان مدلسا القابل لو لم يكن عدلا عنده لكان مدلسا رد بأنه قد علم انهم يروون عن لو سوا عنه لم يعدلوه فلا تدليس الراد لو قبل لنبل مع الشك وليس من الجرح ترك العمل بما روى وترك الحكم بما شهد لجواز المعارض من معارض أو قلة ضبط أو غلبة نسيان ولا الحد في الشهادة على الزنا اذا لم يكمل النصاب ولا بمسائل الاجتهاد اذا كان مذهبه كالشطرنج والنبيذ ولا بالتدليس من المعارض كقول من لحق الزهري قال الزهري موهانا سمعنا ومثل أنبأنا فلان وراء النهر موهنا جحمان وانما يعني غيره

﴿مسئلة﴾ الاكثر على عدالة الصحابة وقيل حكمهم فيها كغيرهم وقيل الى حين الفتن بينهم وقالت المعتزلة عدول الامن قاتل عليا فانه مردود لنا ما تحقق من الأدلة على عدالتهم مثل وكذلك جعلناكم امة وسطا أي عدولا . كنتم خیر امة . والذين معه أشداء . أصحابي كالنجوم وما تحقق بالتواتر من مناصحتهم وجهادهم وامتناعهم الأوامر والنواهي وأما الفتن فالواجب أن نحمل على اجتهادهم فلا اشكال بعد ذلك للاجتماع على وجوب العمل بالاجتهاد ان كان واجبا وجوازه ان كان جائزا على فولى المصوبة وغيرهم

﴿مسئلة﴾ الصحابي من رآه النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يرو ولم تطل وقيل ان طالت صحبته وقيل ان اجتمعوا وهي وان كانت لفظية فينبى عليها ما تقدم لنا انه فعل يقبل التقيد القليل والكثير فدل على انه لا مشترك بينهما كالزيارة والحدب وأبضا وحلف لا يصحبه حنث بساعة قالوا لو كان كثير الملازم لما فهم من أصحاب الجنة وأصحاب القرية وأصحاب الحديث ونحو الملازمة ولما صح نفيه عن الوافد والرأي والأصل المحقة فيها ينبغي قلنا فهمت الملازمة فيما ذكر عرفا ونفي الانحص لا يستلزم نفي الاعم

﴿ مسألة ﴾ لو قال من عاصره النبي صلى الله عليه وسلم أنا صحابي مع إسلامه وعد الله صدقي ويحتفل الخلاف للاتهام بدعوى رتبة لنفسه وأما ما ليس من الشروط فالعدد خلافاً للجبائي فإنه اشترط خبراً آخر أو موافقة ظاهر أو انتشاره بين الصحابة أو عمل بعضهم ونقل عنه في الخبر في الزنا أربعة والدليل والجواب ما تقدم في خبر الواحد وأما اشتراط اثنين عن الصحابي المشهور وكل واحد عنه اثنان فبعيد وإن التزم به البخاري ومسلم في صحيحيهما على ما ذكره الحاكم وقيل إنما التزم أن يكون عنده واثنتان في الجملة وليس من الشروط المذكورة ولا البصر ولا عدم القرابة بل يجوز للولد عن الوالد لاتفاق الصحابة على جميع ذلك ولا عدم العداد ولا عموم حكم الرواية ولا الحرية ولا الاكثار ولا معرفة نسبة ولا العلم بفقه أو غيره به أو معنى الحديث لقوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرأً ولا موافقة القياس خلافاً لأبي حنيفة لأن الاعتماد على خبره والراوى عدل فالظاهر صدقه

﴿ في كيفية الرواية ﴾

أما الصحابي فاذا قل سمعته صلى الله عليه وسلم أو أخبرني أو حدثني ونحوه فهو خبر واجب القبول واختلاف في مسائل

﴿ مسألة ﴾ اذا قال الصحابي قال صلى الله عليه وسلم فلا كثر على أنه محمول على أنه سمعه منه لا من غيره وقال القاضي من رد فيتنى على عدله جميع الصحابة رضى الله عنهم
﴿ مسألة ﴾ اذا قال سمعته صلى الله عليه وسلم بأمر بكذا أو ينهى عن كذا فلا كثر أنه حجة لأن الظاهر أنه لا يقول ذلك إلا عن تحقيق أنه أمر ونهى وأيضا فإن الظاهر إرادته على طريق الاحتجاج قالوا مشكوك فيه فلا يكون حجة لأنه يحتمل أنه اعتقد أنه أمر ونهى وليس كذلك عند غيره ويحتمل أنه يعتقد أن الأمر بالنهي انتهى عن صدره وبالعكس فيقول نهى وأمر فبما كل ذلك بعيد منه

﴿ مسألة ﴾ اذا قل أمرنا أو نهينا أو أوجب أو حرم أو أبيع فلا كثر على أنه محمول على أمره صلى الله عليه وسلم فيكون حجة لأن الظاهر أنه لا يقول ذلك إلا عن أمره صلى الله عليه وسلم قالوا مشكوك فيه لأنه يحتمل أن يكون مضافاً إلى أمر الكتاب أو الأمة أو بعض الأئمة أو عن الاستنباط لأنه مأمور بموجب القياس والجواب أنه بعيد

﴿ مسألة ﴾ اذا قال الصحابي من السنة كذا فلا كثر أنه محمول على سنته عليه الصلاة والسلام فيكون حجة خلافاً للكرخي من الحنفية لماوله ما تقدم

﴿مسئلة﴾ اذا قال الصحابي كنا نفضل أو كانوا يفعلون كقول عائشة كانوا لا يقطعون في الشيء التافه فالأكثر على انه عمل الجماعة فيكون حجة لنا ما تقدم قالوا لو كان للجميع لما ساءت المخالفة لأنه اجماع قلنا سوغت له لأن الطريق ظني كما تسوغ في خبر الواحد وان كان نصا قاطعا أو ما غير الصحابي فستنده قراءة الشيخ أو قراءته عليه أو قراءة غيره عليه أو اجازته له أو مناويلته بما يرويه عنه أو كتابته له بما يرويه عنه فأما قراءة الشيخ فهي أعلى الرتب على الأصح فان قصد اسماعه وحده أو مع غيره قالنا وانما قال سمعته وان لم يقصد اسماعه قال قال وأخبر وحدث وسمعته وأما قراءته من غير تكبير ولا ما يوجب سكونا عنه من اكراء أو غفلة أو سكوت أو غيرهما فعمول به خلافا ل بعض الظاهرية لأن في سكوتهم ايهام الصحة وذلك بعيد من العدل ويقولون انما قراءة عليه ومطلقا على الأصح وقال الحاكم القراءة على الشيخ اخبار على ذلك عهدنا أثبتنا ونقله عن الأئمة الأربعة وغيرهم وأما قراءه غيره من غير تكبير فكقراءته وأما الاجازة فأن يقول أجرت لك أن ترى عني كذا وأما صح عندك من سموعاتي وحده أو مع غيره فالأكثر على تجوز الرواية بها فيقول أجزني أو حدثني وأخبرني اجازة والأكثر على منع حدثني وأخبرني مطلقا بخلاف أنبأني لا عرف ومنع قوم حدثني اجازة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا تجوز الرواية بها قال أبو بكر الرازي الحنفي ان كانا عالمين بمضمون الكتاب جازت كما لو قال اشهد سلى بمضمون هذا وهما عالمان لان الظاهر انه لا يرى الا بعد علم أو ظن بعبد الله فوجب أن يصح قالوا كذب فلا يجوز لأننا لم نجد به ولم يخبر به فلنأمن لم يجدنه صريحا فقد حدثه ضمنا كما لو قرأ وهو ساكت والمناولة الكتابة اليه بحديث أظهر من الاجازة اذا اقرن بهما الاذن في الرواية فيقول ناولني أو كتب الي أو أخبرني وحدثني مناولة وكتابة وأنبأني مطلقا ولو غلب على ظنه انه يروى حديثا عن شيخ فكالا اجازة في الخلاف قالوا في الجميع ظن ولا يجوز الحكم به كالشهادة والجواب ان الشهادة احتيط فيها بما لم يحتط في الرواية ولذلك وجب العمل بكتبته صلى الله عليه وسلم مع الآحاد وان لم يعلم ولو شهد بمثله لم يجز

﴿وللهديث أحكام﴾

منها نفل الحديث بما يني الأكران كان عارفا باختلاف مواقع الألفاظ جاز والأولى صورته ان أمكن والألم يجز وعن ابن سيرين والرازي الحنفي وجاعة وجوب نقل صورته وقيل ان كان يلغظ مرادف جاز والافلاماروى عن مالك انه كان يشدد في الباء والتاء في

الأولى لاراد لغيره لنا ما روى عن ابن مسعود وغيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ونحوه وأيضا فإننا نعلم أنهم نقلوا عنه أحاديث في وقائع متحدة باللفاظ مختلفة وتكرر وشاع ولم ينكر أحد فكان إجماعا والاجماع على جواز التفسير بالمعجمة فالعربية أولى وأيضا ما ثبت من أنه صلى الله عليه وسلم كان ينفذ رسوله لتبليغ الأحكام من غير تعبد بلفظ وأيضا فإنه قد علم أن المقصود بالمعنى فلا أثر للفظ قالوا نضر الله امرأ إلى آخره والجواب القول بتوجيهه فإن من نقل بالمعنى أداه كما سمعه ولذلك يقول المترجم أديته كما سمعته سواء أن المراد اللفظ فيقول دعاه لأنه الأولى ولم يمنع غيره قالوا يجوز لأدى إلى الإخلال بالمقصود فإننا نقطع باختلاف العلماء في معاني الألفاظ ويتنبه بعضهم على ما لا ينبغي إلا أن هذا قدر ذلك مرتين أو ثلاثا داخل المقصود بالكلمة وأجيب بأن الكلام فيمن نقل بالمعنى سواء قالوا أو جازلجاز في القرآن والأذان والتشهد والتكبير وأجيب بأن ذلك مما ثبت التعبد بالمعنى ليس في مسئلتنا

بمسئلة ١٠ إذا أنكر الأصل ورواه الفرع فإن كان تكذيبا فلا تغلق على أنه لا يعمل به لأن أحدهما كاذب فيه غيره معين ولا يقدح في عدالتهما وإن لم تكن تكذيبا فالأصل أكثر على العمل به خلافا للكرخي وبعض الخنفية ولأحمد وإبنتان لئلا نعدل غير مكذب فوجب العمل بروايته كما واما الأصل أو جن واستدل أن سهل بن صالح روى عن أبيه عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ثم نسيت فكان يقول حدثني ربيعة عنى ولم ينكر عليه أحد قلنا صحيح فأين وجوب العمل قالوا في الصحيح أن عمرا قال لعمر أمانذاكر يا أمير المؤمنين إذا نأوت في سره فأجنبنا فلم نجد له فأما أنت فلم تصل وأما أنا ففتحكت في الزاب فصليت فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان بك عيب أن تضرب بيدك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكعبك فلم يزل عمر قلنا مسئلة أخرى ادع بك بنحو ما رآه ياعن عمر ولعله لم يقبله لشكه قالوا أو عمل بذلك لعمل مع النسب لأن نسبة النسيان إليه ما على سواء قلنا جازم وجواز نسيانه يجوز في غيره قالوا جازلجاز العمل بشهادة الفرع مع نسيان الأصل فلنا باب الشهادة أضيق فقد اعترضه بدو الخبر بأنه كورده امتناع لعنة وامتناع إعجاب وأشهر دون أعلم قالوا أو عمل به لعمل لما لم يحكمه إذا شهد شاهدان ونسب ذلك لأجيب ذلك عند مالك وأحمد وأبي يوسف وأما يانم الشافعية

بمسئلة ١١ إذا انفرد العدل بزيادة لا يخالف مثل أن يرد على رجل أنه قال له وسلم فإن كان المجلس مختلفا قبلت باتفاق وإن كان واحدا فإن انتهى غيره إلى حد لا يتجاوز عنه من

مثلها لم يقبل وان لم ينته فالجهور يقبل وقال بعض المحدثين وأجد في أحد قوله لا يقبل لئانه عدل جازم فوجب العمل بقوله قالوا لو عمل به لعمل مع الشك لأن نسبة الوهم اليه أظهر لانفراده وتعدددهم قلنا سهوا الانسان عما يسمع في أنه سمعه جازما بعيدا بخلاف سهوه ١٤ سمع فانه كثير فان جهل تعدد المجلس فأولى بالقبول فان كانت الزيادة مخالفة يتعذر بها الجمع فالظاهر التعارض ولوروى العدل الزيادة مرة وأهلها مرة فكتعددا رواه واذا أسند الخبر واحدا وأرسله الباقون أو رفعه ووقفه الباقون أو وصله وقطعه الباقون فكأن زيادة

﴿مسئلة﴾ حذف بعض الخبر اذا لم يتعلق بالذكو رجائز عند الأكثر كأخبار متعددة وان كان متعلقا كناية أو استثناء ونحوه مثل حتى يزهى ومثل الاسواء بسواء لم يجز

﴿مسئلة﴾ خبر الواحد فيما تعم به البلوى كخبر ابن مسعود في نقض الوضوء بمس الذكر وخبر أبي هريرة في غسل اليدين عند القيام من النوم وكرغ اليدين في الركوع الأكثرانه مقبول خلافا للكرخي وبعض الحنفية لنا قبول الأئمة له في تفاصيل الصلاة وفي وجوب الغسل فدل انه اجماع وأيضا عدل جازم فيما يظهر صدقه فوجب قبوله وأيضا لو لم يقبل لم تقبل في العصد والحجامة والضميمة في الصلاة وقد قبل باتفاق وأيضا لو لم يقبل فيه لم يقبل القياس لأنه أضعف قالوا لو كان صحيحا لنقل متواترا لأنه مما يكثر السؤال عنه والعادة قاضية في مثله بنقل متواتر ورد بمنع العادة واسناده بما تقدم من المصدد والحجامة وغيرها قالوا لو كان صحيحا لوجب عليه أن يلقيه الى عدد التوازن لثلاثي دوى الى إبطال صلاة أكثر الخلق بكواز البيع والنكاح والطلاق والعتق ورد بمنع الوجوب وإبطال الصلاة انما يكون فممن بلغه خاصة وانما البيع ونحوه فاما وقع تواتره بالاتفاق أو كان مكلفا باشاعته

﴿مسئلة﴾ اذا روى الصحابي خبرا مجملا كالقراء وحمله على أحد مجمله وبيننا على انه غير ظاهر في جميعها فالمعروف حمله عليه لأن الظاهر انه لم يحمله الا لقرينة عينية فان كان ظاهرا في معنى فحمله على غيره فالأكثر حمله على ظاهره وفيه قال الشافعي كيف أترك الحديث لقول من لو عاصرت له حاجته وقيل بالمثل على تأويله وقال عبد الجبار وأبو الحسين ان علم انه صار اليه لعاهه بقصد صلى الله عليه وسلم اليه وجب الافلا فان كان الخبر نصا في تعيين اطلاقه على ناسخ عنده وفي العمل بنظر

﴿مسئلة﴾ خبر الواحد اذا ثبت انه صلى الله عليه وسلم عمل بخلافه وليس هو في عمومه أو كان المعلن من خواصه فالعمل بالخبر والا فالتعصيص أو العمل بالراجح وان عمل بخلاف خبر

أكثر الأمة فالعمل بالخبر مالم يكن كاجماع أهل المدينة

﴿مسئلة﴾ خبر الواحد فيما يوجب الحدأكثر مقبول وقال الكرخي وأبو عبد الله البصري لا يقبل لنا عدل جازم في حكم ظني فوجب قبوله قالوا لو قبل لم يسقط الحد بالنسبة لأنه محتمل وقال صلى الله عليه وسلم ادرؤا الحدود بالشبهات قلنا لا شبهة مع الحديث الصحيح كما لا شبهة مع الشهادة وظاهر الكتاب بالتعاقب

﴿مسئلة﴾ خبر الواحد المخالف للقياس ان تعارض من كل وجه فالأكثر الخبر مقدم وقبل بالعكس وقال أبو الحسين ان كانت العلة بنص قطعي فالقياس وان كان الأصل متعلو وعابه ناصة فوضع اجتهاد والا فالخبر والمختار ان كانت العلة مندوحة وصار جمة على الخبر في الدلالة وجودها في الفرع مقطوعا به فالقياس وان كانت راجحة وجودها في الفرع مظنون فالوقف والا فالخبر هذا ان قلنا ان التنبص على العلة لا يخرجنا لنان عمر ترك القياس في الجنين بخبر رجل بن مالك وقال اولاهذا لغضبا فيه برأنا وفي اي باب دية الأصابع على قدر منافعها بخبر الواحد في كل أصبع عشر وفي يرب الزوجة من الندة ولا ينكره أحد لا يقال قد خالف ابن عباس خبر أبي هريرة في الرضوء بمسئ النار بالقياس وقال ألسنا نتوضأ بماء الحميم فكيف نتوضأ بماء غيره وتوضأ وخالف خبره اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء قبل أن يغسلها لئلا نأذنا نقول لم يخالفه القياس بل خالف الاول بما يروى انه أكل كتف شاة مصلية وصلى ولم يتوضأ وخالف الثاني بأنه رأى انه مما لا يمكن ولذلك قال فكيف تصنع بالمهراس كما قالت عائشة وأيضا حديث عمار آخر العمل بالقياس وأقره النبي صلى الله عليه وسلم وأيضا لو قدم القياس لقادم الأضعف في الطن وهو خلاف ما علم لأن الخبر يهدي في الأمرين العدالة والدلالة والقياس يهدي فيه في ستة في نبوب حكم الأصل وفي كونه معللا وفي وصف صالح للتعليل وفي نفي المعارض في الأصل وفي وجوده في الفرع وفي نفي المعارض في الفرع من موانع أو قوات تمرط وانما في تقديم ما تقدم ان حاصله راجح اليه تعارض خبرين ترجح أحدهما فوجب العمل بالراجح وفي الوقف كون كل واحد منهما يرجح بوجوده فان كان الأصل خبر الواحد افتقر الى الأمرين أيضا فاحمال الخطأ في الخبر أقل فاولا الاحمال الخرافة في القياس أقل فكان أولى لاحمال كذب أو كفر أو فتن أو خطأ أو إهمال أو تجور أو اضمار أو تدليس بخلاف القياس قلنا ذلك متطرف الى الأصل البات بخبر الواحد وهو من صواعق النزاع والخبر ان ذلك ان احتمل بعيد قالوا الخبر معرض بتهكماته وتخطئاته لم يوجه عن الأمرية

قلنا وكذلك القياس بتقدير الخطأ قالوا جاز تخصيص الكتاب به فالخبر أولى قلنا ليس محل النزاع فإن كان الخبر أعم خص به على ما يأتي شرطه وإن كان القياس أعم وقلنا إن العلة تنفيد التخصيص فكذلك ولا يتعارضان

﴿مسئلة﴾ الخبر المرسل وهو أن يقول عدل ليس بصحابي قال صلى الله عليه وسلم نالها قال الشافعي إن أسنده غيره أو أرسله آخر وشيوخهما محتاجة أو عضده قول صحابي أو قول أكثر العلماء أو عرف أنه لا يرسل إلا عن عدل كابن المسيب قبل والافلا ورابعها إن كان من أئمة النقل قبل والافلا وهو المختار لنا أن إرسال الأئمة التابعين كان مشهوراً مقبولاً ولم ينكره أحد كإرسال ابن المسيب والشعبي وإبراهيم النخعي والحسن وغيرهم لا يقال لاجتماع في مسائل الاجتهاد لأننا نقول لاجتماع قطعي بخلاف الظني فإن منع عدم الإنكار قلناه هو الأصل والظاهر أنه لو كان كذلك لانتقل وأيضاً فإن العدل من أئمة النقل إذا قال قال صلى الله عليه وسلم جازماً فالظاهر أنه لم يقله إلا بعد ثبوته وذلك يستلزم تعديل الواسطة وقد تقدم قبوله وأيضاً لو لم يكن عدلاً عنده لكان مدلساً قالوا لو قبل لقبل مع الشك لأن المرسل لو سئل لجاز أن يعدل وأن لا يعدل قلنا ذلك في غير أئمة النقل قالوا لو قبل لقبل من سمى مجهولاً ولا ينبغي لمجهول صفة والجهل بعينه يستلزم الجهل بصفته قلنا لا يلزم من الجهل بعينه الجهل بصفته كما لو قال أخبرني عدل قالوا لو جاز العمل بالمرسل لم يكن لذلك إسناد معني قلنا فائدة في غير أئمة النقل وفي المنقول عنه إذا اشتبهت حاله ظاهر وفي أئمة النقل تفاوت رتب المنقول عنهم وفي القبيليتين رفع الخلاف وأيضاً في النفوس تشوف في تعرف المنقول عنهم قالوا لو قبل لم قبل في عصرنا قلنا إن كان من أئمة النقل قبل الفائل مطلقاً استدلل بمراسيل الصحابة والتابعين ولا يفيدهم التعميم قالوا العدل إذا أرسل غلب على الظن تعديله قلنا التعديل ممنوع لأن الظاهر أن العدل الجاهل يرسل ولا يدري من رواه ولذلك لم يقبل في عصرنا وقد أخذ بعضهم على الشافعي في اشتراطه فقال أما اشتراطه إسناد غيره فالعمل بالمسند وأما اشتراط غيره فإن كان دليلاً فالعمل به وإن لم يكن فقد انضم غير مقبول إلى غير مقبول وأجيب عن الثاني بأن الظن قد يحصل أو يقوى بالانضمام بخلاف الانفراد وأما المنقطع فأن يكون بين الراوي وبين رجل لم يذكر أو لم يعرف وفيه نظر وأما الموقوف فأن يكون قول الصحابي أو من دونه

* المتن *

ما يشترك فيه الثلاثة من دلالة، ونطوق ومفهوم فـهـ الأمر ولفظ أمر حقيقة في القول
 الخصوص باتفاق وهو قسم من أقسام الكلام والقديـم وان كان واحدا في ذاته فيصح كونه
 أمرا ونهيا وخبرا لا اختلاف تعلقه ومتعلقه والأكثر على أن الأمر للفعل مجاز وقيل مشترك
 وقيل متواطئ لئانه يسبق إلى الفهم منه القول الخصوص دون غيره فكان حقيقة فيه غير
 متواطئ اذ لو كان متواطئا بالاعم لم يفهم منه الاخص كما يفهم من حيوان انسان بخصوصيته
 واستدل باختصاصه بالاطراد وبالاتفاق وبالجمع على أمور وقد تقدم واستدل لو كان
 حقيقة لزم الاشتراك وهو خلاف الاصل للاخلال بالفهام وعورض بأن المجاز خلاف
 الاصل للاخلال بالفهام فرجح بأن المجاز أغلب وبأن الاشتراك يحتاج إلى القرينة في
 مدلوليه والمجاز في أحدهما بأنه يكون أو جز وأبلغ وأوفق في بديع الكلام ويتوصل به
 إلى السجع والمقابلة والمطابقة والمجانسة والروى ورد ترجيح الاشتراك باطراده لقله اضطرابه
 وبالاتفاق لاتساعه وبصحة المجاز فيه ما لكثره فائده وبقوة دلالة لعموم قرائنه لقله خطئه
 واستغنائه عن العلاقة وعن النظر في الحقيقة ولسلامته عن مخالفة الظاهر وعن الغلط عند
 عدم القرينة وما ذكر من كونه أبلغ إلى آخره فشارك فيهما والحق أن ذلك كله لا يقابل كونه
 أغلب فيغلب على الظن انه من قبيل الأغلب القائل بالتواطئ مشترك في معنى عام فوجب
 جعل اللفظ له دفعا للاشتراك والتجوز وأجيب بأنه انما يستقيم أن لو لم يدل الدليل على
 خلافه وإلا وجب رفع الاشتراك والمجاز أصلا فإنه لا يتعذر في كل موضع مثله وأيضا فإنه
 يستلزم صحة اطلاق الاعم دالا على الاخص وأيضا فالقائل هنا قائلان حقيقة وشجاره
 يقل أحد بالتواطئ

* حد الأمر *

اقتضاء فعل غير كف على جهة الاستعلاء وقال القاضي والامام والغزالي القول يقتضي طاعة
 المأمور بفعل الماء وربه وزاد بعضهم بنفسه ليخرج اللفظ فيرد عليه ان المأمور مشتق منه
 وبأن الطاعة موافقة الأمر فيجب الدور فيهما وقيل الامر خبر عن الثواب على الفعل والعقاب
 على الترك وقيل عن استحقاق الثواب لفهم من جواز عدم الثواب والعقاب فيه فيرد عليه ان

الخبر يستلزم الصدق أو الكذب بخلاف الأمر واعتراض بأن تعريف الأمر بالطلب تعريف بالانحفي قلنا أجمعنا على أن الأمر من الكلام موجود لا يلتبس إلا بالصيغة والإرادة فإذا بينا أنه ليس واحداً من هاتين المعتزلة لما أنكرنا كلام النفس قال أكثرهم الأمر قول القائل لمن دونه أفعّل أو ما يقوم مقامه ويرد عليه التهديد وغيره من معانيه والمبلغ والحاكي والادنى وقال قوم صيغة أفعّل مجردة عن القرائن الصارفة عن الأمر وفيه تعريف للأمر بالأمر وإن أسقطه لزمه التجرد مطلقاً وقال قوم الأمر صيغة أفعّل باقتراح ارادات ثلاث أرادته وجود اللفظ وإرادته دلالة على الأمر وإرادته الامتنال فالأول عن النائم والثاني عن التهديد ونحوه والثالث عن المبلغ وفيه تهافت لكون المدلول المراد إن كان الصيغة فسد لقوله وإرادته دلالتها على الأمر وإن كان غير هافسد لقوله الأمر صيغة أفعّل ثم فيه تعريف الأمر بالأمر وقال قوم الأمر إرادة الفعل ورد بأن السلطان لو أنكر متوعداً بالهلاك على ضرب سيد لعبده من غير جرم فادعى مخالفة أمره وأراد تهديد عذره بمشاهدته فانه يأمر ولا يريده امتثاله لأن العاقل لا يريد هلاك نفسه وقد أورد مثله على الطلب فإن العاقل لا يطلب هلاك نفسه وهو لازم والأولى لو كان الأمر بالفعل إرادته لوجب وقوع أوامر الله تعالى كلها لأنه لا معنى لإرادة الفعل سوى تخصيصه بحال حدوثه فإذا لم يوجد لم تخصص الصيغة القائلون بكلام النفس اختلفوا في كون الأمر له صيغة تخصه وقال الامام وغيره هذه الترجمة خطأ فإنه لا يختلف في إمكان التعبير عنه مطلقاً ومقيداً في وجوب أو ندم مثل أوجبت وحققت وفرضت ونذبت وسننت وخصوا الخلاف بصيغة أفعّل وما في معناها وقد صرح إطلاقها بأزاء خمسة عشر مجعلاً الوجوب. والنذب. والارشاد. والاباحة. والتأديب. والامتنان. والاكرام. والتهديد والانذار. والتسخير. والاهانة. والتسوية. والدعاء. والتمني وكالقدرة مثل (١) أقم الصلاة فكتبوهم واصطادوا وأشهدوا إذا تباعتم كل مما يليك كلوا مما رزقكم ادخلوها بسلام أعمالوا ما شتمتمتموا كونوا قردة كونوا حجارة فاصبر وافاغفر لي ألا أيها الليل الطويل الانجلي كن فيكون وقد اتفق على أنها مجاز فباعداً الوجوب والنذب والاباحة والتهديد ثم الجمهور على أنها حقيقة في الوجوب وقال أبو هاشم ومتابعوه للنذب وقيل للطلب المشترك بينهما وقيل مشترك فيهما وقال الأشعري والقاضي بالوقف فيهما وقيل مشترك فيهما وفي الاباحة وقيل للاذن المشترك في الثلاثة وقالت الشيعة مشترك في الأربعة لنا أن الائمة الماضين كانوا

(١) في هامش الأصل مانصه بخط المصنف مثال كل صيغة عقبها ليست مجتمعة كما هنا

يستدلون بمطلقها على الوجوب من غير بيان قرينة وإنكار أحد فدل قطعاً على ظهورها كالعمل بالأخبار واعترض بأن ذلك ظن لا قطع والجواب المنع ولو سلم فيكفى في مدلول اللفظ نقل الآحاد والاعتذر بالعمل بكبر الظواهر وأيضاً قوله ما منعك أن لا تسجداً أمرتك والمراد به اسجدوا في قوله تعالى واذلنا لللائكة اسجدوا وأيضاً اذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ذم على مخالفة أمره ومنه أفصيت أمرى ولا أعصى لك أمراً وأيضاً نارك المأمور عاص بدليل أفصيت أمرى وكل عاص متوعد بدليل ومن يعص الله فدل أنه واجب واعترض بأن المراد أمر إيجاب وهو خلاف الظاهر وقال تعالى فلا يحذر الذين يخالفون عن أمره إلى آخرها هدد على مخالفة مطلق أمره وهو معنى الوجوب واعترض بأن قوله عن أمره مطلق فلا يعم ورد بأن المصدر إذا أضيف كان عامافياً أضيف إليه مثل ضرب زيد وأكل عمر واعترض بأن معناه أن يحمل على موجب معتقده من إيجاب وندب ورد بأنه بعيد وأيضاً فانا نقطع بأن السيد إذا قال لعبده خط هذا الثوب ونحوه مطلقاً ولو بكناية أو إشارة فلم يفعل عند عاصيا وهو معنى الوجوب وأيضاً فإن الوجوب أحوط فكان أولى واستدل قوم بأن الاشتراك خلاف الأصل فاما الوجوب أو الندب أو الإباحة أو التهديد ولا حاصل لدعوى الظهور في الإباحة والتهديد ونحن نقطع بالفرقة بين قوله ندبتك إلى أن تسقى وبين قوله اسقني ولا فرق إلا اللوم ورد بأنه إن سلم الفرق فلا ن ندبتك نص واسقني محتمل القائل بالندب إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فرده إلى مشيئتنا وهو معنى الندب وأجيب بأنه إنما رده إلى استطاعتنا وهو معنى الوجوب القائل بمطلق الندب ثبت الرجحان وجعله لأحدهما تقييد من غير دليل فوجب جعله للشرك دفعاً للاشتراك قاناً بل دليل ثم فيه اثبات الاعم بألوازم الماهيات وهو خطأ القائل بالاشتراك ثبت اطلاقاً عليهما أو عليها كثيراً والأصل الحقيقة قالوا أحسن الاستفهام وأفعلاً وأجبا وأفعلاً ندباً ومباحاً وقد تقدم مثله القاضي لو ثبت لم يثبت البدليل والعقل لا مدخل له ونحن الآحاد لا يفيد العلم والتواتر بوجوب استواء طبقات الباحثين وأجيب بالأدلة الاستغرائية المتقدمة القائل بالاذن المشترك ثبت الأذن كفاً في في مطلق الطلب

مسئلة ❦ صيغة الأمر لا تدل على التكرار ولا المرة الواحدة وهو مختار الإمام وقال الأستاذ للتكرار مدة العمر مع الامكان وقال أبو الحسين وغيره للمرة ولا تحتمل للتكرار وقيل بالوقف ومختار القاضي بناء على القول بالصيغة الوقف في الزيادة على المرة لئان مدلول الصيغة طلب حقيقة الفعل والمرة والتكرار للحقيقة خارجي فوجب أن يكون بهامتنلاً

وأيضاً لو دلت لئلا المصدر المطلق لان الصيغة طلب تحصيله فعني اضرب أو جدد ضرباً وأما الثانية فلا نك تقول أضرب ضرباً مكرراً وغير مكرراً وكثيراً وقليلاً فتقيده بصيغة أنواعه ومن المعلوم انه لا دلالة للوصف على معنى الصفة ولذلك يبرأ بالمرّة الواحدة لتحقق المأمور به الاستاذ لو لم يكن التكرار لما تكرر الصوم والصلاة ورد بالمنع والتكرار من غيره وعورض بالحج قالوا ثبت في لا تصم فوجب في صم لانهم اطلب ورد بأنه قياس في اللغة وبالفرق بأن النهي يقتضي النفي وبأن التكرار في النهي غير مانع من فعل غيره بخلاف التكرار في الأمر قالوا الامر في الشيء نهى عن جميع أفعاله والنهي يعم فيستزم تكرر المأمور ورد بالمنع ثم بأن اقتضاء النهي للاضداد دائماً فرفع اقتضاء الأمر بالتكرار قالوا قطع بأن السيد اذا قال لعبده أحسن عشرة زيداً وعظمه أو وقره ففعل مرة ثم ترك عدداً فصاح فدل انه للتكرار رد بأنه مستفاد من القرينة الدالة على أن الأمر باكرامه لكرامته والاصل دوامها فيقتضي دوام مسيئها المرّة الواحدة فقطع بأنه اذا قال السيد لعبده ادخل الدار فدخل مرة عدم مثلاً فدل انه للمرّة ورد بأنه يبرأ بها للحصول حقيقة المأمور به لانها من ضرورته لان الأمر ظاهر فيها ولا في التكرار قالوا لو كان للتكرار لكان صل مراراً تكرر او صل مرة تناقضا قلنا ولو كان للمرّة لجاء مثله الوقف لو ثبت ثبت بدليل الى آخره

﴿مسئلة﴾ القائلون بأن الأمر لا يقتضي التكرار لاختلاف بينهم ان الأمر اذا علق على ما ثبتت عليه كالزنا وجب تكريره بتكريره للاجماع على اتباع العلة لا الأمر وانما اختلفوا فيما اذا علق على غير ذلك والمختار انه لا يقتضي التكرار أما القطع بأنه اذا قال السيد لعبده ان دخلت السوق فاشتر كذا عدم مثلاً بالمرّة مقتضراً واستدلوا باقتضى التكرار بالشرط لاقتضاء الخبر ورد بأنه قياس قالوا ثبت ذلك في أوامر الشرع اذا تم وان كنتم جنباً والسارق والسارقة والزانية قلنا أما ما كان علة فسلم وأما غيره فلم يثبت البدليل خاص ولذلك لم يثبت تكرار الحج وان كان مشروطاً بالاستطاعة قالوا تكرر بالعلة فليكرر بالشرط لأنه أقوى لا انتفاء المشروط لا انتفائه قلنا الفرق ان العلة مقتضية معلولها والشرط لا يقتضي مشروطه

﴿مسئلة﴾ القائلون بالتكرار قائلون بالفور وأما القائلون بأن المرّة تبرى فقد اختلفوا في اقتضاء الأمر المطلق الفور فقالت الحنفية والحنابلة تقتضيه أول أزمنة الامكان وقال القاضي يقتضي إما الفور وإما العزم وقال الامام بالتوقف لغة ولكن ان بادرا مثل وقالت الشيعة

بالتوقف وان بادر وعن الشافعي لا يدل على الفور ولا على التراخي فأيهما حصل أجزأ وهو الصحيح لأن المدلول الصحة طلب النقل والفور والتراخي خارجي وأيضا أنه يوصف المصدر المطلوب بالفور والتراخي ولا دلالة للوصف على الصفة وأيضا فإنه للاستقبال باتفاق فلا يختص بغيره وأيضا فإن مدلول الصيغة طلب الفعل فإذا أتى بالفعل مقدما ومؤخرا فقد أتى بالأمور فوجب أن يكون ممثلا للفور نقطع بأنه اذا قال لعبده اسقني فأخر عاصيا ورد بأنه انما فهم العادة فان طالب السقي محتاج اليه عاجلا فهو خلاف الفرض قالوا كل مخبر أو منشيء فالظاهر قصد الزمان الحاضر بدليل زيد قائم وأنت طالق وأنت حرف كذلك هذا ورد بأنه قياس في اللغة والفرق بأن فيه دلالة الاستقبال قالوا طلب كالنهي وقد تقدم قالوا الأمر بالشئ نهي عن جميع أضداده كما تقدم قالوا قال تعالى ما منعك أن لاتسجد إذ أمرتك قدمه على ترك البدار قلنا لانه أمر مقيد بدليل فاذا سؤيته قالوا لو كان التأخير مشروطا لامتنع التقديم ورد بأنه انما يلزم أن لو كان معينا وأما اذا كان الواجب الموسع فلا قالوا لو كان التأخير مشروطا لوجب أن يكون الى أول آخر أزمة الامكان باتفاق ولا يستقيم لانه غير معلوم والجهل بالشرط جهل بالمشروط ورد بأنه يلزمهم لو صرح بجواز التأخير والتحقيق انه انما يمتنع أن لو كان التأخير معينا وأما اذا كان متكاملا من الخروج عن العهدة فلا قالوا قال تعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم فاستبقوا الخيرات فدل على انه يقتضيه شرعا قلنا نحمل على الافضلية والام يكن مسارعا وأيضا فانه استدلال بعموم المقتضى لأن المعنى أسباب مغفرة القاضي ما تقدم في الموسع الامام الطلب بتحقيق والتأخير مشكوك فوجب البدار ليخرج عن العهدة يتيقن وأجيب بأنه غير مشكوك فيه

❖ مسألة ❖ اختيار الامام والغزالي ان الامر بشئ معين ليس نهيا عن ضده ولا يقتضيه عقلا وهو المختار وقال القاضي أولا ومتابعوه نهى عن ضده وقال ثانيا ومتابعوه يتضمنه ثم اختلفوا فاقصر قوم وقال القاضي ومتابعوه والنهي عن الشئ أمر بأحد أضداده على الوجهين ثم منهم من عمم الوجوب والندب ومنهم من خصص الوجوب ومن لم يثبت كلام النفس فعناه ان المدلول في الصيغتين واحد وقال قوم لا يستقيم لمن كان مذهبه جواز تكليف المستحيل أن يقول بقولي القاضي لأن من مذهبه صحة الأمر بالشئ والنهي عنه فانتفاء النهي عن ضده أقرب فليس بواضح فان ذلك يؤدي الى حصول المستحيل لما يستزمان من حصول الترجيح ونفيه والذم ونفيه والطاعة ونفيها وجواز البدل ونفيه والخبر بذلك ونفيه ولو سلم ان

مذهبهم كذلك فلا يلزمهم ذلك اذا كان استلزامه عقليا لنا لو كان الأمر بالشئ عين النبي عن
ضده أو مستلزما له لم يحصل بدون تعقل الضد والكف عنه لأنه مطلوب النبي والا أدى أن
يكون المتكلم ناهيا وطالبا لا مريلا يشعر به وأما الثانية فانا نقطع بحصول طلب الفعل مع
الذهول عن الضد والكف واعتراض بأن المراد الضد العام لا الخاص وتعقله حاصل لأنه
لو كان متلبسا بالمطوب استحالة طلبه لا متناع تحصيل الحاصل وأجيب بأنه انما يطلب في
المستقبل فلا استحالة ولو سلم فالكف عنه واضح وأيضا على المعنى لو كان لكان ترك استيعاب
الزمان الممكن بالنوافل مكررها لأنه مندوب فيلزم أن لا مباح وهو خلاف الاجماع قال
القاضي لو لم يكن اياه لكان امامنا أوصدا أو خلافا وهي باطلة لأن كل موجودين اما أن
يتساوى في صفات النفس أولا والثاني اما أن يتنافيا بأنفسهما أولا فلا وكانا مثلين أو ضدّين لم
يجتمعوا ولو كانا خلافاين لجاز أحدهما مع ضد الآخر وخلافه لأنه حكم الخلافين ونحن نقطع
باستحالة الأمر بالفعل مع ضد النبي عن ضده وهو الأمر بضده لأنهما نقيضان أو تكليف بغير
الممكن والجواب ان أراد بطلب ترك ضده طلب الكف عن ضده فهما خلافاً ونمنع
لازمهما عنده فقد يتلزم الخلافان فيستحيل ذلك وقد يكون كل واحد منهما ضد الآخر كالظن
والشك فانهما معاضد العلم وان أراد بترك ضده عين الفعل المأمور به على ما يدل عليه استدلاله
الثاني رجع النزاع لفظيا في تسميته تركا كما في تسمية طلبه نهيا وعلى ثبوته يكون حاصله ان له
عبارة أخرى كالأحجية مثل أخوك ابن أخت خالتك وذلك شبه اللعب القاضي أيضا السكون
عين ترك الحركة فيلزم اذا طالب السكون أن يكون طالبا لترك الحركة وأجيب برجوع
النزاع لفظيا كما تقدم القائل بالتضمن أمر الإيجاب طلب فعل يذم على تركه اتفاقا ولا يذم الا
على فعل وهو الكف عنه أو الضد فيستلزم النبي لأنه معناه والجواب ان ذلك انما يلزم أن لو
سلم ان ذلك من معقول الأمر ولو ازمه وأما من يجوز الإيجاب من غير ذلك فلا ولو سلم منع أن
لا يذم الا على فعل بل يذم على انه لم يفعل فلا نهى ولو سلم فانهما ذم على الكف أو الضد بدليل
خارجي شرعي فلا يستلزم النبي عقلا ولو سلم فالنهي طلب كف عن فعل لا عن كف كما ان
الأمر بطلب فعل لا كف والأدّى الى طلب الكف عن الكف لأنه مطلوب النبي ههنا
فيستلزم وجوب تصور ذلك لكل أمر وهو باطل قطعاً وأيضا فانه يتسلسل اما أن سلم انه
يستلزم الذم على الكف أو الضد عقلا وان المنهى عنه ما يذم عليه نهض الدليل فان قلتم
الوجوب طلب فعل لا كف فلا يتسلسل قلنا والنهي طلب كف عن فعل لا عن كف وأيضا

فانه يستلزم وجوب تصورك كلف لكل أمر وهو باطل وأيضاً لو كان كذلك لصح العكس لأن الطريق واحد ولا يصح لانه يلزم أن يكون الزنا واجباً من حيث هو ترك اللواط وبالعكس فينبأ على كل واحد بقصده وبطلان ذلك معلوم من دين الأمة قالوا لا يتم المأمور به عقلاً الا بترك ضده وهو الكف عن ضده وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فالكف عن الضد واجب وهو معنى النهي أجيب بمنع الثانية وقد تقدم الطاردون امثال الى آخره وترك الحركة عين السكون فاذا نهى عن الحركة فقد أمر بالسكون وقد تقدم ما قالوا اذا كان النهي طلب ترك الفعل كان الترك فعلاً فيتعين أن يكون أحد أضداده اذا ترك سواء وأجيب بأن المطلوب النهي الكف عن الفعل وهو فعل محقق فلم يتعين أحد أضداده فان قلتم فيكون أمر بالالكف لأنه طلب فعل رجح النزاع لفظياً ولزم أن يكون النهي نوعاً من الامر ولا يراد حينئذ في المعنى الطاردون في التضمن لا يتم المطلوب بالنهي عقلاً الا باحد أضداده كما مر وأجيب بما تقدم وبالألزام الفظيع وبالزام أن لا مباح والقار من الطرد امالان مطلوب النهي عن الفعل عندهم نفيه واما للالزام الفظيع واما لان أمر الايجاب يستلزم الذم على الترك وهو عندهم الضد وهو فعل محقق فاستلزم النهي بخلاف النهي فانه طلب كف عن فعل يذم فاعله والأمر طلب فعل يذم تاركه غير كف واما ما يلزم من ابطال المباح والمخصص أمر الوجوب دون الندب للأمرين الآخرين

مسئلة ❦ اذا فسر الاجزاء بالامثال فالانسان بالمأمور به على وجه بدل على الاجزاء اتفاقا وان فسر باسقاط القضاء فالأكثر على انه بدل عليه وقال عبد الحبار لا يدل عليه فان أراد انه لا يمنع أن يرد أمر بعده بمثله فسلم ويرجع النزاع في تسميته قضاء وان أراد انه لا يدل على سقوطه فساقت لأنه لو لم يدل عليه لم يعلم امتثال أبدأ وقد علم باتفاق وأيضاً فان القضاء ستراد لمافات من مصلحة الأداء والفرض انه لم يفتدى فلو وجب القضاء لكان تحصيله للحاصل قالوا لو كان مسقطاً للقضاء لكان المصلي يظن الطهارة آتياً أو ساقطاً عنه لقضاء ذاتيين الحدث وأجيب اما بأن القضاء ساقط واما بأن المأمور به صلاة بعلم الطهارة أو بظن ذاتيين خلافة وجب مثله بأمر آخر قالوا لو كان مسقطاً للقضاء لكان تمام الحج العاصيه سقطاً للقضاء وأجيب بأنه وجب قضاء ما أفسدوا تمامه فعل آخر بأمر آخر قالوا لو كان الاجراء اسقاط القضاء لما صح أن يقال لم يسقط القضاء لان الفعل غير مجزئ لاتحاد العلة والمعلول وأجيب بأن الاجزاء ههنا الامثال والا يصح

مسئلة ❦ اذا وردت صيغة الامر بعد الحظر فأكثر القائلين بأنها الموجهة أنهم اللامح

وقالت المعتزلة لا أثر لتقدمه وتوقف الامام ومتابعوه لنا انها غلبت في الاباحة مثل واذا حلتم فاذا قضيت كنت نهيتكم عن ادخال لحوم الاضاحى فادخروا قالوا لو كان مانعا من الوجوب لامتنع التصريح ولا يمتنع اتفاقا واجيب بأن التصريح قد يكون بخلاف الظاهر **مسئلة** الامر بفعل في وقت معين لا يقتضيه بعده لأداء ولا قضاء فان ثبت قضاء فبأمر جديد وقالت الحنابلة وبعض الفقهاء يجب القضاء بالامر الاول لنا لا قضاء لاشعر به وصم يوم الخميس لا اشعاره بصيام يوم الجمعة وأيضا لا قضاء لما انفك عنه وقد انفك كالجمعة والأضحية وغيرهما وأيضا لا قضاء لكان أداء وأيضا لا قضاء مع اقضاء الاول لكانا سواء فلا يكون إنما ويكون التخصيص بالوقت ضائعا وأيضا قال صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها ولو كان الاول مقتضيا لاستغنى عنه قالوا اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والفعل مستطاع في الزمن الثاني واجيب بأن المعنى فأتوا منه ما استطعتم في زمانه قالوا الزمان طرف من ضرورة الأمور به فاختلاله لا يؤثر في سقوطه رد بأن الكلام في فعل مقيد لو قدم لم يعتد به قالوا الوقت كأجل الدين رد بالمنع اذ لو قدم لم يعتد به قالوا لو كان بأمر جديد لكان أداء قلنا انما سمي قضاء لما فيه من استدراك مصلحة ما تقدم وجوبه ومن قال ان الامر على الفور فهو كالمقيد بوقت

مسئلة الامر بالامر بالشئ ليس أمرا بالشئ خلافا لبعضهم لنا لو كان لكان قول القائل مر عبدك بأن يتجر في مالك تعديا لو كان قول السيد لغايم مر سالما بكذا يناقض قوله لسلام لا تفعل والقطع بأنه لا يناقض وأيضا لو كان لكان مرهم بالصلاة أمرا بإيجاب للصبيان قالوا وقال الملك لوزيره قل لفلان افعل كذا فهم منه أمره رد بأن هذا تبليغ بخلاف مره بكذا قالوا فهم ذلك من أمر الله رسوله بأمر ما قلنا العلم انه مبلغ

مسئلة اذا أمر بفعل مطلق فالمطلوب الفعل المتصور وجوده باعتبار مطابقة الماهية الكلية المشتركة لان الماهية هي المطلوبة لنا ان الماهية المشتركة لا يتصور وجودها في الاعيان لما يلزم من وجودها في جزئياتها فيكون كلياً جزئياً وهو محال قالوا المطلوب مطلق والجزئى مقيد فالمشترك هو المطلوب قلنا اذا بطل طلب المشترك تعين ما ذكرناه

مسئلة الامران المتعاقبان مختلفان ولا مانع عادة من التكرار من تعريف أو غيره والثاني غير معطوف مثل صل ركعتين صل ركعتين معمول بهما معا وقال أبو الحسين بالوقف لنا فائدة التأسيس أظهر فكان أولى من التأكيد قالوا يلزم منه مخالفة براءة الذمة بالنفي

الاصلى فيتعارض الترجيحان قلنا ما رضى بما يلزم من الوقف من مخالفة مقتضى الامر على كل فيبقى الترجيح بالتأسيس سالما فان كان معطوفا فالعمل بهما أرجح فان كان مانع عادى من التكرار مع عطف نحو واسقنى ماء واسقنى ماء فعمل نظرى في قوة الماء ابع المذايل للعطف فان تأكد أو تعدد قدم وان ضمت عن العطف فالعكس والا فالوقف

❦ النهى ❦

افتضاء كف عن فعل على جهة الاستعلاء وما قيل في حد الامر من مزيف وغيره فقد قيل بمقابلته في حد النهى والكلام في صيغته واثباتها وانحلاف فيها في النفوذ والوقوف وفي تساوها الحظر لا الكراهة وبالعكس أو مشبهة أو موقوفة كالكلام في صيغته الأمر ويستحب حكمها على جميع الأزمان وحكمها الفور لغة في كون تقدم الوجوب عليها قرينة للحظر نقل الأستاذ الاجماع وتوقف الامام وله مسائل مختلفة بما أدخل أو حذف من مقابلته من مسائل الأمر

❦ مسألة ❦ النهى عن الشيء لعينه يدل على فساد المنهى عنه شرعا للغة وعمل لغة ونالها في الاجزاء لا في السببية وقيل يدل على الصحة أما كونه لا يدل لغة فلا ن فساده سلب أحكامه وليس في لفظ النهى عن الشيء ما يشر بذلك وأما كونه يدل شرعا فلا ن نزل العلماء يستدلون على الفساد بالنهى في أبواب الربا والأنكحة وغيره وأيضاً لو لم يفسد لزمن من غير حكمته للنهى ومن ثبوته حكمة للحكم بالصحة والملازم باطل لانهم المأمن يتساو يأ ولا مرجوحية النهى والتساوى يمنع الطلب للملوه عن المحسنة ورجحان النهى يمنع الصحة لملوها عن الحكمة لكونها مرجوحة فان قيل هذا الترجيح يناسب نفى الصحة فيحتاج الى شاهد بالاعتبار قلنا انما قضينا العدم المناسب بما يبينه لا بما يناسب فيحتاج الى أصل الغائل بأنه لغة قال عليه الصلاة والسلام من عمل عملا لبس عليه أمرنا فهو رد ومن أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد والمنهى عنه لبس يدين فكان رد أى غير صحيح وأجيب بأنه لا يلزم أن يكون ذلك لغة ولو سلم لم يفعله رد على غيره من باب جمع بين الأدلة قالوا لم نزل العلماء الى آخره وأجيب بما تقدم قالوا الامر يقتضى الصحة والنهى نقيضه فيقتضى نقيضها وأجيب بأن الامر لا يقتضى لغة أيضاً ولو سلم فلا يلزم اختلاف حكمهما بالجواز اشرالك المتقابلان في لازم واحد ولو سلم فانما يلزم أن لا يكون النهى مقتضيا للصحة لأنه يقتضى الفساد الغائل لا يدل قالوا ودل من

جهة المعنى لتناقض مع التصريح بالصحة ولو قيل نهيتك عن المراجعة لعينها ولو فعلت هلكت لصح وأجيب بالمنع لما سبق القائل يدل على الصحة لو لم يدل عليها كان المنهى عنه غير الشرعي والشرعي هو الصحيح المعتبر كنهيه عن صوم يوم النحر وعن الصلاة في الاوقات المكروهة ورد بعد تسليم الشرعي ان الشرعي ليس معناه المعتبر لقوله عليه الصلاة والسلام دعى الصلاة أيام أقرائك والنزوم دخول الوضوء وغيره في معنى الصلاة ولا قائل به قالوا لو كان ممنوعاً لم يمنع أجيب بأنه إنما امتنع للنهي فلم يمنع الممتنع وبالنقض بمنع ولا تنكحوا ودعى الصلاة وقولهم يحمله على المفهوم الغوي يقعهم في مخالفة ان الممتنع لا يمنع ثم هو متعدد في الحائض

﴿مسئلة﴾ النهي عن الشيء لوصفه يدل على الفساد وخالف الأكثرون والخلاف فيه كما تقدم وقال الشافعي بضاد وجوب أصله وقال أبو حنيفة يدل على فساد الوصف لا المنهى عنه لنا ما تقدم من المعنى لأنه منهي عنه واستدلال العلماء على تحريم صوم يوم العيد ونحوه بالنهي قالوا لو كان كذلك لزم التناقض بتصريح الصحة كما تقدم واللازم باطل لأن طلاق الحائض معتبر ووطء الأب معتبر في ملك الابن وذبح ملك الغير معتبر وغير ذلك وأجيب بأن النهي عن الشيء لعينه صريح فلا يقبل والنهي عنه لوصفه ظاهر فيه وما جاء على خلافه فباعتبار الجهتين يصرف النهي عنه بدليل دل عليه وما نقل عن الشافعي فان حل على ان يضاده ظاهراً فلم والاوردهي الكراهة لأن الأحكام كلها متضادة

﴿مسئلة﴾ المحققون على ان النهي يقتضي الدوام وخالف شذوذ لنا اننا نقطع بأنه لو قال السيد لعبده لا تفعل كذا مجرد افعله في وقت ما عدا عاصياً وأيضاً لم يزل الفقهاء يستدلون بذلك مع اختلاف الأوقات قالوا لودل عليه لم ينكح وقد نهيت الحائض عن الصوم والصلاة ولا دوام قلنا يدل عليه ظاهراً لانها

﴿ العام والخاص ﴾

قال أبو الحسن بن العام اللفظ المستغرق لما يصلح له ولبس بمانع لأن نحو عشرة ومائة ونحو ضرب زيد عمر ايدخل فيه ولبس بعام وقال الغزالي اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً وليس بجامع لأن لفظ المعدوم والمستحيل عام ومدلوله ليس بشيء ولأن الموصولات بصلاتها من العام وليس بلفظ واحد ولا مانع لأن كل شيء يدخل فيه وليس بعام ولأن كل جمع لمعهود أو نسكرة يدخل فيه وليس بعام الا انه قد يستترجم هذين والأولى ما دل على

سميات باعتبار أمر اشتركت فيه، مطلقا ضربة فقولا باعتبار أمر اشتركت فيه ليخرج نحو عشرة وقوله، مطلقا ليخرج نحو المسلمين لم يهودين وقوله مطلقا (١) ليخرج نحو اسم الجنس النسكرة كرجل وامرأة والخاص بخلافه

مسئلة ٢٢ الاتفاق على أن العمود من عوارض الألفاظ حقيقة والمصحح أنه في المعاني كذلك وقيل مجازا لحقيقة وقيل مخصوص بالألفاظ لنا أن معنى العموم حقيقة تعمول أمر متعدد فكما صح إطلاقه على الشمول باعتبار وضع اللفظ يصبح باعتبار المعنى لتحقيق معنى العموم وضما وبيان وجود أمره، معنى شامل لمتعدد عموم المطر والخصب والقحط وغيره ولذلك قالوا عم المطر وكذلك ما يتصوره الإنسان من الخائف الكلية فإنها شاملة للمعاني الجزئية لدخولها تحتها ومن ثم قل المنطقيون العام ما لا يمنع تصوره من الشراكة والخاص بخلافه فإن قيل المراد أمر واحد شامل لمتعدد، طامعا وعموم المطر ونحوه ليس كذلك فلنا ليس العموم لغة بهذا الفيد ولو لم فإن ذلك نابت في عموم الصوت والأمر والنهي ونحوه وكذلك المعاني الكلية المتصورة لأن لها عمولا نذكرها الوجودية لمطابقة لها

مسئلة ٢٣ الشافعي والمحققون للعموم صيغة، وضوطة له حقيقة وقال قوم لا صيغة له وقال أرباب الخصوص وضعت له صيغ مجازا وهي حقيقة في الخصوص وقال الأشعري تارة بأنهم مشركة وتارة بالوقف وقال القاضي بالوقف إماعلى معنى ما نعلم وضع له أم لا وإما على معنى أنه وضع له إلا أننا نعلم أم مشرك هو أم ظاهر وقال قوم بالوقف في الأخبار لافي الأمر والنهي وهي عند المحققين منهم أسماء السروط والاستعفاء والموصولات والجوع المعرفة وما في معناها تعريف جنس والمضافة واسم الجنس المعرفة تعريف جنس والمضاف مما يصلح للبعض والجميع والسكر في النبي لنا لقطع بأن السيد إذا قال لعبد لا تضرب أحدا من الناس فضرب واحدا عد مخالفا وأيضا فإنه قطع بأنهم كانوا يستدلون بها في العموم مثل السارق والسارقة والزانية والزاني وحرم الربا ويصيحكم الله في أولادكم فإن قيل إنما فيه ذلك بالقرائن فالجواب أننا قطع بأن ذلك قال كل من قال لك ألف فقل له ب فله واحد محالفا واستدل بوقائع متعددة كاحتجاج عمر في قتال أبي بكر ما نبى الزكاة بقوله صلى الله عليه وسلم أمرن أن أقاتل الناس حتى يتوبوا لا اله الا الله واحتجاج فاطمة على أبي بكر بقوله يوصيكم الله في أولادكم وأجيب بالتحصيل نحن مع الأمر الأنبياء لا نورب وقول عثمان لما سمع

قول الشاعر * وكل نعيم لاحالة زائل * كذبت فان نعيم أهل الجنة لا يزول وقول أبي بكر الأثمة من قریش وقرر الجميع بأنه لم ينكره أحد واعترض بأن الاجماع السكوتي وان نهض في الفروع فلا ينهض في الأصول ولوسلم فاما فهم الجميع بالقرائن وأجيب عن الأول بأنه تكرر وشاع ولم يوجد مخالف وذلك يقتضى القطع عادة ولوسلم فالملطوب دلالة لفظ فيكفى الظن وعن الثاني بأنه يؤدي الى أن لا يثبت للفظ مدلول ظاهر لتجويز فهمه بالقرائن وأيضا فان الاتفاق على انه لو قال من دخل دارى من عبيدى فهو حر ومن نسأى فهى طالق شمل الجميع وأيضا فان قول ابراهيم عليه السلام للملائكة ان فيها لوطا وجوابهم لنجسينه يدل على فهمه العموم من أهل القرية وأيضا فانه يصح باتفاق أكرم الناس الا الفاسق والاستثناء اخراج الداخل واعترض بأن الاستثناء اخراج الصالح وأجيب بأن اجماع العربية على انه اخراج ما لولاه لدخل وأجيب أيضا بثلث عشرة الادرها وضعف بان كل ذلك صالح وأيضا فانه يفهم من نحو لا اله الا الله نفي ما سوى الله تعالى واستدل باعتراض ابن الزبيري في انكم وما تعبدون بالملائكة والمسبح حتى نزات إن الذين سبقتم لهم ولم ينكر فيهم العموم وأجيب بأن مظاهره لما لا يعقل ففهمه خطأ ولذلك روى انه صلى الله عليه وسلم قال له ما أجهل ببلعة قومك واستدل بأن العموم أمر ظاهر محتاج الى التعبير عنه فالعادة تقضى بالوضع له كالأول واحد والاثنين والخبر والاستخبار الى غيره وأجيب بأنهم قد تركوا مثله بخصوص الروائع والعموم ورد بانهم ما أخلاوا بل قالوا رائحة العود والمسك فاستغنوا وأجيب بأنهم وضعوا أيضا للعموم مجازا أو مشتركا فاستغنوا واستدل بأنهم فرقوا بين كل وبعض قطعوا ذلك معنى العموم وأجيب بأن التفرقة لأن كلا صالح بخلاف بعض الخصوص متيقن فجعله له حقيقة أولى رد بان اثبات اللغة بالترجيح وعورض بأن العموم أحوط فكان أولى قالوا أكثرها الخصوص ولذلك يقال لاعام الاخصص فجعله حقيقة للأغلب أولى رد بأنه لو سلم فلا يدرك كالأغائط والعدرة قالوا لو كانت للعموم لكان الخصوص كذبا كعشرين ويريد عشرة ورد بان انما يلزم أن لو كان نصا كعشرين قالوا لو كانت للعموم لكان تأكيدها عبثا والاستثناء نقضا ورد بأن في التأكيذ قوة الدلالة فيقوى الظن ويبعد التخصيص والاستثناء لا يلزم للاتفاق على عشرة الانلاثة وسيأتى الاشتراك أطلعت لهما والاصل الحقيقة رد بان الأصل نفي الاشتراك لما يؤدي اليه من الاخلال بالتفاهم قالوا حسن الاستفهام كالقرء ورد بأن الاستفهام حسن في كل حقيقة لها مجاز طلبا لتحقيق الفارق بين الطلب وغيره الاجماع

على تكليف الامة عموماً فلولم يكن الأمر والنهى للعموم لما كان التكليف عاماً ورد بأن ذلك لازم في غير الأمر والنهى مما ورد دلالة فأنه كلهم يعرفونها ولو سلم الفرق فبالقرائن يعرف العموم

بمسئلة **ب** الجمع المنسكرك ليس من صيغ العموم عند المحققين لنا القطع بأن رجالاً ونحوه للجمع أى جمع كان كرجل للواحد أى واحد كان وينزىم أن لا يكون ظاهر فى العموم كما أن رجال ليس ظاهر فى زيد وعمرو وأيضاً فإنه لو قال له عندى عبيد صح تفسيره بأقل الجمع ولو كان ظاهر فى العموم لم يصح قالوا اذا ثبت صح اطلافه على كل جمع فاذا جلتاه على العموم كان جلاً على جميع حقائقه فكان أولى ورد بأنه لا دلالة له على خصوص جمع لاحقيقة ولا مجازاً كرجل بالنسبة الى زيد وعمرو فبطل أن يكون جملة على العموم لجميع حقائقه قالوا لولم يكن للعموم لكن مخرجه بالبهض وايس مخرجه بامتناعاً رد بأنه بعينه يجرى فى النكرة مفرداً والتحقيق منع الأولى وانما هو موضوع للجمع المشترك قالوا يصح الاستثناء منه رد بمنع ذلك إلا أن يكون صفة لقوله لو كان فيه ما آلهة الله ولذلك رفع

بمسئلة **ب** يصح طلاق أبنية الجمع على اثنين مجازاً وبالجملة حقيقة وقال الامام يصح للواحد والخلاف فى نحو رجل ومساكين وضما الغيبة والخطاب لافى لفظ جمع ولا فى نحو نحن فعلنا ولا فى باب فلو بك فإنه وافق لنا فان كان له اخوة والمراد اخوان وأيضاً قال ابن عباس لعثمان ليس الاخوان اخوة فى لسان قومك فقال عثمان لا أنقض أمراً كان قبلى وتوارثه الناس ولم ينكر عليه الاستدلال وعدل الى التأويل وعن زيد بن ثابت الاخوان اخوة والجمع بينهم ما ان الاول أراد حضية والثانى أراد مجازاً وأيضاً فلا أنه لا يسبق الى الفهم عنده ما عه أقل من ثلاثة وهو دليل الحقيقة قال المثبتون فان كان له اخوة للاخوين والاصل المحيطة ورد بقصة ابن عباس قالوا انما هم مسجون لموسى ومارون رد المراد وفرعون وقوله وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا ورد بأن لطائفة جماعة وبسوله وكنالهم شاهدان ورد بأن الفاعل للقوم أو لهم ولا كما فى يكون لكم بمعنى الأمر والا فلا يصح اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول معاً وبسوله خصمان اختصوا ورد بأن الجمع جماعة قالوا قل رسول الله صلى الله عليه وسلم الاثنان مناهوفه واجماعة وأجيب بأن المراد فى الفضيلة بدليل انه صلى الله عليه وسلم انما يعرف الشرع لا اللغة المافون له جله أنسكرك ابن عباس كونه لمة جملة ولم ينكر عليه وأجيب بأنه أراد حقيقة بتقدم قالوا الوصح لصح جاءنى رجل عاقلان

ورجلان عاقلون وأجيب بالتزامه مجازاً بأنهم يراعون صورة اللفظ قالوا لو قال له على دراهم لم يقبل تفسيره بأقل من ثلاثة وأجيب لانه ظاهر فيه قالوا فرقوا بين رجلين ورجل وفعلاً وفعلاً قطعاً وأجيب لان الاول نص والثاني ظاهر فيما زاد عليه

﴿ مسألة ﴾ اذا خص العام كان مجازاً في الباقي وقال الحنابلة حقيقة وقال أبو الحسين حقيقة إن خصص بما لا يستقل من شرط أوصفه أو استثناء وقال أبو بكر الرازي حقيقة إن كان الباقي غير منحصر وقال القاضى حقيقة إن خصص بشرط أو استثناء وقال عبد الجبار حقيقة إن خصص بشرط أوصفه وقيل حقيقة إن خصص بدليل لفظى وقال الامام حقيقة في تناوله مجازاً في الاقتصار عليه لئلا لو كان حقيقة لكان اللفظ مشتركاً لأنه اذا ثبت انه للاستغراق حقيقة وهو مخالف للبعض في المعقول لزم من جعله للبعض حقيقة الاشتراك والثانية الفرض وأيضا لو كان حقيقة لكان كل مجاز حقيقة لأنه كان ظاهراً في العموم بمجردة والخصوص بقرينة كسائر المجاز الحنابلة كان اللفظ متناولاً له حقيقة باتفاق والتناول على ما كان وأجيب بأنه كان متناولاً له مع غيره قالوا يسبق الى الفهم وهو دليل الحقيقة قلنا بقرينة وهو دليل المجاز أبو بكر الرازي العام حقيقة في متعدد غير منحصر فاذن بقي غير منحصر فهو حقيقة أجيب بأنه حقيقة في الجميع لافي البعض أبو الحسين لو كان ما لا يستقل يوجب تجوزاً في نحو الرجال والمساكين وأكرم بنى تيم إن دخلوا دارك لكان نحو مساكين للجماعة مجازاً ولو كان نحو المسلم لمعهود أو للجنس مجازاً ونحو ألف سنة إلا خمسين عاماً مجازاً وأجيب بأن الواو والنون في مساكين من صيغة الكلمة كألف ضارب وواو مضروب واللام والألف في المسلم ان جعلت حرفاً فهي لمعنى في غيرها فالجموع الدال وان جعلت اسماً كالذى فكذلك كالموصولات وأما الاستثناء فسيأتى والقاضى كذلك الا أن الصفة عنده كأنهم مستقلة وعبد الجبار كذلك الا أن الاستثناء عنده ليس من التخصيص المخصص باللفظية لو كانت القرائن اللفظية توجب تجوزاً الى آخره وهو أضعف مما تقدم الامام العام لتسكير الآحاد المتعددة فاذا خرج بعضها لم يخرج الباقي عن حقيقته في تناوله اتفاقاً لأن معنى الرجل فلان وفلان وإنما اختصر وأجيب بالمنع وإنما يدكر لبيان حكمه ووضعه منفرداً للجميع فاذا خرج واحد لم يبق وضعه للأول قطعاً بخلاف المتعدد فان لكل مدلولاً

﴿ مسألة ﴾ العام بعد التخصيص بمن حجة فيما بقي عند المحققين وبجمل ليس بحجة اتفاقاً

وقال الباخي حجة ان خص بدليل متصل وقال أبو عبد الله البصري حجة ان كان لفظ العموم
 منبثاعنه قبل التخصيص كاقبلوا للمشركين والافليس بحجة كالسارق والسارقة فانه لا ينبي
 عن الحرز والنصاب وقال عبد الجبار حجة ان كان قبل التخصيص لا يفترق لي بيان دار
 كل مشركين والافليس بحجة كاقبلوا الصلاة فاني بتر لي بيان الشرعية قبل تخصيصه
 بالخاص وفيل حجة في أفيل الجمع وقال ابن أبان وأبو ثور ايس بحجة لنا ما سبق من
 استدلال الصحابة بالعموم مع كونه مختصا وأيضا فانقطع بأنه اذا قل أكرم بني تميم وفلانا
 لا تكرمه انه اذا ترك عدعاصيا وأيضا كان متناولا والأصل بفاؤه واستدل لولم يكن حجة
 بعده لكنت دلالة عليه موقوفة على دلالة على الآخر ولانية باطله لان ان عكس فدور
 والافتحكم وأجيب باختصار العكس والدور انما يزم بتوقف لتقدم واما بتوقف المعية فلا
 قالوا هو بعد التخصيص بمحمل لانه يردد في كل جمع مما بقي ومما بقي لانها جهات مجاز قلنا لا تردد
 بل هو لما بقي لم تقدم لفائل أفيل جمع أقل الجمع متفق ومما بقي منسكوكا قلنا لا شك مع
 ما تقدم

في مسألة ثمة جواب السائل غير المستدل بدونه تابع فاسأل في عمومته تعافا مثل فلا اذا وفي
 خصوصه على اختيار كونه مثلان تجز بك فان كان مستغلا مساويا فكذلك فالعام مثل
 أتوضأ بماء البرق قال هو الماء وماؤه والماء مثل قوله للارابي اعتق رقبته فان كان
 أخص اتبع الأخص وان كان أعم في حكم آخر فلا اتفاق على عموم فيه مثل هو الطهور وماؤه
 الحل ميتته كما ابتدأ به وان كان أعم منه مثل قوله ما سئل عن بر بضاغة خلق الله الماء طهورا
 لا ينجسه الا ما غير طعمه أو لونه أو ريحه فالجمهور انه عام ونفل عن الشافعي خلافا وكذلك لو ورد
 على سبب خاص من غير سؤال كما روى انه مر بشاة مونة فقال أما أهاب دبح فقد طهر لنا
 ان الصحابة عممت أكثر العمومات مع ذلك فآية الدرفة في سرفة المجن أو رداء صفوان وآية
 الطهارة في ساة بن صخر وآية اللعان في دلال بن أمية وغير ذلك ولم يسكر وأبنا فانه عام بوضع
 اللفظ واللفظ بابت مثله لو لم يكن سبب قالوا لو كان عاما لكان ناسخا للمبين لان المقصود
 بيان القاعدة وهو ممتنع وأجيب بالمنع بل له يكون تقديماً وله يكون قبله فتدبنا وله له بين
 قبله ولو سلم فليس عن وقت الحاجة قالوا لو كان عاما لجاز تخصيص السبب بالاجتماع أجيب
 بأنه اختصاص بالمنع لكونه مقطوعا بدخوله على انه قد قبل عن أبي حنيفة انه أخرج الآية
 المستفترشة من عموم قوله الولد للفراس فلم يراجع ولد عام وورد في ولد زمة وقد قال

عبد الله بن زمعة هو أخى وابن وليدة أبي ولد على فراشه قالوا لو كان عاملا اتفق على نقل السبب لعدم فائدته قلنا فائدته منع تخصيصه وهو معرفة أسباب التنزيل والأخبار قالوا انقطع بأنه اذا قيل له تغد عنسدى فقال والله لا تغديت انه لا يعم قلنا خرج ذلك بالعرف قالوا لعم لم يكن طابقا قلنا طابق وزاد وهو أحسن قلوا لعم لكن حكما لأحد المجازات بالهكم لفوات الطهور بالتموصية لان مجازه مابق وكل من ابعاضه قلنا بل حكم بظاهره والنص خارجي ولو سلم حكم بالدليل

﴿مسئلة﴾ المشتركة يعبر إطلاقه على معنييه مجازا لاحقيقة وكذلك مدلولها الحقيقة والمجاز وعن الشافعي وشايج المعتزلة يصح حقيقة ان صح الجمع وعن الشافعي مثلهم الا انه ظاهر عنده فيما اذا تجرد عن القرأين فيجب حمله عليهما فالعام عنده قسم متفق بالحقيقة وقسم مختلف وقيل لا يصح أن يراد وقال أبو الحسين والغزالي يصح أن يراد لأنه لغة وقيل يجوز في النبي لافي الاثبات والاكثر ان جمعه باعتبار معنييه مبنى عليه لانه يسبق الى الفهم أحدهما على البدل وهو دليل الحقيقة فاذا أطلق عليهما كان على خلافهما واستدل في الصحة لو كان للمجموع حقيقة لكن مریدا لكل واحد من مفرداته ومریدانفيه وهو محال وأجيب بأن حاصله منافضة لعظيمة لأن المراد نفس المدلولين لبقاؤه لكل مفردا وأما الحقيقة والمجاز قلنا انه استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولا فوجب أن يكون مجازا لان وضعه لهما فرع وضعه للمجاز مفردا أيضا لو كان حقيقة فيهما لكان مشركا بين المفرد والمجموع وذلك يؤدي الى الاشتراك أبدا أو غالبا واستدل على نفي الصحة لو صح استعماله لهما لكان مریدا ما وضعت له ومرید العدول عنه وهو محال وأجيب بأنه مرید ما وضعت له فقط مجازا وهو المجموع واستدل الشافعي بقوله ألم تر أن الله يسجد له وسجد الناس غير سجدوا غيرهم وبقوله إن الله وملائكته يصلون على النبي وهي من الله رحمة ومن الملائكة استغفار وأجيب بأن معنى السجود الخضوع ومعنى الصلاة الاعتناء باظهار الشرف أو بتقدير خبر أو فاعل حذف لدلالة ما يقار به أو بأنه مجاز بما تقدم قالوا قال سيبويه الويل له خبر ودعاء وأجيب بأنه محمول على انه ظاهر في الخبر واستعمل للدعاء مجازا والا فالخبر محتمل للصدق والكذب والدعاء غير محتمل فيتناقضان ولو سلم فعنه مشرك على البدل ولو سلم فأين التعميم ولنا في السلب انه نفي المثبت والمثبت أحدهما فكذلك الساب ولنا في الجمع انه في المعنى تعدد المفرد والمفرد لأحدهما فكذلك الجمع

﴿ مسألة ﴾ نفى المساواة كقولك لا يستوى يقتضى التعميم كغيرها وقال أبو حنيفة لا يقتضيه لنافى دخل على نكرة فوجب التعميم كغيرها قالوا المساواة بأى وجه كان أعم من المساواة بوجه خاص والاعم لا يشعر بالأخص أجيب بأن ذلك فى الاثبات لافى النفى والا لم يعم نفى أبدا قالوا لو كانت للاعم لا يصدق النفى أبدا اذا ما من شيئين الا وبينهما مساواة ولو فى نفى سواهما عنهما قلنا لا يماينى مساواة يصلح انتفاؤها قالا وصدق ان المساواة فى الاثبات للعموم بما تقدم والالم يستقيم إخبار بمساواة لعدم الاختصاص فوجب أن يكون المنفى جزئيا لان نقيض الكلّى الموجب جزئى سالب قلنا صدق ان المساواة فى الاثبات للخصوص والالم يصدق اثباتها أبدا اذا ما من شيئين الا وبينهما نفى مساواة ولو فى تعيينهما ونقيض الجزئى الموجب كلّى سالب والتحقيق ان العموم من النفى فىزم الثانى دون الأول

﴿ مسألة ﴾ المقضى وهو ما حمل أحد تقديران لاستقامة الكلام لاعوم له فى الجميع أما اذا تعين أحدها بدليل كان كظهوره فى العموم والخصوص فانه لا فرق بين أن يتعين المقدر وبين أن يظهر وقدم مثل بقوله رفع عن أمتى الخطأ والنسيان فان المقدران المحققة لاستقامة الكلام متعددة فى كل حكم دنيوى وأخرى لأن جملة على ظاهره غير مستقيم لتحقيق ذلك من الأمة لنالوا ضمر الجميع لأضمر مع الاستغناء ولا يضرر لأنه على خلاف الأصل قالوا أقرب مجازا لى رفعها عموم جميع الأحكام لأنه يجعلها كالعدم بخلاف البعض أجيب بأن المستزم للعموم رفعها وهو غير حاصل ولو سلم ان المستزم رفع المنسوب اليها فباب غير الاضمار فى المجاز أكثر وكان أقرب فيتعارضان فيسلم الدليل قالوا العرب فى قولهم ليس للبلد سلطان ولا وزير نفى الصفات فكذلك ههنا أجيب بأنه قياس فى العرف واوسلم فلا يعم فى الصفات والا لزم نفى عامه وارادته وغيرها قالوا ليس بعض أولى من بعض فيتعين الجميع لبطلان التحكم فى التعيين والاجمال فى المبهم وأجيب بأن المقدر حكم مالا حكم معين والتعنين الى الشارع واذا كان الاجمال على خلاف الاصل لزم من النعميم زيادة الاضمار وتكثير مخالفة الدليل وهما على خلاف الاصل

﴿ مسألة ﴾ الفعل المتعدي فى سياق النفى والشرط منل لأ كلت وان أ كات مقتضرا عليه عام فى فعولاته عند المحققين فيقبل تخصيصه وقال أبو حنيفة لا يقبل تخصيصه لانه فرع العموم ولا عموم لأن لا أ كلت لنفى حقيقة الأكل بالنسبة الى كل ما كول اتفاقا وهو معنى العموم وكذلك ان أ كلت تعليق على حقيقة الأكل فوجب بقوله التخصيص كالعموم قالوا

التخصيص فرع العموم ولا عموم وأجيب بأن المعنى لأ كلت شيئاً فهو بالقبول أولى أولاً يكون متى أ كل وهو معنى العموم قالوا لو كان عاماً فيه لكان عاماً بالنسبة إلى الزمان والمكان وأجيب بالتزامه والفرق بأن أ كلت دال على المأ كول بخلاف الزمان والمكان ضعيف قالوا إن أ كلت لأ كل مطلق فلا يصح تفسيره لمخصص لأنه غيره قلنا علم أن المراد المقيد المطابق المطلق لاستعماله وجود الكل في غير الذهن واللام يحث بالمقيد وهو خلاف الإجماع

﴿ مسألة ﴾ الفعل المثبت لا يكون عاماً في أقسامه وجهاته مثل أنه صلى الله عليه وسلم صلى داخل الكعبة فلا يعم الفرض والنفل ولا تعيين البدليل وكذلك صلى بعد غيبوبة الشفق فلا يعم الشفقين الحرة واليباض الأعلى رأى من يرى المشترك عاماً وكذلك كان يجمع بين صلاتين في السفر لا يعم وقت الأولى والثانية، ما ولا يدل أيضاً على تكرار الفعل منه وإنما يستفاد من مثل قول الراوى كان يجمع بين الصلاتين في السفر كقولهم كان حاتم يكرم الضيف ولا يدل أيضاً على دخول أمته لا بدليل خارجي على المساواة من قول مثل صلوا كما رأيتموني أصلى وخذوا عني مناسككم أو قرينة كوقوعه بعد اجال أو إطلاق أو عموم كما تقدم أو بقوله لقد كان لكم أو بالقياس قالوا قد علم نحو سها فسجد فعملته أنا ورسول الله واغتسلنا وأما أنا فأفيض الماء وغيره قلنا نعم بما ذكرناه لا بصيغة الفعل

﴿ مسألة ﴾ نحو قول الصحابي نهى عن بيع الغرر وقضى بالشفعة للجارييم الغرر والجار خلافاً لأكثرين لنا عدل عارف باللغة والمعنى فالظاهر أنه لا ينقل العموم إلا بعد ظهوره أو قطعه وظن صدق الراوى يوجب الاتباع قالوا يحتمل أنه نهى عن غرر خاص وقضى لجار خاص أو سمع صيغة ليست عامة فتوهم العموم والاحتجاج بالحكي لا بالحكاية قلنا خلافاً للظاهر لعلمه وعدلته

﴿ مسألة ﴾ إذا علق صلى الله عليه وسلم حكماً على علة فالظاهر عمومها عندها شرعاً بالقياس لا بالصيغة وقال القاضي أبو بكر لا يعم وقيل يعم بالصيغة كقوله في قتلى أحد زماؤهم بكلمتهم ودمائهم فانهم بحشرون وأوداجهم تشخب دماً وكما لو قال حرمت المسكر لكونه حلواً فإنه يعم تحريم كل حلو لنا أنه ثبت التعبد بالقياس وما ذكر ظاهر في استقلال العلة فوجب العمل ولو كان للصيغة لكان قول القائل أعنت غائماً سواده يقتضى عتق سودان عبيده ولا قائل به القاضي يحتمل أن العلة علو درجته وتحقق شهادتهم مع الجهاد لا بمجرد الإيثار مع

كونه حلوًا قلنا مجرد احتمال فلا ينكر ظاهر التعليل به الآخرون حرمت المسكر مثل حرمت
الخمر لا سكاره وأجيب بمنع المماثلة

﴿مسئلة﴾ الخلاف في أن المفهوم له عموم على القول لا يتحقق لأن النفي والاثبات لم يردا
على شيء واحد لأن مفهومي الموافقة والمخالفة لا يختلف القائلون بها في عمومها فإعداد المنطوق
به على الوجهين ومن نفي العموم كالغزالي لم يرد ذلك وإنما أراد أن العموم لم يثبت بصريح
المنطوق به ولا يختلف في ذلك أيضا

﴿مسئلة﴾ قالت الخنفية مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا يقرئ مسلم بكافر ولا ذوعهد في
عهده معناه بكافر فيقتضى العموم لا بدليل وهو الصحيح لنا لولا يقدر شيء لا يمنع قتله مطلقا
وهذا باطل وإذا قدر وجب الأول بالقرينة فيجب التعميم لا بدليل لأنه الأول أو ضميره
قالوا التقدير خلاف الأصل قلنا نعم ويجب المصير إليه بالدليل قالوا لو كان ذلك لكان
وبعولتهن للرجعية والبائن لانه ضمير المطلقات فلنا لولا دليل التخصيص لكان كذلك
قالوا لو كان لكان نحوضر بتزيدا يوم الجمعة وعمرامعناه يوم الجمعة وأجيب بالترامه ظاهرا
وبالفرق بأن ضرب عمر وفي غير الجمعة لا يمنع

﴿مسئلة﴾ الخطاب الخاص به مثل يأياها الزمل . يأياها المدبر . اتق الله . لئن أشركت ليس
بعام للأمة فان عم فبدليل آخر من قياس أو غيره وقال أبو حنيفة وأحمد وبعض الشافعية
للأمة لا بدليل لنا القطع بأن ألفاظ خطاب المفرد لا تتناول غيره لغة وأيضا لو كانت تتناوله
لغة لكان إخراج من ليس بموافق في السبب تخصيصا وأيضا لو كان نحو إذا طلقتم النساء بلفظ
الجمع يتبع ضائعا قالوا إذا قيل لمن له منصب الاقتداء أركب المناجزة العدو وشن الغارة فهم لغة
انه أمر لا يتبعه معه ولذلك يقال قبح البلد وكسر العدو والمراد مع اتباعه والجواب ان ذلك ليس
بعام بمطابقة ولا ضمن وإنما يستلزم مقصود المشاركة ولا يترتب مثله في خطابه صلى الله عليه وسلم
اذ لا يتوقف المقصود على المشاركة قالوا قال تعالى يأياها النبي اذ طلقتم النساء فدل انه خطاب
للأمة وأجيب بأن هذا خطاب للأمة وذكر النبي أولها بالنداء يجري مجرى التشريع قالوا
قال فله اقضى زيد منها وطرا زوجنا كلها الى آخرها فأخبر انه أباحه له ليكون مباحا للأمة
ولو كان خاصا بهم يتعد إليهم وأجيب بأننا نقطع بأن الأمة غير داخلية في زوجنا كلها وإنما أخبر
انه رفع الحرج عنه لمقصود رفع الحرج عن المؤمنين وذلك يحصل بالقياس وبدليل التامس
ولا يتعين العموم قالوا لو كان الخطاب له خاصا به لكان مثل خالصة لك ونافلة لك زيادة من غير

فائدة قلنا فائدة قطع الحلق بطريق القياس اذ لو لم يزد لا يمكن
 ﴿مسئلة﴾ خطابه صلى الله عليه وسلم لواحد من أمته ليس خطابا للباقيين خلافا للحنابلة
 ومتابعيهم لنا ما تقدم قبلها من القطع لزوم التخصيص ومن عدم فائدة حكمي على الواحد
 حكمي على الجماعة قالوا النصوص تدل على التعميم قال وما أرسلناك الا كافة للناس .
 بعثت الى الناس كافة . بعثت الى الاسود والاحمر وأجيب بأن المعنى أن يعرف كلا ما يخصه من
 صحيح ومرضي ومقيم ومسافر وحر وعبد وطاهر وحائض وغير ذلك فلا يلزم اشتراك الجميع
 قالوا فقوله صلى الله عليه وسلم حكمي على الواحد حكمي على الجماعة يأبى ذلك قلنا هذا يدل
 على انه حكم على الجماعة بالقياس والمعنى أو حكم على الجماعة بهذا الدليل لأن خطاب الواحد
 يتناول حكم الجماعة قالوا نقطع بحكم الصحابة في الحوادث بما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم
 على الآحاد لحكمهم في الزنا بحكم ما عررو رجوعهم في ضرب الجزية على المجوس الى ضربها
 على مجوس هجر وغير ذلك قلنا ان كانوا حكموا بعد معرفتهم بالتساوي في السبب الموجب
 فهو معنى القياس والافهوخلاف الاجماع قالوا لى كان خالصا لكان منسل قوله لأبى بردة في
 التضيحية بعناق تجزيك ولا تجزى أحد بعدك ولا عرابي زوجته بما معه من القرآن هذا لك
 وليس لاحد بعدك وتخصيصه خزينة بقبول شهادته وحده وتخصيصه عبد الرحمن بلبس الحرير
 زيادة من غير فائدة قلنا فائدة قطع الحلق كما تقدم

﴿مسئلة﴾ لا يدخل نحو النساء في نحو الرجال ولا العكس اتفاقا ويدخل الجميع في نحو
 الناس اتفاقا واختلف في نحو المساهين . من جع المذكر السالم ونحو فعلا وما يغلب فيه المذكر
 فالأكثر لا يدخل النساء ظاهرا وقالت الحنابلة وشذوذ يدخل لنا قوله ان المسلمين
 والمسلمات ولو كان داخلا للمحسن فان قيل فائدة كونه نصابين للتأكيد قلنا فائدة
 التأسيس أولى وأيضاروى ان أم سامة قالت يا رسول الله ان النساء قلن ما ترى الله ذكر الا
 الرجال فأرسل الله ان المسلمين والمسلمات ففتت ذكرهن مطلقا ولو كن داخلات لم يصدق
 نفيهن ولم يصح تقريره وأيضا فانه تضعيف المفرد والمفرد مذكر وأيضا لو كان ظاهرا للرجال
 والنساء لكان مجازا في الرجال ولا قائل به قالوا المؤلف من العرب تغليب الذكورة عند
 لاجتماع باتفاق ولو كانت ألف امرأه مع رجل قيل دخلوا قال تعالى اهبطوا آدم وحواء
 وابليس وأجيب بصحة ذلك اذا قصد فيه التعبير عن الجميع فيكون مجازا ولا دليل على الظهور
 فان قيل الاصل الحقيقة قلنا يلزم الاشارة قطعنا والاصل عدمه قالوا لو لم يكن داخلان

لما استهجن قول العربي أنتم آمنون ونساؤكم آمنت وأجيب بالمنع ولوسلم فإن العرف في التأمين الأمن من المخاوف في النفوس والنساء والاموال فاستترزمتأمينهن لأنهن داخلات قالوا ولم يدخلن ما شاركن للذكرين في الاحكام وأجيب بأنهن وإن شاركن في بعض فقد خالفن في بعض كأحكام الجهاد والجمعة وغيرهما فلو كن داخلات لزم التخصيص وهو خلاف لاصل والتحقيق أن الاشتراك بدليل من خارج لا بدخولهن قالوا لو أوصى لرجال ونساء بمائة ثم قال وأوصت لهم بكذا دخلت النساء بغير قرينة وهو معنى الحقيقة قلنا بل بقرينة الايضاء الاول

﴿مسئلة﴾ من الشرطية تعم المذكر والمؤنث عند الأكبرين لنا انه لو قال من دخل داري فأكرمه ومن دخل داري فهو حر ليم على ترك النساء وعتقن بالدخول والاصل الحقيقة فان قيل التعميم من قرينة دخول داره كالزائر فكان مجازا قلنا لو قال من دخل داري فاهنه كان كذلك

﴿مسئلة﴾ الخطاب بالناس والمؤمنين ونحوهما يعم الحر والعبد عند الأكثرين وقيل للحر خاصة وقال الرازي الحنفى ان كان لاثبات حق الله عم فيهما لئان العبد من الناس والمؤمنين حقيقة فوجب دخوله عند التركيب قالوا لعبد مال متصرف فيه فكان كالبيمة ورد بأنه مكلف بالايجاع قالوا ثبت صرف منافعها الى سيده فلو خوطب بصرفها الى غيره لتناقض رد بأنه مالك في غير وقت تضايق العبادات ولاتناقض قالوا ثبت نحر وجهه عن خطاب الجهاد والحج والعمرة واجعة ووجه التبرع والافرار والاصل عدم التخصيص قلنا خرج بدليل نكروج المريض والحائض والمسافر عن العمومات في الصوم والصلاة والجمعة والجهاد قالوا حق السيد يقتضى تخصيصه لوجهين أحدهما ان حق الله على المسامحة لعلوه عن النفع والضرر بخلاف البشر والثانى انه يمنع من النوافل وأجيب عن الاول بأنه لو كان كذلك لما قدم بالخطاب الخاص اجماعا وعن الثانى لمعارضة تقدمه في الفرائض

﴿مسئلة﴾ ما ورد على لسانه صلى الله عليه وسلم مثل يأيها الذين آمنوا يأيها الناس يا عبادى . عام للرسول معهم عند الأكثرين وقيل لا يدخل وقال الحليمى يدخل الآن يكون مأمورا فى أوله بأمر الأمة مثل قل للمؤمنين لئان الرسول من المؤمنين فوجب دخوله عند التركيب وأيضا لو لم يدخل لأنكره لما فهموه لأنه كان اذا لم يفعل سأؤوه لم يفعل فيذكر وجوب التخصيص قالوا هو الأمر ولا يكون بخطاب واحد أمر أو مورا وقالوا "الأمر طاب"

الأعلى من الأدنى وهو ممتنع في الواحد وأجيب عنهما بأنه مبلغ لا أمر قالوا فلا يكون مبلغا لنفسه قلنا ليس مبلغا لنفسه بل للأمة بخطاب جبريل وهو داخل فيه قالوا هو مخصوص بأحكام كوجوب ركعتي المعجر والضحي والأضحى وتحريم الزكاة وإباحة نكاح بغير ولي ولا مهر ولا شهود الصفي من المغنم وغيره فدل على انفراده عن أمته وأجيب بأن انفراده في ذلك لا يوجب انفراده في غيرها فان المريض والمسافر والمرأة محتصون بأحكام ولم يخرجهم ذلك عن العمومات الخليمى لوقال الملك لوزيره قل يا أيها الأمراء افعلوا كذا لم يدخل قلنا كلها مقدر فيها ذلك وإنما دخل لأن جبريل مبلغ له

﴿مسئلة﴾ نحو يا أيها الناس ويا أيها الذين آمنوا من أوضاع المشافهة لبس خطابا لمن بعدهم وإنما ثبت حكمه لهم بدليل آخر من إجماع أونص أو قياس وقالت الخنابلة ومتابعوهم عام في الإجماع لنا القطع بأنه لا يقال للمعدومين يا أيها الناس ونحوه وأيضا فإن خطاب الصبي والمجنون بذلك متعذر والمعدوم أجدر قالوا لو لم يكن مخاطبا له لم يكن مرسل إليه والثانية اتفاق وأجيب بأنه لا يتعين للإعلام الخطاب الشفاهي بل يكون لبعض شفاهها وبعض بنصب الدلائل والامارات بأن حكمهم حكم من شافهم قالوا لم تزل العلماء يحتجون على من بعد الصحابة بمثل ذلك فدل على التعميم قلنا لأنهم عموما أن حكمه نابت عليهم بدليل آخر لانه جمع بين الأدلة

﴿مسئلة﴾ المخاطب داخل في عموم متعلق خطابه عند الأكر من أمرا أو نهيا أو خبرا لئانه من الناس والمسلمين ونحوهم فوجب دخوله في المركب كموله وهو بكل شيء عليم ومثل من أحسن اليك فأكرمه أو لاتهنه قالوا لو كان لكان داخل في قوله الله خالق كل شيء وليس داخلًا بإجماع قلنا لانه خص بدليل العقل قالوا لو قال لبعده من دخل دارى فتصدق عليه بدرهم فدخل لم يحسن ذلك قلنا لانه تخصيص بقريته الاستغناء أو بأن العبد لا يتصدق على سيده

﴿مسئلة﴾ مثل قوله خذ من أموالهم صدقة لا يقتضى أخذ الصدقة من كل نوع والاكثر على خلافه لئانه إذا أخذ صدقة واحدة صدق انه أخذ من أموالهم صدقة وإذا صدق لزوم الامتثال وأيضا فان الإجماع على أن كل دينار ودرهم مال ولا يجب أخذ الصدقة منه بإجماع قالوا أمر بأخذ صدقة من عموم الأموال فكان معناه خذ من كل مال قلنا ليس معناه من كل مال لان كل ما يدل على التفصيل وكذلك فرق بين قولك للرجل عندى درهم وبين لكل

رجل عندي درهم باتفاق

﴿مسئلة﴾ العام المتضمن معنى المدح أو الذم مثل إن الأبرار لي نعيم وإن الفجار لي عليم والذين يكفرون للعموم عند الأكثرين ونقل عن الشافعي خلافه لئانه عام ولا منافاة بينهما فوجب التعميم كغيره قالوا سبق لفصل المبالغة في الحث أو الزجر فلا يلزم التعميم قلنا لا منافاة بينهما

﴿التخصيص﴾

قصر العام على بعض مسمياته وقال أبو الحسنين التخصيص اخراج بعض ما تناوله الخطاب عنه وأورد عليه أن المخصص غير الاستثناء يتناوله الخطاب وأجيب بأن المراد ما تناوله الخطاب بتقدير عدم المخصص كقولهم خصص العام وعاد مخصص وقيل تعريف أن لفظ العموم للمخصوص وأورد الدور وأجيب بأن المراد التخصيص في الاصطلاح ويطلق التخصيص على قصر اللفظ على بعض مسمياته وإن يكن عاما بالاصطلاح كما يطلق العام على المتعدد المدلول كعشرة والمسيحين لم يهودين وضعا ثم أجمع وهؤلاء هم المعروف مخصص ولفظ العموم ونحوه يسمى مخفا ولا يتصور تخصيصه بالاعتبار في أجزاء يصبح افتراءها لا مكان صرفه إلى البعض كما هو كذب

﴿مسئلة﴾ تخصيص العام جائز عند الأكثرين لئنا لقطع بأنه لا يلزم من وضع العاط العموم للمخصوص مجازا محال منه ولا من غيره وأيضا لو لم يقع قال الله خلق كل شيء وقال وهو على كل شيء قدير ما نذر من شيء يدمر كل شيء وأوتيت من كل شيء حتى فيب لا عموم إلا مخصص إلا قوله وهو على كل شيء عليم قالوا التخصيص في الخبر بوجوب كذب فلا يجوز كالنسخ فلنا لو كان كذلك لكان كل مجاز بوجوب كذب وهو باطل باتفاق والنسخ سبأ

﴿مسئلة﴾ الأكثر أنه لا بد في منهي التخصيص من بساء جمع كبير يهرب من مدلوله رقيق يكفي ثلاثة وفيل انسان وقيل واحد والختار إن كان التخصيص باستثناء أو مدح أو ذم واحد مثل أكرم الناس إلا الجهال وأكرم الناس العالم منهم وإن كان بمنصل غيرهما جزأيا اثنين مثل أكرم الناس العلماء وإن كان بغير متصل فإن كان لمحصور قليل كالثلاثة حار رجوعه إلى اثنين مثل قتلت كل زنديق وقد قتل اثنين وهم ثلاثة وإن كان له منحصر أو عدد

كثير فالذهب الأول لئانه لو قال قتلت كل من في المدينة وأكلت كل رمانة وكان قد قتل واحدا أو اثنين أو ثلاثة ونحوها عدلأعبا وكذلك لو قال من دخل دارى وأكل فأكرمه وقال أردت زيدا وعمر أو خالدا القائل بالاثنتين والثلاثة ما قيل في الجمع ورد بأن الجمع ليس بعام كما تقدم القائل بالواحد أكرم الناس إلا الجهال وأجيب بأنه مبنى على الاستثناء قالوا قال وائله الحافظون وأجيب بأن ذلك للتعظيم وهو بمنزلة العموم والتخصيص ولو كان باللام لكان للعهد المتكلم أو المخاطب مثل نحن الحافظون . وأنتم الحافظون قالوا قال عمر لسعيد وقد أغذاه القمعاق مع ألف فارس قد أنفذت إليك ألفي رجل ورد بمنع انه من العموم ثم معناه مقاوم ألفي رجل قالوا لم تمنع لكان أما لعدم استغراقه أو لكونه صار مجازا وذلك يمنع تخصيص كل عام ورد بأنه امتنع بمجاز خاص وهو قبله المنفى بالدليل المتقدم قالوا قال تعالى الذين قال لهم الناس وأرادهم بن مسعود ولم يعد مستجنا للقرينة قلنا الناس للعهد فلا عموم قالوا صح أكلت الخبز والعصا وشربت الماء والمراد به القليل وليس بمستجن ورد بأن ذلك للبعض المطابق للعهد الذهني مثله في المعهود والوجودى فليس من العموم والتخصيص فى شئ

(المخصص)

متصل ومنفصل المتصل الاستثناء والشرط والصفة والغاية وتدخل بدل البعض وهو مخصص باتفاق وهو الاستثناء فى المعنى وان كان على العكس فى المخرج المبقى كالشرط والصفة أما الاستثناء فتصل منه ونقطع ولا تدخل للقطع فى التخصيص ولا نعرف خلافا فى صحته لغتوانا اختلاف فى كونه حقيقة أو مجازا وعلى الحقيقة قيل متواطئ وقيل مشترك ولا بد لصحته من مقارنة المتصل فى مخالفة الحكمين فقد يكون فى نفي الحكم عن المستثنى مثل ما جاء فى زيد الاعمر او قد يكون لأن المستثنى حكم آخر له مخالفة بوجه مثل ما زاد الامانة قص وما نفع الاماخر مثله فى لكن لأنها تقدر بها ومن ثم لم يقل ما جاء فى زيد الآن العالم حادث ولأن المتصل أولى لم يجعله فقهاء الأمصار على المنقطع الا عند تعذره ومن ثم قالوا فى له عندى مائة درهم الاتوا بما أشبهه الا قيمة توب ولما اتفق فى تقديره بل كن اختلاف فى وجوب حذف الخبر ولزومهم الجملة فيما أتى مما يحتمله يقوى انه ليس بخبر كقوله تعالى آخر الانشقاق لهم أجر غير ممنون ونحوه القائل بأنه مجاز يفهم المتصل من غير قرينة وهو دليل المجاز فى غيره وأيضا لو لم يكن مجاز فيه لم

يشترط مقارنته للحقيقة وهو دليل المجاز واستدل بأن الاستثناء مأخوذ من ثبت عنان
 الفرس والثوب أى نقضه ولا نقض الا فى المتصل وأجيب بأنه مشتق من الثنية كأنه ننى
 الكلام فيه وهو متحقق فيهما ولو سلم فلا يلزم من اشتقاقه باعتباره معنى أن لا يكون حقيقة
 فى معنى آخر كالعين التواطئ بوب العلماء له ثم قسم فدل على التواطئ قلنا كما بوبوا فى اسم
 الفاعل وهو مجاز فى المستقبل باتفاق قالوا الاصل عدم الاشتراك والمجاز فوجب أن يكون
 للمشارك قلنا لا تثبت اللغة بالوازم الماهيات الاشتراك خاصة للمتصل اخراج وخاصة المنفصل
 مخالفة من غير اخراج وأطلق عليها ما الأصل الحقيقة وأجيب بأن الأصل عدم الاشتراك
 ولو سلم فاذا ثبت دليل المجاز بطل ذلك والا فلا يثبت مجاز ولو سلم فلا نهما اشتراك فى المخالفة
 وأما محاده فلى القول بالتواطئ ما دل على مخالفة بالا غير الصفة وأخواتها وعلى انه مشترك
 أو مجاز لا يجتمعان فى حد فيقال فى المنقطع ما دل على مخالفة بالا غير الصفة وأخواتها من غير
 اخراج وأما المتصل فقال الغزالي قول ذو صيغ مخصوصة محصورة دال على أن المذكور به
 لم يرد بالقول الأول رقد أو رد على طرده التخصيص بالشرط والوصف بالندى والغاية ولا يرد
 الأولان وعلى عكسه جاء القوم لازيد او نحوه فانه ليس بندى صيغ وأضافان كل مذكور
 بالاستثناء المتصل مراد بالقول الأول على ما سيأتى وقيل الاستثناء اخراج بهض الجملة من
 الجملة بالا أو ما يفهم تمامها وأو رد على طرده قام القوم ولم يقم زيد فانها قامت مقام الا
 وأجيب بأن الا للاخراج بخلاف هذا وقيل لفظ متصل بجملة لا يستقل بنفسه دال على أن
 مدلوله غير مراد بما اتصل به ليس بشرط ولا صفة ولا غاية وأو رد على طرده نحو قام القوم
 الاريد وما قام القوم بل زيد وعلى عكسه ما جاء لازيد فانه لو أسقطه يكن الباقي جملة وان
 مدلول كل استثناء متصل مراد بالأول وأضافان الشرط والصفة يدلان على أن مدلولهما
 هو المراد ولا حاجة الى الاحتراز عنهما والاولى اخراج بالا وأخواتها وقد اختلف فى تحقيق
 مدلول المفردات فى الاستثناء المتصل ولا أكثر على أن المراد بعشرة ونحوها فى عشرة لا
 لاثنتي عشرة والثلاثة قرينة لذلك كالتخصيص بغيره وقال الفاضل عشرة الاثلاثة بازاء
 سبعة كاسمين وضع المسعى واحداً أحدهما مركب والآخر مفرد وقيل المراد بعشرة عشرة
 باعتبار الافراد ثم أخرجت ثلاثة بالاسناد بعد الاخراج فلم يسند الا الى سبعة وهو الصحيح لنا أن
 الأول غير مستقيم للقطع بأن من قال اشتريت الجارية الانصفها يرد استثناء نصفها من نصفها
 ولأنه كان يتسلسل ولأن الضمير عائدة على الجارية بكما لهما قطعاً ولا جماع العربية على أن

الاستثناء اخرج بعض من كل ولا بطل النصوص والعلم بأن انسقط الخارج فعلم أن المسند اليه ما بقى والثاني كذلك للعلم بأنه خارج عن قانون اللغة اذ ليس في كلامهم مركب من ثلاثة ولا مركب غير مضاف، عرب الأول ولا متناع اعادة الضمير على جزء الاسم في مثل اشترت الجارية الانصفها ولا جماع العربية الى آخره قال الأولون لا بد أن يراد بعشرة كمالها أو سبعة والأول باطل للعلم بأنه ما أقر الاربعة فيتعين الثاني وأجيب بأن الحكم بالاقرار باعتبار الاسناد ولم يسند الابدع الاخراج قالوا لو كان المراد عشرة امتنع من الصادق مثل فلبت فيهم ألف سنة الا خمسين عاما لما ينزم من انبات لبث الخمسين ونفيه وأجيب بأن الحكم باللبث كالحكم بالاقرار القاضي اذا بطل أن يكون المراد عشرة وبطل أن يكون سبعة تعين أن يكون الجميع لسبعة وأجيب بأنه عشرة أخرجت ثلاثة وأسند بعد الاخراج الى سبعة واذا تحقق ذلك في ألفاظ العدد والنصوص فغيرها، منها من عام وغيره باتفاق وقد تبين أن الاستثناء على قول القاضي لا يخص وعلى المختار يخص من حيث بين أن المسند اليه بعضه وغير تخصيص من حيث أن المراد به الجميع فلذلك لا يكون مجازا وعلى الأكثر تخصيص لأنه أطلق لفظ الجميع لبعضه في الافراد والاسناد معا وما يساق من صور الاستثناء لبيان كونه متصلا أو منقطعا عنها فمجدوا الالبس كان من الجن قيل منقطع لأنه أخبر به من الجن فدل على انه منقطع ولأنه مخلوق من نار والملائكة من نور ولأنه ذرية ولا ذرية للملائكة وأجيب بأنه حكم بعضيائه والامر للملائكة وقوله من الجن قال ابن عباس من الملائكة نسل يقال لهم الجن أولأن المعنى كان من مشبهى الجن ولا بعد أن يكون بعضهم من نار وأن يكون لبعضهم ذرية فان قلتم لاناث فيهم بدليل وجعلوا الملائكة قلنا يجوز أن تتوالد مع غيرهم ونها قوله فانهم عدوا الى إرب العالمين والضمير للأصنام وأجيب بأنه ضمير ما كانوا يعبدونه وهو الله تعالى والأصنام ومنها ما لهم به من علم الاتباع الظن وليس اتباع الظن من العلم واعترض بأن العلم يطلق على الظن متواطئا فيعم اتفاقا أو مجازا وحقيقة بدليل فان علمتوهن مؤمنات فيسم على قول حقيقة وعلى الآخر مجازا ورد بعد تسليمه بأن المستثنى اتباع وأما قوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثبا . إقلا سلا ماسلاما . والآن تكون تجارة . ولا هم ينقضون إلا رحمة فواضح في المنقطع وأما قولهم في قول النابتة * وما بال رب من أحد إلا الوارى * إنه متصل لأن أحد اللادمين وميزهم بدليل رأيت أحدا الممارين فضعيف وكذا قولهم في ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب

انه متصل لأن قول السيف عيب العلم بأنه لم يرد ذلك

﴿مسئلة﴾ شرط الاستثناء الاتصال لفظاً وما في حكمه كقطعه بتنفس أو سعال وشبهه وعن ابن عباس بصح وان طال الزمان شهراً وقيل يجوز بالنية من غير تلافظ كال تخصيص بغيره وحل بعضهم مذهب ابن عباس عليه له ربه وقيل أصبح انفصاله في كتاب الله خاصة لنا انه لو صح لم يقل صلى الله عليه وسلم فلي كفر عن يمينه معينا لأنه لا حث عليه بالاستثناء مع كونه أسهل فكان ذكره أولى وكذلك جميع الاقرارات والطلاق والعنق وأيضا فانه يعلم أنه لو قال عندى عشرة ثم قال بعد شهر الا واحد لم يعد منتظما كالنمرط وكذلك المعة والمال ونحوها باعتبار اللفظ وأيضا فانه يؤدى الى أن لا يعلم صدق ولا كذب قالوا قل صلى الله عليه وسلم والله لأغزون قربشا ثم سكمت وقال بعده ان شاء الله ولولا صحته لم يقبل قلنا يحمل على السكوت العارض بما تقدم جمعا بين الأدلة قالوا سأله صلى الله عليه وسلم اليهود عن لبث أهل الكهف فقال غدا أجيبكم فتأخر الوحي بضعة عشر يوما ثم نزل ولا تقولن لشيء فقال ان شاء الله قلنا يحمل على معنى أذكر ربى ان شاء الله كما يقال لك افعل كذا تقول أفضل ان شاء الله قالوا قل ابن عباس بصحته وهو عر بى فقوله متبع قلنا تأوله على انه أصبح ان تقدمت النية جمعا بين الأدلة قالوا أصبح كالنسخ والتخصيص والكفارة قلنا قياس ولو سلم فالفرق أن النسخ واجب التأخير والتخصيص بيان المراد والكفارة رافعة لاسم الحث لانفى الحث

﴿مسئلة﴾ الاستثناء المستغرق باطل باتفاق والأكثر ان على جواز المساوى والأكثر وقالت الحنابلة والقاضى فى أحد قوليه بمنعها وقال ابن درستوبه والقاضى أيضا بمنعها فى الأكثر خاصة وقيل ان كان العدد صريحا اعتبر الأكثر والا لم يعتبر وقيل يمتنع فى العقد الصحيح كمائة الا عشرة بخلاف خمسة لان ابن عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين والناوون أكثر بدليل ومأ كرا الناس ولو حصدت يؤمنين ولا يجدا أكثرهم شاكرين والمساوى أولى واعترض بأنه لا يثبت له هذا الاصل بالمحمل فانه يجوز أن يكون منقطعا وأجيب بأنه اذا ثبت أن الأول أعم وجب الاتصال والام يثبت متصل أبدا لا لاحتمال وأيضا قوله كلكم جائع الامن أطعمته والاعتراض والجواب كالأول فان قيل جاز لأن العدد غير صريح قلناه مذهب غير معروف لمعتبر وأيضا فان فقهاء الأمصار على انه لو قال عشرة الا تسعة لم يلزمه الادهم واعترض بأنه بناء على هذا المذهب وأجيب بأنه لو لا ظهور رد ما

اتفقوا عليه عادة المشترط الأقل مقتضى الدليل منع الاستثناء لأنه انكار بعد إقرار غيرنا
خالصناه في الأقل تغليبا للأكثر فبقى ما عداه على الأصل وأجيب بمنع أنه انكار بعد إقرار
لأنها جملة واحدة لما سبق من أن الاسناد بعد الإخراج بل الأصل قبوله لا مكان صدق المتكلم
ولو سلم فاعصير اليه بالدليل قالوا عشرة الأنسعة ونصف وثلاث درهم مستقيم ركيب بخلاف
عشرة الأدرهما وأجيب بأنه لو سلم استقباحه لم يمنع من صحته كعشرة الأدانقا ودانقا
الى عشرين

مسئلة * اذا تعقب الاستثناء جملة متعاقبة بالواو فقالت الشافعية يرجع الى الجميع
وقالت الحنفية الى الآخرة وقال القاضي والغزالي وغيرهما بالوقف وقال الشريف المرتضى
بالاشتراك وقال أبو الحسين ان تبين استتلال الأولى عما بعدها يميني عن الأضراب
فلا آخرة مثل أن يحتلها نوعاً وأما وليس الثاني ضميره أو حكماً غير مشتركين في غرض والا
فراجع الى الجميع والختار ان يظهر الانقطاع فلا تحران يظهر الاتصال فله جميع وان
أشكل فالوقف لنا أن الاتصال يجعلها كالشيء الواحد والانقطاع يجعلها كالأجانب
والاشكال يشكك القائل بالجميع مطلقا العطف بصير المتعدد كما مفرد فلا فرق بين أضرب
الجماعة الذين قتلوا وسرقوا وزنوا إلا من تاب وبين الذين منهم قتلة وسراة وزناة والجواب
ان كان بينهما فرق فلا بد من جامع للاشتراك فيكون قياسا ولا فهمما واحدا وهو باطل قالوا
لو قال والله لأأكلت ولا نربت ولا ضربت ان شاء الله عادا الى الجميع والجواب ان هذا
شرط للاستثناء فان ألحق به فقياس وهو ممتنع ولو سلم فالفرق ان الشرط مقدر بتقديمه بخلاف
الاستثناء ولو سلم أنه استثناء فلقرينة الاتصال وهي اليمين على الجميع قالوا لو كرر الاستثناء
في كل جملة قبل الأخرى عدم مستقبها قلنا عند قرينة الاتصال خاصة ولو سلم فلما فيه من
الطول مع إمكان الإكداء من الجميع قالوا صالح الجميع وحمله على البعض تحكم كالعلم قلنا
كونه صالحا لا يوجب ظهوره فيه كالجعل المنكر قالوا وقال له على خمسة وخمسة الاستة عاد
الى الجميع قلنا ليس هذا بحمل ولو سلم فلضرورة حمله على الاستقامة القائلون بأنه لا آخرة
آية القذف لم يرجع الى الجملتين اتفاق قلنا الدليل دل عليه وهو حق الأدب ولذلك عادا الى غيره
قالوا وقال له عندى عشرة الأربعة الا اثنين لزمته ثمانية قلنا ليس بجملتين وأيضا فإنه
لا يستقيم رجوعه الا الى أحدهما فكان الآخر أولى الآن يتعذر فيرجع الى الأول مثل عندى
عشرة الا اثنين الا اثنين قالوا الجملة الثانية حائلة فكان كالسكوت قلنا هذا لو يكن الجميع بمثابة

الجملة قالوا حكم الأولى بكلام متيقن والرفع شكوك فلا يراضه قلنا إذا جاز أن يكون للجميع فلا يبين وأيضا فإن الجملة الآخرة كذلك لجواز رجوع الاستثناء إلى الأول بالدليل قالوا الاستثناء يجب رجوعه إلى ما قبله لعدم استقلاله وما وجب للغرورة تقييد بقدرها وما يليه أولى لأنه المتحقق ولأنه الأقرب كما في الضمان قلنا يجوز أن يكون وضعه للجميع فلا تقييد كالشرط والصحة عند الأكبر ولهذا لو قام دليل على الجميع اعتبر ارجاعا القائل بالاشتراك حسن الاستفهام فدل أنه مشترك وأجيب بأنه يجوز أن يكون لعدم المعرفة بما هو حقيقة فيه ولو سلم العلم برفع الاحتمال قالوا أطلق عليه وعلى الجميع والاصل الحقيقة قلنا والاصل عدم الاشتراك للاختلال قالوا لو قل ضربت ربدا وعمر يوم الجمعة كان للجميع قلنا ليس بجمل

مسئلة لا إنشاء من الاثبات نفى وبالعكس خلافا لأبي حنيفة لنا لو لم يكن كذلك لم يكن لا اله الا الله توحيداً وهو توحيد بالاجماع وذلك مستلزم لاثبات دلوا لو كان كذلك للزم من صحة العلم الابدية ولا صلاة الا بظهور ولا صيام الابدية من الدليل بكون العلم عند الحياة والصلاة بمجرد لطهارة وهو باطل باتفاق والجواب أن الحياة لا تسخر جازم لعلم فثبت ببقائه وإنما أراد أنه لا يجب ذلك اليوم بمبوتها مستعادم لنفى على الاصل ولا بد من وجود الشرط وجود شرط وإنما اشكل في انفي الأعم لتعذر تحقيقه فمأورا ذلك اد لا يستقيم نفى جميع صفات الصلاة المعبرة إذا حصلت مع الظهور فيه والجواب أنه مثل ما زيد العالم ونحوه مما يستثنى من الأحكام العامة لأن المحكوم عليه والاستثناء من الأحكام العامة المقدرة الغرض به إبطال الحكم على التحقيق وكان أصله إيماناً على معنى لمبابة، كأن فائلاً قال ما زيد عالم فاقبل مزيده العالم وأما على معنى ان ذلك أكدها وقول بعضهم أنه قطع غير مستقيم فإنه مفرغ باتفاق فكل من مع متصل وذلك بتجربته على الاستثناء

في التخصيص بالشرط

قال الغزالي الشرط مالا يوجد المشروط ودره ولا يدم أن يوجد - وجوده وأورده دور لأن المشروط مشتق من الشرط وأورد على طرده جزء السبب وفيل ما يقف بأمر المؤثر عليه وأورد على عكسه لمبابة العديمة فأنها شرط في العلم ولا تأثير ولا مؤثر والأدنى ما يستلزم فيه نفى أمر على غير جهة السببية وهو عقلي كالمبابة العلم والار ذو سري كالمصهار

للصلاة والاحسان للرجم والى غيرهما مثل أنت طالق ان دخلت الدار وأكرمته ان أكرمك وتسمى هذه الصيغة ونحوها شرطا وجوابها جزاء وان كان استعمالها في السببية غالبا وانما استعملت في الشرط الذي لا يبق للسبب سواء مثل أنت طالق ان دخلت الدار فلذلك يخرج بها مال الولا هي لدخل لغة فتقول أكرم بني تميم ان دخلوا الدار فلولا الشرط لعم الجميع مطلقا فقصره الشرط على الداخلين وقد يتعدان وقد يتعدان على الجمع وعلى البدل فيجىء أو أو أو ما فيه ثلاثة كل واحد منها مع الثلاثة يكون تسعة وذلك واضح والشرط كالاستثناء فيما ذكر من الاتصال وكان قياسه أن يكون صدر الجملتين لأنه قسم من الكلام كالاستفهام والنفي ومن ثم قال الاكثر ان مات تقدم على سبيل الاخبار والجزاء محذوف والحق أنه لما كان جملة عموم لمعاملة المستقل فان عني الاكثر ان مات تقدم ليس جزاء لفظا فسلم وان عنوانا معنى فنناد في معلوم واذا تعقب الشرط جلالته تعاقبه فقد نقل عن الشافعي وأبي حنيفة عوده الى الجميع والحق انه كالاستثناء والمختار كالمختار

﴿ التخصيص بالصفة ﴾

مثل أكرم بني تميم الطوال فقصرته الصفة على الطوال وعود الصفة الى ما يليها أو الى جميع ماتقدم كالاستثناء

﴿ التخصيص بالغاية ﴾

مثل أكرم بني تميم الى أن يدخلوا الدار فقصرته الغاية على غير الداخلين وقد تكون هي والمقيد بها متعددين ومتعديدين كالسبعة في الشرط وعود الغاية الى ما يليها أو الى جميع ماتقدم كالاستثناء

﴿ التخصيص بالمنفصل ﴾

﴿ مسألة ﴾ الجمهور على جواز التخصيص بالعقل لنا الله خالق كل شيء وهو على كل شيء قدير والعقل قاض ضرورة بانتهاله كون القديم الواجب بذاته مخلوقا ومقدورا وأيضا والله

على الناس حج البيت ومن لا يفهم غير مراد بنظر العقل واعترض بان الصبي والمجنون
المخاطب باروش الجنائيات وقيم المتلفات والاجاع على صحة صلاة الصبي وحجه فلا يخرج
نظر العقل وأجيب بان تعلق الحق بالمأخوطة لا يتعلق بهم وما خطاب وجوب الأداء
متعلق بالولي دونه وأما صحة صلاته وحجه فان كان لا يفهم فقد تقدم استحالة خطابه وان كان
يفهم فمسئلة أخرى قالوا لو كان تخصيص ما لمعت ارادته لغة ولا يصح ذلك لعقل قلنا التخصيص
للفرد وتصح ارادة الجميع ومناسب اليه مانع من ارادته هنا وهو معنى التخصيص قالوا لو كان
مخصصا لكان متأخرا لانه يبين قلنا لكان متأخرا لانه وهو كذلك لانه لا يوصف بذلك قبله وأما
ذاته فلا قالوا لو جاز بالعقل لجاز النسخ به لانه يبين قلنا النسخ اما بيان مدة الحكم وإما رفع
الحكم وذلك محجوب عن العقل قالوا تعارض دليل الشرع والعقل قلنا تعارض القطعين
محال فيجب تأويل المحتمل لاستحالة ابطال القطعي

مسئلة * يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب خلافا لبعضهم وقال أبو حنيفة والقاضي
والامام بالتخصيص ان كان الخاص متأخرا فان تقدم فالعام ناسخ فان جهل نساقط فيرجع الى
دليل آخر وقال بعض الحنفية ان تقدم فالعام ناسخ والا فالتخصيص لنالو لم يجز لم يقع وقوله
وأولات الاحمال محض لقوله والذين يتوفون منكم وكذلك والمحسنات من الذين مخصص
لقوله ولا تنكحوا المشركات وأيضا فإنه لو لم يخصص لبطل القاطع بالمحتمل والعقل يقضى بان
ذلك باطل قالوا تعارض دليلان شرعيان فكان الثاني ناسخا والحواب أنه ان احتمل
النسخ فالتخصيص أولى لا ورمها انه أغاب فكان أظهر تقدم الخاص أو تأخر ومنها ان الدفع
أقرب من الرفع ومنها ان ما يتوقف عليه النسخ أكثر قالوا لو كان نالاف قوله لتبين للناس ما نزل
اليهم قلنا معارض بقوله تينا لكل ذي والحق ان الجميع على لسانه فهم يبين بالكتاب
تارة وبالسنة أخرى القاضي اذا جهل أمكن تقدم الخاص فيكون منسوخا وتأخره فيكون
مخصصا ولا ترجح فوجب التساقط قلنا يترجح التخصيص بما تقدم الحنفية اذا تقدم الخاص
نحو لا تقتل زيدا المشرك ثم ورد العام يقتل المشركين تضمن قتل زيد فصار مثل لا تقتل
زيدا يقتل زيدا وهو معنى النسخ قلنا وكذلك لو تأخر التحقيق ان التخصيص يخرج عن
التضمن قالوا لو كان مخصصا لكان بيانا وليس ببيان لاحتمال النسخ فلما يكتفى في البان
الظهور وهو حاصل قالوا قال ابن عباس كنا نأخذ بالاحداث فالاحداث والعام مفروض
التأخر فوجب الاخذ به قلنا يحتمل على ما لا يحتمل التخصيص جمعا بين الادلة

﴿مسئلة﴾ الجمهور يجوز تخصيص السنة بالسنة خلافا لشرذمة لئليس فيادون خسة
أوسق صدقة مخص لقوله فيما سقت السماء العشر وأيضا لولم يخصص لبطل الاقوى
بالاضعف وأيضا للدليل العقلي المتقدم قبلها قالوا قال لتبين للناس ما نزل اليهم قلنا لا يمنع
ذلك بيان السنة وألان الجميع منزل على لسانه قال وما ينطق عن الهوى

﴿مسئلة﴾ الجمهور يجوز تخصيص السنة بالقرآن لتأنيبا نالكل شئ فدخلت السنة
وأيضا للدليل العقلي المتقدم قالوا لتبين للناس وأجيب بما تقدم قالوا المبين أصل والبيان
تبع قلنا ليس بل لازم فقد بين القرآن بالقرآن وللسنة بالسنة

﴿مسئلة﴾ يجوز تخصيص القرآن بالسنة المتواترة باتفاق وأما خبر الواحد فلا ثمة الأربعة
على الجواز وقال ابن أبان يجوز ان كان قد خص بدليل قطعي والافلا وقال الكرخي ان كان
قد خص بدليل منفصل وقال القاضي بالوقف لنا ان الصحابة خصوا وأحل لكم ما وراء ذلكم
بقوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها وقوله يوصيكم الله بقوله لا يرث القاتل ولا الكافر من
المسلم ولا المسلم من الكافر ونحن معائش الانبياء لا نورت وقوله وأحل الله البيع بالنهي عن بيع
الغرر وغيره وقوله والسارق والساقة بقوله لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا وذلك كثير ولم
يسمع بنكير فان قيل ان كانوا أجمعوا فالتخصيص بالاجماع لا بالسنة والافلا دليل قلنا اجمعوا
على تخصيصها باخبار الآحاد واستدل بالدليل العقلي المتقدم ولا يتوى اذ لا قطع ولا قوة قالوا
رد عمر حديث فاطمة بنت قيس انه لم يجعل لها سكنى ولا نفقة لما كان مخصا له وله اسكنوهن
ولذلك قال كيف نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأه لا ندرى قلنا رده ليردده في صدقتها
ولذلك قال لا ندرى أصدقت أم كذبت ولو كان مردودا لتخصيصه ما عله بذلك قالوا الخبر
ظني والعام قطعي وزاد ابن أبان والكرخي ولم ينفه بالنجوز قلنا قطعي في السند لا في
الدلالة والخبر بالعكس فكان العمل به أولى جمعا بين الدليالين النفاضي كل منهما قطعي من
وجه ظني من وجه فوجب التوقف قلنا يرجح بأن الجماع أولى من الابطال

﴿مسئلة﴾ الاجماع يخص القرآن والسنة لما ثبت من تنصيف آية القذف على العبد
والدليل القطعي والتخصيص في التحقيق لما تضمنه من النص المخصص كما اذا عملوا بخلاف
النص الخاص فانه يتضمن ناسخا

﴿مسئلة﴾ القائلون بالعموم والمفهوم يجوز عندهم تخصيصه كما لو قال كل من دخل داري
فاضرب به ثم قال ان دخل زيد فلا تقل له أف وكذلك لو قال في الانعام الزكوة ثم قال في الغنم

السائمة الزكاة لانه عندهم دليل شرعى خاص فكان العمل به أولى جماعين الدليلين فان قيل يعارض خصوصه قوة العام قلنا يرجح بأن الجمع أولى من الابطال

﴿ مسألة ﴾ فعل الرسول صلى الله عليه وسلم على القول بأنه حجة يخص به العموم كالأول قال الوصال أو الاستقبال عند الحاجة أو كشف الفخذ حرام على كل مسلم ثم فعل فان لم يثبت وجوب الاتباع فهو تخصيص له وان ثبت بدليل خاص كان نسخا و بدليل عام المختار تخصيصه بالأول وقيل العمل بالعمل أولى وقيل بالوقف لنا ان دليل الاتباع أعم فكان العمل بهما أولى قالوا العمل بالفعل أولى لأنه خاص قلنا لفعل لادلالته والفرض ان دليل العمل به عام

﴿ مسألة ﴾ الجمهور انه اذا علم صلى الله عليه وسلم لم يفعل مخالف للعموم فلم ينكره كان مخصصا للفاعل فان تبين انه لمعنى حل عليه موافقه اما بالقياس واما بقوله حكى على الواحد لنا لو لم يكن جائزا لم يسكت عن انكاره واذ اثبت دليل الجواز وجب التخصيص جماعين الدليلين وان لم يتبين فالمختار العمل بالعموم فماعد الفاعل اما لتعذر القياس أو تخصيص القول حكى على الواحد جماعين الادلة

﴿ مسألة ﴾ الأكران مذهب الصحابي على خلاف العموم لا يكون مخصصا وان كان هو الراوى خلافا للحنفية والحنابلة لنا العموم حجة ومذهب الصحابي ليس بحجة فلا يكون تخصيصا قالوا مخالفة الصحابي لا تكون الادليل والاوجب تفسيره وهو خلاف الاجماع فيجب التخصيص جماعين الدليين قلنا الدليل في ظنه رماطه المجتهد دليلا لا يكون دليلا على غيره بظنه فلا يكون تخصيصا الدليل منفق عادة ولذلك جاز مخالفة صحابي آخر له باتفاقى قالوا لو كان ظنيا لبيده قلنا ولو كان قطعيا لبيده وأيضام يحف على غيره

﴿ مسألة ﴾ الجمهور على ان العادة في تناول بعض خاص لا يكون مخصصا للعموم خلافا لأبي حنيفة كما قال حرمت الربا في الطعام وكان عاذتهم تناول البر انما ن للفظ عام لفعة وعرفا فوجب التمسك به حتى يثبت تخصيصه قالوا كما يخص النذابة بالعرف بذوان لاربع والنقبة بالغالب في البلد وجب تخصيص ذلك قلنا ذاك لتخصيص الاسم بذلك المسمى عرفا بخلاف هذا فان العادة تناولته لافي غلبة الاسم عليه حتى لو غلب الاسم هنالك كان كذلك بل لو غلب الاسم على خلافه نلرج المعتاد تناوله قالوا وقال استترى لحما والعادة تناوله الضأن لم يفهم سواء قلنا تلك قرينة في المطلق والكلام في العموم

﴿مسئلة﴾ الجمهور على أن الخاص اذا وافق حكم العام لا يكون مخصصا خلافا لأبي ثور
كقوله أيما اهاب دبح فقد طهر وقوله في شاة ميمونة دباغها طهورها لنا أن موجب
التخصيص منتف وهو نذر العمل بهما فوجب العمل بهما قالوا المفهوم خصص العموم كما
سبق قلنا هذا من قبيل مفهوم اللقب وهو مردود

﴿مسئلة﴾ المختار أن رجوع ضمير العام لبعض ليس بمخصص وقال الامام وأبو الحسين
مخصص وقيل بالوقف كقوله والمطلقات تترى بمن ثم قال وبهولتن والضمير للرجعيات لنا
انهما اللفظان فلا يندم من خروج أحدهما عن ظاهره خروج الآخر قالوا في تخصيص الثاني
مخالفة الضمير وأجيب بأنه كعادة الظاهر الوقف لا بد من خروج أحدهما خاصة لأننا اذا
خصصنا الاول فالثاني على ظاهره فيتعارضان فالوقف وأجيب بظهور العموم فهما فالو
خصصنا الاول خصصناهما ولو سلم فدلالة المظهر أقوى

﴿مسئلة﴾ المقول عن الأئمة الاربعة والاشعري وأبي هاشم وأبي الحسين جواز تخصيص
العموم بالقباس وقال ابن سريج ان كان جلبا وابن أبان ان كان العام مخصصا وقيل ان كان
الاصل مخرجا والجبائي على تقدم العام مطلقا والقاضي والامام بالوقف والمختار إن ثبتت العلة
بنص أو إجماع أو كان الاصل محل تخصيص خص به والا فاعتبر القرائن في آحاد الوقائع بما
يظهر بهما من ترجيح خاص القياس والافعموم الخبر لنا انما اذا كانت كذلك تنزل منزلة النص
الخاص وكانت مخصصة جمعا بين الدليلين كما سبق واستدل انما اذا كانت مستنبطة فاما أن
تكون راجحة على العام أو مرجوحة أو مساوية والمرجوح والمساوي لا يخصص و وقوع
احتمال من اثنين أقرب من واحد معين وأجيب ان هذا بعينه يجري في كل تخصيص وقد
رجحتم بالجمع بينهما كما سبق واستدل الجبائي لو خصص به لزم تقديم الأضعف في الظن بما تقدم
في خبر الواحد المخالف للقياس من أن الخبر يجتهد فيه في أمرين الى آخره وأجيب بما أجيب
وبأن ذلك عند ابطال أحدهما وهذا اعمال لهما بالزام تخصيص السنة للكتاب والمفهوم لهما
واستدل بتأخيرها في حديث معاذ ونصويه وأجيب بأنه آخر السنة عن الكتاب ولم يمنع من
ذلك للجمع بين الدليلين واستدل بأن دليل العمل بالقياس الاجماع ولا إجماع عند مخالفة
العموم وأجيب بأن المؤثرة وعمل التخصيص يرجعان الى الأصل لقوله حكى على الواحد
وماسواه ان ثبت رجحان الظن وجب اعتباره للقطع بأنه المعتبر كما ذكر في الاجماع الظني والا
فالعمل بالعموم وقد علم بذلك متمسك المخصصين في التخصيص والمعممين الواضعية تعارض

الامر ان فوجب الوقت وأجيب بأن الاجماع على العمل بأحدهما فالوقت خلاف الاجماع
وأجيب بأنهم لم يجمعوا على وجوب العمل بأحدهما وإنما عمل كل فريق بأحدهما معينا
فالمخالف خالف كلا في غير ما خالف فيه الآخر وهذه المسئلة ونحوها قطعية عند القاضي لما ثبت
من القطع على العمل بالراجح من الامارات ظنية عند قوم لان الأدلة فيها لا تعيد قطعاً

*(المطلق ، المقيد) *

فالمطلق ما دل على شائع في جنسه فتخرج المعارف ونحو كل رجل لا تستغراقها وكذلك النكرة
في سياق النفي وفي كونه معرفة نظر والمقيد بخلافه و يطلق المقيد على ما أخرج من شياع
بوجه كربة مؤمنة ودينار مصري فيكون مطلقاً من وجه مقيداً من وجه وما ذكر في تخصيص
العموم من متفق ومختلف فيه ومختار جاري تقييد المطلق ويزيد

مسئلة إذا ورد مطلق ومقيد فان اختلف حكمهما فلا يحمل أحدهما على الآخر اتفاقاً ما
مأمورين أو منبهين أو مختلفين اتحد موجبهما أو اختلف الا في مثل قوله في الظهار أعنى ربة
ثم يقول لا تملك ربة كافرة فانه يقيد المطلق بنفي الكفر اتفاقاً وان لم يختلف حكمهما فان اتحد
موجبهما مثبتين حمل المطلق على المقيد لا العكس بياناً لانسخا وفيل نسخ ان تأخر المقيد
فالأول لان في ذلك جمع بينهما لانه لو عمل بالمقيد قبل وروده وبعده كان عاملاً بالمطلق بخلاف
العكس وأيضاً فانه يخرج عن العهدة ييقين وأيضاً فان الامتنال بفعل واحد من الآحاد
الوجودية لم يكن مدلول المطلق لغة بخصوصيته بخلاف المقيد باعتبار التقييد وصرف اللفظ
عن وضعه أبعد من صرفه عن غير وضعه وأما الثاني فلو كان التقييد نسخاً لكان الخصم
نسخاً لانه نوع من المجاز مثله وأيضاً لو كان نسخاً لكان تأخر المطلق نسخاً فلو كان
تقييداً لوجب أن يكون ربة تدل على مؤمنة مجازاً وهو باطل وأجيب أنه لازم لم اد تقدم
المقيد ولازم في المقيد بالسادة والتحقيق ان المعنى ربة من الرقاب فيرجع الى نوع من
التخصيص سمي تقييداً فان كانا نفيين كقوله في الظهار لا تمنق مكتبة بالانتمى مكتبة كافراً
عمل بهما اذ لا تعذريه فان اختلف موجبهما كقوله في الظهار فتحرير ربة وفي السئل الخطأ
فتحرير ربة مؤمنة فقد نقل عن الشافعي حمل المطلق على المقيد فقيل من غير جامع وقال
أكثرهم بجامع وقالت الحنفية لا يحمل والمختار انه ان امت قباس فكخصص العام بالخاص

كما سبق والأفلا الشافعية كلام الله واحد فإذا نص على الإيمان في كفارة القتل لزم في الظاهر وليس بسديد فإنه إن أريد المعنى القائم به فهو وإن كان واحدا إلا أن تعلقاته تختلف باختلاف المتعلقات فلا يلزم من بعلقه بأحد المختلفين بالاطلاق أو التقييد أو العموم أو الخصوص أو غير ذلك تعلقه بالآخر بذلك واللازم أن يكون أمره ونهيه بأحد المختلفات أمرا ونهيا بالجميع وهو محال وإن أريد العبادة فهي متعددة الخفية لا دليل على التقييد والقياس يلزم منه رفع ما اقتضاه المطلق من الامتثال بطلقه فيكون نسخا وهو باطل وأجيب بأنه تقييد لانسح كالتقييد بالسلمية قالوا قياس في الأسباب ورد بالمنع وسيأتي بيانه

﴿ لمجمل ﴾

لغة المجموع وأيضا المحصل وفي الاصطلاح قيل اللفظ الذي لا يفهم منه عند الإطلاق شيء وأورد على طرده المهمل ونحو المستحيل فإنه ليس بشيء وعلى عكسه أنه قد يفهم منه أحد المحامل والفعل المجمل وليس بلفظ كقيامه صلى الله عليه وسلم من الركعة الثانية فإن له دلالة على الجواز لكنها غير ظاهرة لجواز السهو وقال أبو الحسين مالا يمكن معرفة المراد منه ويرد عليه المشترك المبين وما قصد به محار بين أولم بين والأولى ما لم تتضح دلالة وقد يكون في مفرد كالمشرك بالأصالة كالقراء والعين وكالمشترك بالاعلال كالمختار وقد يكون في مركب مثل أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح لتردده بين الزوج والولى وقد يكون لتردد مرجع الضمير وقد يكون لتردد بين العطف والقطع مثل والراسخون وقد يكون لتردد مرجع الصفة مثل زيد طبيب ماهر وقد يكون لتردد بين محامل مجازة بعد تعذر الحقيقة اما بتخصيص مجهول أو استثناء مجهول مثل لا ما يتلى عليكم وقد يكون للتقييد بصيغة مجهولة مثل محصنين والاحصان غير من وقد يكون في الفعل كما تقدم

﴿ مسألة ﴾ الجمهور على أنه لا اجمال في نحو حرمت عليكم الميتة وأمهاتكم وأحلت لكم بهيمة الأنعام خلافا للكرخي وأبي عبد الله البصري لنا القطع بأن من استغفرى لغة العرب علم أن المراد عندهم عرفا في مثله الفعل المقصود من ذلك وهو الأكل في المأكل والشرب في المشروب واللبس في الملبوس والوطء في الموطوء فلا اجمال قالوا لا بد من اضمار فعل لمتعلق الحكم لا سحالة الظاهر وما وجب للضرورة تقييد بقدرها فلا يضم الجميع وذلك البعض غير متضج وهو معنى المجمل وأجيب بأنه متضج في بعض معين بما تقدم

﴿مسئلة﴾ نحقوقوله وامسحوا برؤسكم ليس بمحمل خلافا لبعض المنغية لئانه ان لم يثبت عرف في مثله في صحة اطلاقه على البعض كالك والعاضى وابن جنى فلا اجال لظهوره في الجميع وان ثبت كالشافعية وعبد الجبار وأبى الحسين فلا اجال واستدلال الشافعية بالعرف في نحو مسحت يدي بالمنديل ليس منه لان المنديل هاء آلة والباء للاستعانة وله عرف في الادله ما ذكره بخلاف مسحت وجهى ومسحت وجهى وأما الاستدلال بأن الباء للمتابعة فأضعف

﴿مسئلة﴾ الجمهور لا اجال في نحو رفع عن امتى الخطأ والنسيان خلافا لأبى الحسين وأبى عبد الله ومتبعيه لئان العرف في مثله قطعاً رفع المأخذة والمعاب ميل لشرع فلا اجال وله سقط الضمان اما لانه ليس بعقاب فلذلك وجب في مال الصبي أو تخصيصاً له وم خبر المتابع عليه والتخصيص لا يوجب اجالا قالوا لا بد من اضرار متعلق الرفع وأجيب بأنه مضح بما تقدم

﴿مسئلة﴾ الجمهور لا اجال في نحو لا صلاة الا بطهور ولا بقائمة الكتاب ولا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل لانكاح الابوى وشاهدى عدل خلافاً لعضاضى ومتبعيه لئانه ان ثبت عرف شرعى في اطلاقه على الصحيح من ذلك أو غيره فلا اجال وان لم يثبت فالعرف قض في مثله نفي الفائدة والجدوى مثل لاعلم الا مانع ولا كلام الا ما فادولاطعة لالله فلا اجال ولو قدر أن لا عرف شرعى ولا لنوى فالأولى حمله على نفي الصحة والكامل من وجهين أحدهم ان حقيقة نفي الفعل مطابقة ونفي اللفظ لازم فاذا تعدد المطابقة فالإلتزام أولى والثانى ن مشابهة ما ليس بصحيح ولا كامل للعدوم أقرب من مشابهة نفي أحدهما فان قيل تبارك اللغة بالترجيح قلنا بل اثبات لاحد ثنائى بالعرف في مثله وأما نحو لاعلم ليلية فعرف العلة نفي العائدة كما تقدم خلافاً للمعتزلة قالوا العرف شرعاً فيه يختلف على سواء فى الكمال لانه وفى الصحة أخرى وأجيب بالنوع ولو لم فلا استواء لدرجة بأكبر ما ولا ذلك لا يصارى ليكن الابدليل خاص

﴿مسئلة﴾ الجمهور على ان نحو والسارق والسارقة قطعوا أيديهم ما ليس بمحمل لئان لفظ اليد للجملة العضو الى المنكب حقيقة لقطعنا بصحة اطلاق بعض اليد على ما دونها والقطع لابانة الشئ عما كان متصلاً به حقيقة فلا اجال واستدل لو كان لفظ اليد شركافى الكوع والمرفق والمنكب لرم الاجال وهو على خلاف الاصل وأحب أن اطلق عليها والمجاز

خلاف الاصل واستدل بأنه يحتمل الاشتراك والتواطؤ وحقيقته أحدهما ووقوع واحد من اثنين أقرب من وقوع واحد معين وأجيب بأنه اثبات اللغة بالترجيح وأيضا يلزم أن لا يكون مجمل أبداً قلوا يطلق لفظ اليد على ما ذكر ولفظ القطع على ما ذكر وعلى الجرح فدل على الاجمال فيما قلنا لاجمال مع ظهور الحقيقة قالوا ولم يكن مجملا لم يصحح الى بيان وقد بين بالقطع من السكوع قلنا بيان ارادة جهة المجاز لا يوجب الاجمال

﴿مسئلة﴾ المختار أن اللفظ اذا أطلق ابنى تارة ولمعنيين أخرى ولم يثبت اشتراك ولا ظهور كان مجملا لنا انه مالم يتضح معناه فوجب الاجمال قالوا بما يفيد معنيين أكثر فائدة فالظاهر ارادته لتكثير الفائدة وأجيب بأنه اثبات اللغة بالترجيح ولو سلم فأكثر لفظ الحقيقة ابنى واحد فحمله من الاكثر أظهر فان قالوا أثبتنا أحد المحتملين بالعرف منع العرف في ذلك قالوا يحتمل لاشتراك والتواطؤ وحقيقته أحدهما الى آخره وقد تقدم

﴿مسئلة﴾ المجهور على أن اللفظ الوارد من الشرع رله مجمل في لغوى ومجمل في حكم شرعى مثل الطواف بالبيت صلاة فانه يحتمل كالمصلاة في الطهارة وانه دعاء لغة والاثان فا فوقهما جماعة فنه يحتمل كالجماعة في الفضيلة والجماعة حقيقة ليس بمجمل لنا ان عرف الشارع أن يعرف الاحكام لاموضوع اللغة فكانت قرينة توضح الدلالة فلا اجمال وأيضا فانا قاطعون بأن الشارع لم يبعث لتعريف اللغة فكانت قرينة لمراد الحكم قالوا صلح لها ولم يتضح فكان مجملا قلنا متضح بما تقدم

﴿مسئلة﴾ المختار ان اللفظ الذى له مسمى لغوى ومسمى شرعى على القول به ليس بمجمل ونالنا العز الى ان كان في الالباب فالشرعى وان كان في النبی فمجمل ورابعها وان كان في النبی فاللغوى فالالباب كقولهم وقد دخل على عائشة فقال أعندك نبي فقالت لا فقال انى اذا أصوم والنبي كنيه عن صوم يوم النحر لنا ان عرفه فيه يقتضى ظهوره فيه فلا اجمال لعائل الاجمال يطلق عليه ما لم يتضح رد بما تقدم العز الى الالباب واضح وفي النبی يضعف حمله عليه ظاهر المزوم صحتة فوجب الاجمال وأجيب بأن الشرعى ليس معناه الصحيح وانما معناه الهيئات المخصوصة والا لزم أن يكون دعى الصلاة مجملا وهو باطل الرابع في الالباب واضح وفي النهى الاجماع على نعت رجمه على الصحيح كبيع الحر والحر والمالقيع والمضامين وحبل الحبله والجواب ما تقدم وبزومه أن يكون دعى الصلاة للغوى وهو باطل قطعا وأما ما اشتر من

المجاز حتى غلب على الحقيقة فلا اشكال في ظهوره في المجاز

﴿البيان . المبين﴾

فالبيان يطلق على التبيين وهو فعل المبين وعلى ما حصل به التبيين وهو الدليل وعلى متعلق التبيين وهو المدلول فذلك قال الصيرفي اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي والوضوح وأورد البيان من غير سبق الاشكال وفيه تجور بالحزوت كبر بالوضوح وقال القاضي والاكثر هو الدليل مطافا وقال البصري هو العلم الحاصل عن الدليل والمبين نقيض المجمل وقد يكون في مفرد وفي مركب وفي فعل سبق اجاله أو لم سبق

﴿مسئلة﴾ الاكثر ان الفعل يكون بيانا لنا أنه صلى الله عليه وسلم عرف الصلاة والحج بالعمل وقولهم انما البيان بقوله صلووا وخذوا وأجيب بان ذلك دليل ان الفعل بيان وأيضاً فانقطع عقلا ان مشاهدة الفعل أدل في بيانه من الاخبار عنه وليس الخبر كالمعاينة قالوا العمل تطويل فلوبين لتأخر البيان عن وقت الحاجة مع امكانه قبله وأجيب بانه قد يطول بالفعول أكثر ولو سلم ف تأخر للشروع فيه ولو سلم فتأخيره الى وقت الحاجة جزئ ولو سلم ف المانع ان يجور له لولك أقوى البيانين

﴿مسئلة﴾ اذا ورد بعد المجمل قول وفعل وكل صالح لبيانه فان اتعقوا علم المتقدم فهو البيان لحصوله والثاني تأكيد جهل فاحدهما من غير تعيين وقيل ان كان أحدهما أرجح تعيين تأخيره فيهما لأن المرجح لا يكون تأكيداً وأجيب بان الجمل المستفاد لا يلزم فيها ذلك فإنه يتفق كما لو قال بعد آية الحج ليطف النارن ويسعى مرة واحدة وفعل هو طوافين وعينين فالتخار القول والفعل ندب له أو واجب متقدما أو متأخرا لان الجمع أولى وذل أبو الحسين المتقدم هو البيان ويلزم في تقديم الفعل نسجه مع امكان الجمع أو ترجيحه على القول المتأخر وهو بعيد

﴿مسئلة﴾ التخار لزوم قوة البيان على المبين وقال السرخسي يرم المساواة وهو المسمى بجواز الأدنى لانه لو كان مرجوحاً لزم الغاء الراجح بالمرجوح في العام د حدص والمطلق اذا قيد في التساوى التحكم وأما لجمل فواضح

﴿مسئلة﴾ لا يجوز تأخير الانسان عن وقت الحاجة انما قال على قول ، ن قول بجوار تكليف ما لا يطاق وأما تأخيره عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة فالحجور على - واره والمنذرى والصيرفي وبعض الحنفية على امتناعه والسرخسي على حوار تأخيره في العمل دون

غيره وأبو الحسين مثله في المجمل وأما غيره فيجوز تأخير بيانه التفصيلي لا الاجالي مثل هذا العموم مخصص والمطلق مقيد والحكم سينسخ والجبائي فانه على تأخير النسخ لا غيره لنا فان الله خمسة الى ولذي القربي ثم بين ان السلب للقاتل إما عموماً وإما ذاراً آه الامام وان ذوى القربي بنوه اشهم دون بنى أمية وبنى نوفل فنهض في تأخير التفصيلي والاجالي اذ لم ينقل اقتران اجالي ولو كان لنقل ظاهر امع ان الاصل عدمه وأيضاً قال جبريل له صلى الله عليه وسلم اقرأ قال وما أقرأ فكرر ثلاثاً ثم قال اقرأ بسم ربك واعترض بأنه متروك الظاهر لان الأمر ان كان على الفور فلا يجوز تأخيرها وان كان على التراخي فيفيد جوازه في الزمن الثاني فتأخيرها تأخير عن وقت الحاجة وأجيب بان الأمر قبل البيان لا يجب به شيء على الفور ولا على التراخي وأيضاً قال أقيموا الصلاة ثم بين جبريل ثم بين الرسول وكذلك وآتوا زكوة ثم بين وأيضاً والسارق والسارقة ثم بين المقدار والصفة على تدرج واعترض بان المؤخر التفصيل وبأن الأمر ان كان على الفور الى آخره وأجيب بما سبق فهما وأيضاً المنهى عن المزانية وشكى الانصار بعد ذلك رخص في العرايا ومن استقرى علم ذلك قطعافانه أكثر من أن يحصى ومن العقل لو امتنع لكان لغيره لقطعنا بانه لا ينزمنه محال لذاته ولو كان لغيره لكان لجهل مراد المتكلم من الكلام لعلمنا انه لا يحصل بالبيان سوى علمه بذلك فلو كان لا تمتنع تأخير النسخ لجهل المكلف بذلك واعترض بانه ممتنع لعدم نفس البيان ولذلك لو لم يبين المكلف صح وأجيب بأن مثله في النسخ أيضاً واستدل بقوله أن تذبجوا بقرة وكانت معينة بدليل بين لنا ما هي ما لو نهاو بدليل انها بقرة انها ما وهو ضمير المأثور بهاو بدليل أنه لم يؤمر بتجدد وبدليل المطابقة وأجيب بأنها كانت غير معينة فتكون معينة بدليل قوله بقرة وهو ظاهر في أي بقرة كانت وبدليل قول ابن عباس لو ذبجوا أي بقرة أرادوا لاجزأتهم ولكنهم شددوا فشد الله عليهم وبدليل قوله وما كادوا يفعلون واستدل بقوله ثم ان علينا بيانه ولا يقوى لظهور البيان في الاظهار لفة ولو سلم انه مجاز فلرجوع الضمير الى الجميع وبقوله ثم فصأت ولا يقوى لظهوره في الانزال ولو سلم انه مجاز كما تقدم فكما تقدم وبقوله انكم وما تعبدون فقال عبد الله بن الزبير فقد عبت الملائكة والمسيح فزل ان الذين سبقت لهم منا الحسنى وأجيب بأن ما لا يعقل ونزول ان الذين زياد بيان وبقوله انما هلكوا أهل هذه القرية وقد أخبروا حسب ما أمروا قالوا بعد سؤال ابراهيم لننجينه وأهله وأجيب بأنه مبين بقولهم ان أهلها كانوا ظالمين وذلك لا يعد تأخيراً كالاستثناء واستدل بأنه لو كان ممتنعاً لكان لذاته أول غيره وكل منهما يعرف بضرورة أو نظير

وهو منتف وعورض بأنه لو كان خبرا لم يكن إلى آخره عبد الجبار تأخير بيان المجل تأخير بيان صفة العبادة وذلك ليحل بفعل العبادة في وقتها ليجعل بمقتها بخلاف النسخ فإنه لا يحل بذلك وأجيب بأن وقتها وقت بيانها لا قبله فلم يحل بها في وقتها وقال أيضا تأخير بيان التخصيص مما يوجب الشك في كل شخص في مراد المتكلم بخلاف النسخ وأجيب بأن ذلك على البدل وتأخير بيان النسخ مما يوجب الشك في الجميع فكأن أجدر وقال أيضا تأخير بيان التخصيص يومهم أمر لازم وتأخير النسخ لا يومهم إلا ما لا بد له منه به أو بغيره وأجيب بأن خروج الجميع خروج كل بعض أيضا المانع تأخير بيان المجل لو جاز لحاز الخطاب بما يضعه مع نفسه وذلك غير مفيد وأجيب بأن فائدته علمه أنه مخاطب بأحد مدلولاته المفهومة منه فيعتقد وجوبه ويعزم على الفعل فيطيع أو على الترك فيعصى بخلاف الآخر المانع تأخير بيان الظاهر في غير ظاهره لو جاز لكان أمالي مدة معينة وهو تحكم ولا يقل به أو إلى الأبد فيزعم منه المخالفة للمراد وأجيب إلى مدة معينة عند الله وهو الوقت الذي يكون مكلفه وأيضاً لو جاز لكان مخاطباً ولو كان لكان فهماً لأنه معناه فاما أن يفهمه نظايره فجهاله وأما الملبين فتعدد وأجيب بأنه يجري في المنسوخ لأنه ظاهر في الدوام والجواب أنه يفهمه الظاهر مع جواز التخصيص عند الحاجة فلا جهالة ولا حالة

﴿ مسألة ﴾ المانعون اختلفوا في جواز تأخير صلى الله عليه وسلم تبليغ الأحكام إلى وقت الحاجة والمختار الجواز لعلمنا أنه لو صرح به لم يلزم منه محال ولعله أوجب ذلك عليه لاصحّة قالوا قال بلغ ما أنزل إليك من ربك وأجيب بعد التسليم أن الأمر للوجوب وعلى الفور لمهوره في لفظ القرآن

﴿ مسألة ﴾ المانعون اختلفوا في جواز إسماع المكلف العام دون إسماع المخصص الموجود والمختار الجواز لنا أن تأخير إسماعه مع وجوده أقرب من تأخير مع عدمه وأيضاً ضد وقع فإن فاطمة سمعت بوصيكم الله ولم تسمع نحن معاشر الأنبياء لا نورت وكذلك سمع الصحابة اقتلوا المشركين ولم يسمع أكثرهم سنواهم سنة أهل الكتاب إلا به مدحهم وذلك كثير

﴿ مسألة ﴾ المجوزون اختلفوا في جواز بيان بعض دون بعض والمختار جوازه لنا ما ندم في العقلي وقوله والسارق والسارقة بين الثياب والشبهة والحرز على التدريج اقتلوا المشركين بين إخراج الذمة ثم العبد ثم المرءة على التدريج وآية الميراث أخر صلى الله عليه وآله للعائلي

﴿ دلالة غير صريح الصيغة ﴾

وهو ما يلزم منه فإن كان مقصودا للتكليم وتوقف صدق المتكلم أو صحة الملفوظ به عليه عقلا أو شرعا فدلاله اقتضاء مثل رفع عن أمتي الخطأ . لا صيام . لا عمل الابنية . ومثل واسئل القرية ومثل اعتق عبدك عني ألف فإنه يستدعي تفدير الملك ضرورة توقف العتق شرعا عليه وإن لم يتوقف ما تقدم عليه فإن كان مفهوماً في محل يتناول اللفظ والنطق بقرينة قتيبه وإيماء كما سيأتي والافدالة المفهوم وإن كان غير مقصودا للتكليم فدلالة الإشارة مثل النساء ناقصات عقل ودين حليل وماتقص دينهن قال نمكث احدهن شطردهرها لا تعلق فليس مقصود المتكلم بيان أكثر الحيض وأقل الطهر ولكنه لم يزل منه لأنه ذكر شطر الدهر مبالغة في نقصان دينهن فلو كان الحيض أكثر لاقضت المبالغة ذكره وكذلك قوله وحله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وكذلك قوله أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم يلزم منه أن من أصبح جنباً لم يغسل صومه وليس مقصوداً ومثله فالآن بأشروهن مع قوله حتى ينبين لكم

* المفهوم *

مادل عليه اللفظ في غير محل النطق والمنطوق مادل عليه اللفظ في محل النطق وهو مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة فالأول أن يكون حكم المفهوم موافقا للمنطوق في الحكم وبسمى نحوى الخطاب ولحن الخطاب كحريم الضرب من قوله ولا تقبل لهما أف وكالجزء بما فوق المنقال من قوله ومن يعمل منقال ذرة وكناؤديه مادون الغنطار من قوله بقنطار يؤده اليك وعدم زيادة ما فوق الدينار من قوله بدينا لا يؤذه اليك وهو من قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى . بالأعلى على الأدنى فلهذا كان الحكم في المسكوت أولى وإنما يكون ذلك إذا عرف المنصوب من الحكم وأنه أنه منسب في المسكوت كالأملة حتى قال بعضهم هو قياس جلي لنا أننا قاطعون بذلك لغة من المبالغة قبل شرع القياس وأيضا فإن الأصل لا يكون مندرجاً في العرع اجماعا وهذا قد يكون جزءا منبلا لا نعطه ذره فإنه إذا أعطاه دينارا كان الأصل داخلا قطعاً قالوا لقطع الطر عن المعنى وأنه في العرع أكد الحكم به وهو معنى القياس وأجيب بأنه شرط المحوى لغة كناية عدم ولذلك إن كل من حالف في القياس قال به سوى من لا يؤبه

له وهو قطعي كالأمثلة وظني كما يقوله الشافعي في الكفارة في قتل العمد وفي اليمين الغموس
 * ومفهوم المخالفة أن يكون المسكوت عنه مخالفاً للمنطوق في الحكم ويسمى دليل الخطاب وهو
 أقسام . مفهوم الصفة مثل في الغنم السائمة الزكاة ومفهوم الشرط مثل وإن كن أولات حل .
 ومفهوم الغاية مثل حتى تنكحز وجاغيره . ومفهوم انما مثل انما الربا في النسيئة . ومفهوم
 الاستثناء مثل لا اله الا الله . ومفهوم العدد والخاص مثل فاجلدوهم ثمانين جلدة . ومفهوم حصر
 المبتدأ مثل العالم يزيد * وشرط مفهوم المخالفة عند قائله أن لا يظهر ان المسكوت عنه أولى ولا
 مساوياً كمفهوم الموافقة ولا يخرج مخرج الأعم الأغلب مثل وربائبكم اللاتي في حجوركم
 ومثل فإن خفتن ألا يقيا . وأما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها . فليس نتج بثلاثة أحجار . ولا
 لسؤال سائل أو حدوث حادثة أو تقدير جهالة أو خوف أو غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذكور
 * فأما مفهوم الصفة فقال به الشافعي وأحد الأشعري والامام وجاعة ونفاد أبو حنيفة
 والقاضي والغزالي وجاهر المعزلة . وقال البصري ان كان للبيان كالسائمة أو للتعليم كغير
 التحالف أو كان ماعدا الصفة داخل تحتها كالحكم بالشاهدين والافلا القائلون به قال
 أبو عبيد في قوله صلى الله عليه وسلم في الواجد نعل عقوبته وعرضه ان من ليس بواجد لا نعل
 عقوبته ولا عرضه في مطلق الغني ظلم ان مطلق غير الغني ليس بظلم وقيل له في قوله خير له من أن
 يمتلئ شعر المراد الهجاء وهجاء الرسول فقال لو كان كذلك لم يكن لذكر الامتلاء معنى لأن
 فليس له وكثيره سواء فالزم من تقدير الصفة المصنوع فكيف بصريحها وقال به الشافعي وهما
 عالمان بلغة العرب فالظاهر أن ذلك مفهوم من اللغة واعتصر بأنه يجوز أن يبنيا على اجتهادهما
 وأجيب بأن أكثر اللغة انما ثبت بقول الائمة عنهم معناه كذا فلا يقدح التهور وعورض
 بهذا لا خفش وأجيب بأنهم ثبتت كذلك ولو سلم من ذكرناه أرجح ولو سلم فالمثبت أولى
 وأيضا لو لم يدل على أن المراد مخالفة المسكوت * بكن تخصيص محل المطلق بالذكور فائدة
 وللإلزام باطل لانه لا يستقيم أن يست تخصيص أحاد اللفظ بغير فائدة فكيف بكلام الله تعالى
 ورسوله واعترض بأنه لا يثبت الوضع بما فيه من الفائدة . وأجيب بأنه ادانبت بطريق
 الاستقراء عنهم أن كل ما فهم أنه لفائدة للفظ سواء فهو من دبه اندرج ذلك واكتفى بالظهور
 واعترض بأن فائدته تقوية الدلالة حتى لا يتوهم تخصيص . وأجيب بأنه لولا المخالفة لاقتضى
 ذلك تخصيص الآخر بالذكور لان الفرص انه لم يترجح بأمر يقتضي تخصيصه دون الآخر
 واعترض بأن فائدته نيل ثواب الاجتهاد بقياس المسكوت على المنطوق وأحب بأنه اذا طهر

التساوى فلا نزاع واعترض بمفهوم اللقب وأجيب بأنه لو أسقط اللقب لاخل الكلام فلا مقتضى للمفهوم فيه واستدل لولم يكن للحصر لزوم الاشتراك اذ لا واسطة وليس الاشتراك باتفاق وأجيب بأن النزاع في دلالة اللفظ ولا يلزم من نفي دلالة الحصر دلالة الاشتراك لانه قد لا يدل عليهما اصلا وان كان المدلولان انصهما متسافين الامام لولم يفد الحصر لم يفد الاختصاص به دون غيره لأنه بمعناه والثاني معلومة وهو مثل ما تقدم ويجريان في مفهوم اللقب وهو باطل واستدل بأننا علم انه اذا قيل العقهاء الشافعية فضلاء أثبتوا مقتضى للتخصيص مما تقدم نفرد الخفية وغيرهم مع اقرارهم بفضلهم ولولا الاشعار بالخالفه لما نفرت وأجيب باحتمال أن النفرة من النصريح بغيرهم وتركهم على الاجمال أولتوهم المعتقدين ذلك كما ينفر من التقدم واستدل بقوله ان تستغفر لهم سبعين مرة فقال صلى الله عليه وسلم لأز يدن على السبعين ففهم أن ما راد على السبعين بخلافه وأجيب ببعده ذلك لان ذكر السبعين مبالغة فابعداها مساو لها ولما فهم من قوله سواء علمهم أستغفروا لهم أم لم تستغفروا لهم ولو سلم فلا يتعين فهمه منه اذ لعله باق على أصله في جوار المنعرة واستدل بقول العلماء اذا التقي الحقتان ناسخ لقوله الماء من الماء وذلك نسخ للمفهوم لان الماء باق وأجيب بأنه عام بمعنى لاما الامن الماء فيكون الثاني ناسخا للمدلول عموما للمفهوم واستدل بقول يعلى بن أمية لعمر ما بالناسخ وقدا ما وقد قال تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم فقال عمر وتنجبت مما نحب . فساأته صلى الله عليه وسلم فقال اما هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ففهموا بنى القصر حال عدم الخوف واقر صلى الله عليه وسلم على ذلك وأجيب بأنه لا يعين فاعلموا بيباع على استصحاب الحال في وجوب الاتمام عدم الخوف لا على المفهوم واستدل لولم يكن المسكوب عنه مخالفاً كمن السبع في قوله طهوا راء أحدكم ادا ولع الكلب فيه أن يغسله سبعاً مطهره لان تحصيل الحاصل محال وكذلك حس رصعاب يحرم من وهذه الدلالة مختصة بمذاق ذلك واستدل بأن الاتفاق على الفرق بين المطلق والمفيد الصفة كما فرق بين المرسل والمعد بالاسماء وأحب أنه سلم من أين يبرم أن يكون بمعناه واستدل بأن فائدة أكثر فكاك أولى بكثير للعائدة وهو لازم لمن جعل تكثير العائدة يدل على الوضع وما قيل في انه دور لان دلالة تتوقف على تكثير العائدة وتكثير العائدة متوقف على دلالة يلزمه في الأخرى وجوابه أن تكثير العائدة حامل على الوضع لخصاها وكل ما كان كذلك فمختلفا السبالة بل . . . وله المسبالة بل . . . فملاذ . . . القائل بنبيه لو بت . . .

بدليل والدليل عقلي أو نقلي إلى آخره وأجيب بمنع اشتراط التوار والاعتذار بالعمل بأكثر أدلة الاحكام هذا وانعلم كنفاء العلماء بالأحاد فيها كنفاهم عن الأصمعي أو الخليل أو أي عبيده أو سيويه قالوا لو ثبت لثبت في الخبر واللازم باطل فانه لو قال رأيت الغنم السائمة ترى لم يدل على خلافه وأجيب بأنه قد رخص للمصنف في عدم فبر الغرض والا فالمر وغيره سواء مع انه قياس والحق العرف بأن المر من المنطوق به وان دل على أن المسكوب عنه مخرج عنه فلا يلزم أن لا يكون حاصله خلاف الحكم فانه ليس فيه مخرج مخرجي فيه ذلك وهو دقيق نفيس قالوا لو كان لما صح أدركا السائمة والمعاذمة محمدا ولا مرفعا لعدم العائنه كما لم يصح لا تنقله أف واضربه ولما سلمه من التناقص وأجيب بأن العائنه عدم تخصيصه وعن التناقص بأن المنطوق عارض المفهوم فلم يبقو والمعارضه واقعة في الظواهر والعباس ممتنع ولو سلم فاعلم مع الاصل للقطع به بخلاف الظواهر فلو لو كان لم يصح في السائمة الزكاة ولاز كافة في المعاذمة لعدم العائنه وأجيب أنه لا يمتنع نظافرا المعطى من فكيف بالظاهر من مع ضعف الأول منها واستدل بأنه لو كان لما ثبت خلافه لان الاصل عدم المعارض وقد ثبت في محولنا كلوا الرما أصعافا مضاعفة وأجيب بأن المقطوع به عارض المفهوم فلم يبقو وكونه خلاف الاصل لا يضر بعد ثبوته وأما قوله ان أردن محصنا ولأن العالب أن الاكره انما حقه عبده ولأن كلوا هابرا فادار الان العالب ان كل مال اليتيم يأكله اسرافا واماحشية الا ولا منه من يحوى الخطاب قالوا لو كان لكان اما من جهة نطعه أو من جهة انه لا فائدة سواء أو من يبرها والاول لا نزاع فيه والثاني ممنوع ببيان العوائد المتقدمة والثالث الاصل عدمه وعلى مدعيه بيانه وأجيب بأنه لا فائدة سواء كما تقدم وأما مفهوم الشرط فقد قال به من لا يقول بمفهوم الصفة والسامعي والحدس وأبو عبد الله المصري على المع الفائل به بما عدم وأما ادعاء كونه شرط لما من منه تمام الشروط لأنه حقيقة وعورض بأنه لا يلزم أن يكون شرط لما راسد مال ان في الدية ما هي وأجيب بأنه يلزم من انشاء السبب انشاء السبب (١) ولما تعدد العلل ونسبها بالعدد فلا أصل عدمه قالوا يلزم أن لا يحرم الاكره عدم ارادة النقص وأجيب بأنه يخرج مخرج الأخط أو للاجماع المعارض له وأما مفهوم العائنه فقال به من لا يقول بمفهوم الشرط كالفاسي وبنو الجبار وقال بعض الفقهاء مع الفائل به عدمه وأن معنى صوره في أن نعم

الشمس الى آخره يورب الشمس فلو قدر وجوب الصوم بعده لم يصح اذ آخره الليل وأما مفهوم اللقب فالجهور ليس بحجة خلافا للدفاق وبعض الخنابلة لنا أن المعنى المقتضى للمفهوم مفقود فوجب انتفاؤه والأصل عدمه سواء وأيضا لو كان لكان قول قال محمد رسول الله وزيد موجود ظاهرا في الكفر لأنه ظاهر في نفي عيسى والبارى تعالى واللازم باطل قطعا واستدل بأنه يلزم إبطال القياس لأنه ظاهر في المخالفة وأجيب بأن القياس يستلزم التساوي ومفهوم الصفة منتف مع مفهوم اللقب أجدر قالوا خص بالذكر ولا فائدة سوى المفهوم وقد تقدم قالوا لو قال لمن يخافه ليس أي بزانية ولا أختي تبادر نسبة الزنا الى أم خصمه وأخته ولذلك يجب عليه الحد عند مالك وأحد وأجيب بأن ذلك مفهوم من القرآن لامن المفهوم المراد وأما مفهوم إنما فقيل منطوق وقيل من قبيل المفهوم فلذلك أنكره بعض منكرى المفهوم القائل بأنه منطوق لافرق بين إنما أنت نذير وان أنت النذير إنما أنا بشر مثلكم ان أنت الابشر مثلنا وهو المدعى وأما مثل إنما الأعمال بالنيات وإنما الولا لمن أعتق فالخصر بغيرنا لما فيه من العموم لأنه لو كان بعض الولا لمن لم يعتق لخالف ظاهر الولا لمن أعتق قالوا لو كانت للحصر لكان ورودها لغير الحصر على خلاف الأصل وأجيب بأن ذلك يرد على كل ظاهر ولا يقدح في الظهور باتفاق وأما مفهوم الحصر في نحو العالم زيد وصديق زيد ولا قرينة عهد فقيل منطوق وقيل من قبيل المفهوم وقيل ليس منهما المانع لو كان العالم زيد يفيد الحصر لافادة العكس لأنه فيه الاستقيم للجنس ولا لمعهد معين لعدم القرينة وهو الدليل عندهم وأيضا لو كان لكان التقديم بغير مدلول الكلمة واللازم باطل وأيضا لو كان للزم استعمال اللام لغير الجنس والعهد المعين والذهنى والأولان واختمان والثالث باطل اذ لم يثبت ذهنى الا فى بعض غير مقيد بصفة مثل أكلت الخبز وشربت الماء أو للبالغة فى نحو الرجل زيد وزيد الرجل فيكون التقديم والتأخير سواء القائل به لو لم يفذه لأدى الى الاخبار عن الأعم بالأخص لانه لا قرينة للعهد ولا يستقيم الجنس فوجب جعله للمعهد ذهنى مقيد بما يصيرده مطابقا كالكامل والمنتهى وهو المراد بالصحيح واللام للبالغة فأين الحصر ويلزمه زيد العالم بعين ما ذكر وهو الذى نص عليه سيويه فى زيد الرجل وأجيب بأنه المعهد الذهنى البعض باعتبار الوجود مثل دخلت السوق واشتريت الخبز مثل زيد العالم سواء فان زعم أن التعريف هنا زيد فباطل لوجوب استقلاله بالتعريف منقطعاً عن زيد كالموصلات وأما العالم الا زيد فقد تقدم

* (النسخ والناسخ والمنسوخ) *

فالنسخ لغة الارائه نهضت الشمس الظل والريح الأثر وأيضا لنقل والتحويل بسخت الكتاب
ونسخت النحل أى نقلها إلى حليسة أخرى ومنه المناسخ فقبيل مشرك وفيل حقيقة
في الاول لا الثانى وقيل بالعكس وفي الاصطلاح رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر
فقوله الشرعى يخرج المباح بحكم الاصل فان رفعه لبس بنسخ وبدليل شرعى لينزع النوم
والموت والعقله متأخر يخرج مثل صل عند كل روال إلى آخر شهر ومعنى بالحكم ما يحصل
على المكاف به من كنه فنانقطع بأن لوجوب المنسوخ بالعدل منه عند تنعائه ولا
يرد من الخطاب قديم والتعريف قديم فلا قبلان فعلاذنا بعنه والقطع بأنه اذا ثبت تحريم شئ
به مان كان واجبا انتفى الوجوب قطعا لاستحالة اجتماعهما وهو معنى لرفع وقال الامام
اللفظ الدال على ظهور نهاء شرط دوام الحكم الاول ففسر لنسخ بالنقض وهو دليل بدليل
ظهور نسخ بدليل كذا ولا يمارد لأن لفظ العدل نسخ حكمه كذا لبس بنسخ ولا يعكس لانه
فد يكون بفعله صلى الله عليه وسلم ثم فسر لشرط بانهما نسخ وانتفاء انتفاء النسخ هو النسخ
فكانه قال لنسخ هو لفظ الدال على النسخ وقيل لعمامى الشرعى لخطاب الدال على
ارتفاع الحكمه لثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولا لكان ما تابع تراجمه فيه وأورد
الثلاث الاول وان قوله على وجه لولا لكان تأتما معنى عنه وقالت له تعالى النسخ النسخ
الدال على انتهاء حكمه لشرع مع لشرع من ورد دال على لا من من الارتفاع
لكون الحكمه دال على انتفاءه مع لشرع من ورد دال على لا من من الارتفاع
معنى ارفع وزد واد لا يرتفع مع لشرع من ورد دال على لا من من الارتفاع
وان كان لا من لشرع من ورد دال على لا من من الارتفاع مع لشرع من ورد دال على لا من من الارتفاع
رواه وقال لشرع من ورد دال على لا من من الارتفاع مع لشرع من ورد دال على لا من من الارتفاع
لولا لكان لا من لشرع من ورد دال على لا من من الارتفاع مع لشرع من ورد دال على لا من من الارتفاع
نه لا ورواه لشرع من ورد دال على لا من من الارتفاع مع لشرع من ورد دال على لا من من الارتفاع
في حوارته والرافض وان اعرفوا ابو فوعه الاثم ففسر ودباله على علمهم بالعرفى والرافض
الظهور بهما المعنى وذلك من حيل على الله تعالى واسخ ربح حكمه فى الوقت الذى لم يده
انه يرتفع فيه فلم يحصل الامامه فلا ظهور عند نهاء فلو ان نسخ حكمه لشرع من ورد دال على لا من من الارتفاع

ان لم تكن ظاهرة فهو معنى البداء والافهوعبث وهو محال وأجيب بعد تسليم اعتبار المصالح
انه لحكمة علم أن لانها تكون عند نسخها لاختلاف الأزمان والاحوال كمنفعة تبرء دواء
في وقت وضرره في وقت آخر فلم يظهر له مالم يكن ظاهرا قالوا ان كان الاول مقيدا بوقت
فليس بنسخ وان دل على التأييد فلا يقبل النسخ لانه اخبار بالتأييد ونفيه ولأنه يؤدي الى
تعذر الاخبار بالتأييد والى نفي الوووف بتأييد حكم ما والى جواز نسخ شرعيتكم وأجيب
بأنه قد يكون موقفا ونسخ قبل فعله أو بعد فعل بعضه على ما يأتي قولهم وان دل على التأييد
فلا يقبل ممنوع فانه يصح أن يقال صم رهضان أبدا ثم نسخ لأنه يصح أن يقال صم رمضان
معين ثم نسخ فهذا أجدر لانه ثبت الوجوب لمعين مستقبلا لم يستمر وهو معنى النسخ قوله
إخبار بتأييد الحكم ونفيه قلنا الأمر بالشئ في المستقبل غير مخبر فيه بتأييد مستنزم بتأييد
الحكم ولا استمراره وانما يستنزم أن الفعل في المستقبل أبدا متعلق الوجوب فاذا تبين زوال
التعلق بالنسخ لم يكن مافضا كاللوب فلو ار جار ذلك كان قبل وجوده أو بعده أو هو
ولا يرتفع نفي قبل وجوده ولا بعد وجوده لانهماء معدومان ولا حال وجوده لم يؤدي الى كونه
موجودا معدوما فلنا المراد أن التكليف الذي ثبت بعد ان لم يكن زال كإزالة الموت
لا الفعل فلا يلزم نفي مما ذكره الروافض ان كان علم استمراره أبدا استحال نسخه وان كان
علم اسفاره الى وقت معين فالحكم منه نفسه في ذلك الوقت فلا يلزم نفيه في وقت معين
بنسخه فيه كما علم استمراره في ذلك الوقت لا يلزم نفيه في وقت معين بنسخه فيه كما علم استمراره
كونه منسوخا لنا على الاصفهاني ما ثبت من لاجماع على وقوعه فانما استحال نسخه لما
بمخالفتها من جميع الدرائع ونسخ وجوب التوجه الى المقدس وسدت الوصية والأمر بن
المواريث وجوب ثبات الواحد والعشرين بعده وسد ذلك مما لا يحصى كبره لنا على اليهود
القطع اذا لم تعتبر المصالح بالجواز لأن الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد واعتبرنا المصالح
فمن القاطعون بأن المصلحة قد تكون في وقت وجوب شيء ثم تكون في وقت آخر
بتمحيه وإضافي التوريه انه أمر آدم بنزول الجنة من بنييه وقد حرم ذلك باتفاق وقال
لنوح اني جعلت كل دابة مأكلا لك ولذريتك وأطلقت ذلك لك في كتب العشب ما خلا الدم
وقد حرم بعد ذلك كثيرا باتفاق واعترض بأنه لا بعد أن يكون ذلك التعلق مقيدا الى ظهور
شريعة أخرى قلنا الاصل عدمه فان قالوا كان دوامه مقيدا الى علم الله قلنا نعم وهو معنى
النسخ واستدل باباحه يوم السبت بتمحيه ويجوز ان يقال نعم اجاباه في سرعة موسى يوم

﴿مسئلة﴾ الجمهور جواز نسخ الحكم المقيد فعله بالتأييد مثل صوموا أي دأبوا ولو كان نصا أمالو كان التأيد لبيان مدة بقاء الوجوب واستمراره فان كان نصا لم يقبل خلافه والاقبل وجعل على مجازة لئلا يلازم يدعى صم غدا ثم ينسخ قبله قالوا التأيد معناه أنه دائم والنسخ بقطع الدوام فكان متناقضا وأجيب بأنه لا منافاة بين تأييد الفعل الذي تعلق به التكليف وبين انقطاع التكليف كالألو كان معينا وكالموت

﴿مسئلة﴾ الجمهور على جواز النسخ لا إلى بدل لأنه إن لم يقبل برعاية الحكمة فلا إشكال وإن قيل بها فلا يمتنع في العقل أن تكون مصلحة المكلف في نسخ الحكم لا إلى بدل وأيضا فإنه وقع بدليل نسخ وجوب الصدقة قبل مناجاته صلى الله عليه وسلم ونسخ وجوب الاسكاف بعد الغطر ونسخ تحريم ادخار الخوم الاضاحي وغير ذلك لا إلى بدل قالوا قال نأت بخير منها أو مثلها وأجيب بأن الخلاف في نسخ الحكم لا في اللفظ ولادلالة في ذلك ساندوا لكنه عام يقبل التخصيص ساندوا امتناع التخصيص ويكون رفعه لا إلى بدل خيرا من اثباته لما علم من المصلحة ولو سلم فلا يدل امتناع الوقوع على امتناع الجواز

﴿مسئلة﴾ الجمهور على جواز النسخ بأثقل خلافا لبعض الشافعية وأما الاخف والمساوي فاتفقوا لئلا ما تقدم قبلها وأيضا فإنه وقع بدليل وجوب صوم رمضان على التخير بينه وبين الغدية ثم نسخ بتحقيقه ونسخ صوم يوم عاشوراء بصوم رمضان ونسخ الحبس في البيوت والتعنيف على الزنا بالحد قالوا نقلهم إلى الاثقل أشق وأبعد عن المصاحبة قلنا يازمكم في ابتداء التكليف والجواب بعد تسليم اعتبارها أنه لا بعد في أن يعلم أن مصلحتهم بعد الاخف في الانقل كما ينقلهم من الصحة إلى السقم ومن الشيب إلى الهرم قالوا قال يريد الله أن يخفف عنكم يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وأجيب بأنه لا عموم في الأولى وإن سلم فسيأقها يدل على المال التخفيف الحساب والعقاب وتكثر الحسنات والثواب ولو سلم عموم في الجميع فجاز فيه تسهية للشيء بعاقبته مثل * لدوا للموت وابنوا للخراب * بما ذكرناه ولو سلم عموم في الفور فخصوص بالبعض بما ذكرناه كاحصوه بخروج قال التكليف المبتدأة وابتلائه في الاموال والأبدان قالوا نأت بخير منها أو مثلها والمعنى نأت بخير منها لكم والا فالقرآن لا تفاضل فيه والاشق ليس بخير منها المكلف وأجيب بما تقدم وبأن الاشق خير للمكلف باعتبار جزيل الثواب في العاقبة بدليل ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ الآية كما يقول الطبيب المريض الجوع خير لك

﴿مسئلة﴾ الجمهور على جواز نسخ التلاوة دون الحكم وبالعكس ونسخهما ما خلافا لبعض المعتزلة لئان جواز تلاوة الآية حكم وما يدل عليه من الاحكام حكم آخر واذا ثبت تغايرهما جاز نسخهما ونسخ أحدهما كغيرهما وأيضا النقل اما فيهما فمار وت عائشة كان فيما أنزل عشر رضعات محرمات وأما نسخ التلاوة فمار وى عمر كان فيما أنزل الشج والشبحة اذا زيناها رجوها البتة نكالا من الله ورسوله وأما نسخ الحكم فكسسخ آية الاعتداد بالحوادث وفي جواز نسخها المحدث وتلاوتها الجنب تردد ولا شبه جوازه قالوا التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية والمنطوق مع المفهوم فلا ينفك عن وأجيب بمنع التغاير في الأول فان العالمية قيام العلم بالذات ومنع المفهوم ولو سلم الجميع فالتلاوة امارة الحكم في ابتدائها دون دوامها فاذا انتفى دوامها لم يلزم انتفاء مدلولها وكذلك العكس قالوا لو نسخ الحكم فقط كانت التلاوة موهمة بقاءه فيؤدي الى التجهيل وأيضا نزول فائدة القرآن وهو باطل قلنا مبني على التحسين وهو باطل ولو سلم فلا جهل مع الدليل فان المجتهد يعلم والمقلد فرضه التقليد وفائدته كونه مجزأ وكونه قرآنا يتلى

﴿مسئلة﴾ التكليف بالاخبار بشئ ثم نسخ جائز باتفاق دقلنا كان أوعاديا أو ترميما كوجود الباري وإيمان زيد ووجوب شئ واختلفوا في جواز نسخه بالاخبار بنقيضه والجمهور على جوازه خلافا للمعتزلة وهي مبنية على التحسين والتبقيج وأما نسخ مدلول الخبر فان كان مما لا يتعين كوجود الباري وحدث العالم فتحويل وأما ما يتغير كالإيمان زيد وكفره فالقاضي وأبو هاشم وكثير على منعه وكثير من المعتزلة على جوازه ومنهم من أجازة في المستقبل لا الماضي لنا انه ان كان بنص أو علم القصد اليه بنص فالخبر الثاني يقتضيه وهو باطل وان كان بظاهر فالثاني تخصيص قالوا اذا قال بنص أنتم مأمورون بصوم كل رمضان جاز نسخه قلنا لا نه بمعنى صوموا فليس بخبر قالوا قال أنا فعل كذا أبدا وقال أردت عشرين سنة قلنا تخصيص محقق بالاتفاق

﴿مسئلة﴾ الاتفاق على جواز نسخ القرآن بالقرآن كالعديتين والخبر المتواتر بالمتواتر والآحاد بالأحاد كتعريض زيارة القبور ثم قال كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها والآحاد بالمتواتر واختلف في وقوع نسخ المتواتر منها بالآحاد فتفاهد أكثر من والختار أنه ان كان المتواتر نسا فاعمل به تقدم أو تأخر أو جهل لنا في النص قاطع فلا يقبله المظنون وفي المظنون أمكن الجمع بتأويل أحدهما فوجب كذا ذكر في تخصيص العام قالوا قد وقع فان

توجه بيت المقدس كان متواترا وان أهل قباء سمعوا مناديه صلى الله عليه وسلم الآن القبلة قد حوت فاستداروا ولم ينكر عليه الصلاة والسلام عليهم وأجيب بأن الظاهر أنهم عاشوا بالقرائن لما ذكرناه قالوا كان يرسل الأحاد لتبليغ الأحكام الجديدة مطلقا مبتدأة وناسخة وأجيب الآن يكون مما ذكرناه بدليل ما ذكرناه قالوا قال تعالى قل لا أجد نسخت مني به عن كل ذي ناب من السباع فالحبر أجدر وأجيب بما بمنعه وامأبان المعنى لأجد الآن وتحريم حلال الاصل ليس بنسخ

مسئلة الجمهور على جواز نسخ السنة بالقرآن وللشافعي قولان لنا انه لو فرض لم يلزم منه محال وأيضا فانه وقع لان التوجه الى المقدس ثبت بالسنة ونسخ بالقرآن وصالحته صلى الله عليه وسلم أهل مكة عام المدينة بالسنة على ان من جاءه ساءل رد فجاءت امرأة فأنزل الله تعالى فان شاءتموهن مؤمنات والمباشرة بالدليل كانت حراما بالسنة ونسخت بالقرآن ويوم عاشوراء كان واجبا بالسنة ونسخ بالقرآن واعترض بأنه يجوز أن يكون نسخ بالسنة والقرآن واقفا وأجيب بأن جواز ذلك لو كان مانعا لما ثبت ناسخ معين لان التفسير بطرق قالوا قال تعالى لبين والنسخ رفع لا بيان وأجيب بأن المعنى ليدفع ولو سلم فالتسخ أيضا بيان ولو سلم فليس فيه ما يدل على نفي النسخ قالوا لو نسخ القرآن بالسنة لحصت منه النفرة وأجيب بأنه اذا علم أن الجميع من عند الله فلا فرق بين السنة والقرآن

مسئلة الجمهور على جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة ورفع الشافعي والظاهر ينهيه عنه لنا ما تقدم قبلها واستدل بأنه وقع فيه لا وصية لوارث نسخ الوصية لوالدين وبأن الرجم للمحسن نسخ الجلد وأجيب بأنه يلزم نسخ المعصوم بالظنون لانها آحاد وهو خلاف الفرض قالوا نأت بغير منها ومثلها فدل على أن الآية لا تنسخ الابا يه لان السنة ليست مثلها ولا خيرا ولا نه قال نأت والضمير لله تعالى ولانه قال مثلها والبدل ان يكون من جنس لم يبدل ولأنه قال ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير فدل على أنه هو الآتي وأجيب بأن المراد الحكم ببدل ليس أن القرآن لا تفاضل فيه والناسخ أصلح للكيف أو مساو في كونه حكم لسنة أصلح وصح نأت لأن الجميع من عنده وصح مثلها لان الاحكام من جنس واحد وصح ألم نعلم لأنهم من عنده قالوا قال قل ما يكون لي أن أبدله وأجيب بأنه ظاهر في تبديل الرسم والنزاع في الحكم ولو سلم فبالسنة أيضا بالوحي قالوا قال واذا بدلنا الى آخرها وأجيب بأنه ظاهر في تبديل الرسم والنزاع في الحكم ولو سلم فليس فيه ما يدل على نفي ما سواه

﴿مسئلة﴾ الجمهور على أن الاجماع لا ينسخ لنا لونسج نص قاطع أو باجماع قاطع لكان الأول خطأ وهو باطل ولونسج بغيرها لكان أبعد العلم بتقديم القاطع قالوا لو اختلفت الأمة على قولين فقد أجمعوا على أنها اجتهادية فلو اتفق اجماعهم على أحدهما كان نسخا قلنا لا ينسخ بعد تسليم جواز ذلك وقد تقدمت

﴿مسئلة﴾ الجمهور على أن الاجماع لا ينسخ به لانه ان كان عن نص فالناسخ النص لا اجماع وان كان عن غير نص فلانسخ لان الاول ان كان عن قطع فالاجماع خطأ وان كان عن ظاهر فقد ينافي فقدان شرط العمل به وهو رجحانه قالوا قال ابن عباس لعثمان كيف يحبب الأمم بالأخوين والله تعالى يقول فان كان له إخوة والأخوان ليسا إخوة فقال يحبها وملك يا غلام وأجيب بأنه إنما يكون نسخا أن لو ثبت المفهوم وثبت أن الأخوين ليسا إخوة بقاطع وحينئذ يكون النسخ بنص والا كان الاجماع خطأ

﴿مسئلة﴾ المختار أن القياس المظنون لا يكون ناسخا ولا منسوخا بخلاف المقطوع به أما الاول فلا نه ان كان ماقوله قطعيا فانه ناسخ بالمظنون وان كان ظاهريا تبين فقدان شرط العمل به وهو رجحانه فلانسخ لانه ثبت مقيدا كان كل مجتهد مصيبا والمصيب واحد أو أما الثاني فلأن ما بعده ان كان قطعيا وظاهريا تبين فقدان شرط العمل به وأما المقطوع به فيجوز نسخه بالمقطوع به في حياته وأما بعده فثبت ان كان منسوخا قالوا كما صح التخصص به صح النسخ قلنا مقتوض بالاجماع وبدليل العقل وبخبر الواحد

﴿مسئلة﴾ المختار جواز نسخ أصل الفجوى ودونه وامتناع نسخ الفجوى دون أصله ومنهم من جوزها ومنهم من منعها لنا أن جواز التأفيف بعد تحريم الضرب والام يكن معلوما منه المانع الفجوى تابع يرتفع بارتفاع المتبوع وأجيب بأنه تابع للدلالة لا للحكم والدلالة باقية المجوز دلالتان فلا يلزم من رفع حكم أحدهما رفع حكم الأخرى وأجيب اذا لم يكن مستلزما

﴿مسئلة﴾ المختار ان نسخ حكم أصل القياس لا يبق معه حكم الفرع لانه يستلزم خروج العلة عن الاعتبار فيبطل الفرع لانتهاء العلة قالوا الفرع تابع للدلالة لا للحكم الأصل فلا يلزم من انتهاء انتفاء دلالة كما تقدم في منطوق الفجوى وأجيب بأنه يلزم من انقطاع الحكم انقطاع الحكم المعتبرة ويلزم انتفاء الحكم لاستحالة بقاءه بغير حكمه معتبرة قالوا حكمه بالقياس على انتهاء الأصل بغير علة وأجيب بأنه حكمه بانتفاء الحكم لانتهاء علة لا بالقياس

﴿مسئلة﴾ المختار أن النسخ قبل تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يثبت حكمه لئانه لو ثبت لأدى الى وجوب وتحريم مع الاتحاد لا ناقاطعون بأنه لو ترك الاول أثم وأيضا فإنه لو عمل بالتانى عصي اتفاقا وأيضا لو ثبت ذلك لثبت قبل تبليغ جبريل لانهم سواء والثانية اتفاق قالوا حكمه يتعدد فلا يعتبر فيه علم المكاف وأجيب بأنه لا بد من اعتبار التمكن وهو منتف

﴿مسئلة﴾ العبادة المستقلة ليست بنسخ باتفاق ونقل عن بعض العراقيين أن زيادة صلاة سادسة تكون نسخا واختلاف في زيادة جزء مشروط أو زيادة شرط أو زيادة ترفع مفهوم المخالفة فالشافعية والحنابلة والجبائي وأبو هاشم ليس بنسخ والحنفية نسخ وقيل الثالث نسخ وقال عبد الجبار إن غير به تغييرا شرعيا حتى صار وجوده وحده كالعدم كزيادة ركة في الفجر وكالتغريب على الحد وكزيادة عشرين على القذف أو كان تخييرا في ثالث بعد تخيير بين فعلين فإنه ينسخ تحريم ترك الفعلين والافلا وقال الغزالي إن اتصلت به اتصال اتحاد كزيادة ركة في نسخ والافلا كزيادة عشرين في القذف والمختار أن الزيادة أن رفعت حكم شرعيا بعد ثبوته بدليل شرعي متأخر كان نسخا والافلا لئان ذلك نسخ وما خالفه ليس بنسخ هذا حظ الأصول ولذا كرفر وعاد اقال في التتم السائمة الزكاة سم قال في المعالوفة الزكاة فان ثبت المفهوم وبت أنه مر ذلك نسخا والافلا اذا جعلت صلاة الصبح ثلاث ركعات كان نسخا لانه قد ثبت تحريم الزيادة عليه ما وقع سم الشهادت بت وجوب الزيادة وتأخير الشهادت بدليل شرعي متأخر اذا زاد على الحد التغريب كان نسخا لانه بت بت تحريم الزيادة عليه ثم ثبت وجوب الزيادة بدليل شرعي متأخر فلو كان منتفيا بحكم الاصل فانه ليس بنسخ كغيره قلنا هذا لو لم يثبت تحريمه اذا وجب غسل الرجلين بهيمة خير بينه وبين المسح على الخفين كان نسخا لانه ثبت وجوب غسل الرجلين سم ثبت التخيير فيه واد اقل تعالى وامن شهدوا شهيدين سم جواز الحكم بشاهد وبين لا يكون نسخا لانه ليس فيه ما يمنع الحكم بشاهد وبين ولو قيل بجهوه وه مفهوم فان لم يكونا رجلين اذ ليس فيه ما يدل على أن ما سوى ذلك لا يحكم به مع نه خبر واحد اذا أطلقت رقة الظاهر فم قيدت فان باب ارادة الاطلاق كان نسخا والافقييد لطلق كما تقدم اذا وجب قطع يد السارق ورجله على التعيين ثم أبيع قطع رجله الأخرى كان سخال تحريم قطعها اذا زيد في الطهارة اشتراط غسل عضو ليس بنسخ لانه لما حصل به وجوب ما كان مباحا بالاصل قالوا كانت مجزأة فصارت غير مجزأة قلنا معنى كونها مجزأة

امتنال الامر بفعلها وذلك غير مرتفع وانما المرتفع عدم توقفها على شرط آخر وذلك مستند الى حكم الاصل وكذلك لو زيد في الصلاة شرط ولم يكن الايمان به محرما اذا قال ثم آثموا الصيام الى الليل ثم اوجب صوم أول الليل فليس بنسخ وان قلنا بالمفهوم لان غاية أنه ليس بواجب بل باق على حكم الاصل

مسئلة ❦ اذا نسخت سنة العبادة لم يكن نسخها باقتفاء وانقص جزء العبادة أو شرطها فلا اشكال في أن وجوب الجزء المنقوص والشرط منسوخ واختاره ليس نسخ تلك العبادة مطلقا وقيل نسخ لها وقال عبد الجبار ان كان جزءا لا شرطا فان عني انه لم يبق وجوب ركعتين في الجزء ولا أربع في الشرط فعناد وان عني انها كانت على صفة فتغيرت فواضح لنا لو كان نسخها لا فقرت في الوجوب الى دليل ثان وهو خلاف الاجماع قالوا ثبت تحريمها بغير طهارة وبغير الركعتين ثم ثبت جوازها ووجوبها بغيرها وأجيب بأن هذا ليس بنسخ العبادة وانها لم تكن حراما قالوا كانت الاربع تجزئ ثم صارت لا تجزئ وأجيب لوجوب الاقتصار

مسئلة ❦ الاتفاق على جواز رفع جميع التكليف باعدام العقل وعلى استعماله النبي عن معرفته تعالى لا اعد من يجوز تكليف المحال لان العلم بنهيه يدعى معرفة تعالى واختاره جواز نسخ وجوب معرفته بتحريم الكفر والظلم خلافا لعزلة وهي فرع التعسين والتقيج واختاره جواز نسخ جميع التكليف وقال الغزالي بالمنع لئلا يباحكهم لجواز نسخها كغيرها قالوا اذا نسخت التكليف المتقدمة فلا ينفك عن وجوب معرفة النسخ والنامح وهذا تكليف وأجيب أنه لا يمنع علمه بنسخ جميع التكليف عند علمه بالنسخ فينقطع التكليف بمعرفة النسخ فيما تقدم

❦ أصل في النسخ ❦

النص ان تعارض من كل وجه معاوين أو مطلقين وعلم تأخر أحدهما فالتأخر ناسخ وعرف ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم هذا ناسخ وهذا منسوخ أو ما في معناه منسل كنت نهيتكم أو باجماع الامة على ذلك أو بالنار يخ كالموقف المتقدم ولا يثبت بقول الصحابي كان الحكم كذا ثم نسخ فانه قد يكون عن اجتهاد أما اذا قال في أحد المتواتر بن انه كان قبل الآخر ففيه نظر

ولا يثبت بكونه في المصحف قبله لانه ليس ترتيبه على النزول وكذلك كون راوى أحدهما من أحداث الصحابة أو متأخر الاسلام لانه قد ينقل عن تقدمت صحبته أو تكون رواية الآخر هي المتأخرة وكذلك كون أحدهما متجدد الصحبة بعد انقطاع صحبة الآخر وكذلك كون أحدهما على وفق الاصل فان قدر اقتراهما فغير مستقيم وان جوزة قوم وبتقديره فالوجه الوقف أو التخيير ان أمكن وكذلك اذا لم يعلم فان كان أحدهما معلوما فالعمل بالمعلوم مطلقا ويكون نسخا ن تأخر والا فلا فان تناقيا من وجه دون وجه كقوله من بدل دينه فاقتلوه مع قوله نهيت عن قتل النساء فان كل واحد منهما أخص من الآخر من وجه وأعم من وجه فحكمهما في ذلك حكم تناقيا من كل وجه

﴿ القياس ﴾

لغة التقدير قست الثوب بالذراع وفي الاصطلاح مساواة فرع لاصل في علته حكمه ويرى من المصوبة زيادة في نظر المجتهد لانه لا يخرج عن كونه قياسا صحيحا في حقه بتبين الغلط بخلاف المخطئة وحاصله أن القياس تشبيه في نظر المجتهد لا مساواة محقة يظن بها المجتهد وهو باطل لانه من الأدلة ومن زاد في العلة المستنبطة فراه أن الحكم بغيرها ليس بقياس وان أراد العاصم منه قيل تشبيه فأورد قياس الدلالة فان شرطه أن لا تذكر العلة وأجيب تارة بأنه ليس بالقياس المحدود وتارة بأنه لا بد من الدلالة على المساواة فيها وان لم يصرح وهو لصحيح وأورد قياس العكس ومثاله لما وجب الصيام في الاعتكاف بالنذر وجب بغير نذر عكسه الصلاة لما لم تجب فيه بالنذر لم تجب بغير نذر وأجيب بالأول أو بأن المقصود سائر الاعتكاف بغير نذر في اشتراط الصيام بالنذر بمعنى لا فارق أو بالسبب وذكر الصلاة لبيان الانهاء وقياس الصيام بالنذر على الصلاة بالنذر (١) وقولهم بذل الجهد في استخراج الحق وقولهم الدليل الموصل الى الحق وقولهم العلم عن نظر مردود بالنص والاجماع وبأن البذل حال القياس والعلم ثمرة القياس أبو هاشم حمل الشيء على غيره بأجراء حكمه عليه ويرد عليه ما فرعه معدوم لذاته فانه ليس بشيء اتفاقا والحمل بغير جامع فانه ليس بقياس عبد الجبار حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه بضرب من التشبيه ويرد عليه ما قبله أبو الحسين تحصيل حكم الاصل في الفرع

(١) نسخة وبأن المقصود انه لا يصح اشتراطه بالنذر كالصلاة وقد ثبت فدل على انه لكونه اعتكافا

لاشتباههما في علة الحكم عند المجتهد وأورد على نفسه قياس العكس وأجاب بأن تسعيته مجاز ويرد عليه أن التحصيل ثمرة القياس وقول القاضي حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما أو نفيه عنهما أمر جامع بينهما من اثبات حكم أو صفة أو نفيه ما حسن الآن حمل أن أريد به التشبيه فجاز وإن أريد اثبات الحكم فهو ثمرته وإنه مشعر بأن اثبات الحكم في الأصل به وما يورد على قوله في اثبات حكم لهما أو نفيه من أنه تكرر أو تفصيل مستغنى عنه مردود بأنه لو أسقط لدخل التشبيه في غير ذلك وليس بقياس وأما وجوبه واضح وقولهم تفصيل الجامع عرضي له صحيح وإنما ذكر ذلك زيادة بيان وقولهم ثبوت حكم الفرع فرع القياس فتعريفه به دور وأجيب عنه بأن المحدود القياس الذهني وثبوت حكم الفرع الذهني والخارجي ليس فرعاً له وأما أنه الأصل والفرع وحكمه الأصل والوصف الجامع وأما حكم الفرع فثمرته لتوقعه عليه ولو كان كذلك توقف على نفسه وهو محال فالأصل محل الحكم المشبه به وقيل النص الدال على حكمه وقيل حكمه فإذا قال صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر فالأصل الخمر وقيل النص وقيل التحريم والنزاع لفظي لأن المعاني تتفق عليها والأصل في اللغة ما يبنى عليه غيره وما لا يفتقر إلى غيره فيصح تسمية كل منهما أصلاً للآخر ويخصص المحل بأنه لا يفتقر إليهما ويقتصران إليه فكان أولى والفرع محل الحكم المشبه به وقيل حكمه على القولين وكان الثاني أولى لأنه الذي يبنى ولأنه لا يفتقر ولكنهما معا محل الحكم المشبه به أصلاً ومحل المحل الآخر فرعاً والوصف الجامع فرع في الأصل لأنه عنه ينشأ وأصل في الفرع لأن حكمه يبنى عليه فمن شروط حكم الأصل أن يكون مترعاً لأنه الغرض منه وأن لا يكون مضافاً لأنه إنما يبنى بناء على اعتبار الشرع بالوصف الجامع وإذا كان مضافاً زال اعتبارها وأن يكون دلالة مترعاً وأن يكون غير فرع على المختار خلافاً لما قبله وأبصرى لنا إذا انفتح فذكر الوسط ضائع كما لو قال الدائري في سفر رجل مفعول فيكون روي كالتفاح ثم قياس التفاح على البر وإن كانت ميرة فسد لأن الأولى يجب اعتبارها وأما ما سبق في فرع كما لو قال الشافعي في الجذام عيب يفسح به البيع فيعده شريكاً في النكاح كالعمرن ولزني سرق فبس القرن والرتق على الجب والعنة لقول الاستفتاء ومالوكان فرعاً عما بعدهما كما لو قال الحنفى في الصوم بنية النفل أتى بما أمر به فيصح كفر بنية الحج فلا يبنى عليه لأنه لا يفتقر إليه ولا الزامه لأن الظاهر أن العلة عندهما في الأصل غير ذلك ولو قدر فقيس تقدير حدثاً في الفرع بأولى من خطأ المستدل في الأصل ومنها أن لا يكون مضافاً ولا به عن القياس فنهى ما لا يعقل

معناه ونخرج عن قاعدة كشيء خزيمة وحده أو لم يخرج كاعداد الركعات ونصب
الزكوات ومقادير الحدود والكفارات ومنه ما لا نظير له وله معنى ظاهر كترخص المسافر
والمسح للشقة أولا معنى له ظاهر كالقسامة وضرب الدية على العاقلة ومنها أن لا يكون
فأقياس مركب وهو عروءه عن النص والاجماع والاستغناء بموافقة الخصم لحكم الاصل
مع منعه على الاصل أو منعه وجودها في الاصل وهو مركب الاصل ومركب الوصف فالأول
أن يجمع بعلة فيعين الخصم علة أخرى كما لو قال الشافعي عبد فلا يقتل به الحر كما كتب فيقول
الحنفى العلة في الاصل عندى جهالة المستحق من السيد والورثة فان صححت بطل اللاحق وان
بطلت منعت حكم الاصل فإينفك عن عدم العلة في العرع أو منع الاصل وسعى مركبا
لاختلافهما في تركيب الحكم فالمستدل ركب العلة على الحكم والخصم بخلافه الثانى أن يجمع
بعلة بخالفه في وجودها في الاصل كما لو قال الشافعي تعلق بالطلاق فلا يصح قبل النكاح
كما لو قال زينب التي أنز وجهها طالق فيقول الخصم العلة عندى مفقودة في الاصل فان صح
وجودها منعت حكم الاصل وان بطل بطل اللاحق فإينفك عن منع الاصل أو عدم العلة في
الاصل أما اذا سلم انها العلة وانها موجودة انتقض الدليل عليه على الصحيح لانه معترف بصحة
الموجب كما لو كان مجتهدا وكذلك لو أثبت الأصل بنص ثم أثبت العلة بطريقها على الاصح لانه
لو لم يقبل لم تقبل مقدمة تقبل المنع ومنها أن لا يكون دليل حكم الاصل شاملا لحكم الفرع
وأما شروط علة الاصل فلا خلاف في الاوصاف الظاهرة غير المضطربة عقلية أو حسية أو
عرفية واختلف في شروط ختها أن لا يكون المحل ولا جزأ منه لانه لو كان ذلك لاتحد الاصل
والفرع وهو محال نعم انما يكون ذلك في العلة الفاصلة ومنها أن يكون بمعنى الباعث لا بمعنى
الامارة الطردية وهما أن يكون مشملا على حكمته وسدودة للشارع من ندرع الحكم لانها
لو كانت مجرد أمارت لم يكن لها فائدة التعريف الحكم والحكم معترف بالنص أو بالاجماع
وأضافان علة الاصل مستنبطة من حكم الاصل فلو كانت مجرد أمارت لكان دورا ممتنعا وذلك
اما مناسب أو شبه ومنها أن يكون وصفيا بطالحكمة لاحكمة مجردة لخفاها أو لعدم
انضباطها ولو أمكن اعتبارها جاز خلافا للأكثر لنا أن الحكمته هي المقصودة من شرع
الحكيم وانما اعتبر الوصف لخفاها أو لعدم انضباطها ومنها أن لا يكون عدما في الحكم
الثبوتى لنا لو كان عدما لكان مناسباً أو مظنة مناسب وتقرر الثانية انه ان كان عدما مطلقا
فقسبته الى كل حكم سواه وان كان مخصصا بأمر فذلك الامر ان كان وجوده منشأ مصلحة فعدمه

يستلزم عدمها فلا مناسبة وإن كان، نشأ فسد فهو مانع وعدم المانع ليس علة وإن كان وجوده ينافي وجود المناسبة ليصلح عدمه، فظنة نقيضه لأنه إن كان ظاهراً أغنى بنفسه وإن كان خفياً فنقيضه خفي ولا يصلح الخفي مظنة الخفي وإن لم يكن فوجوده كعدمه، وأيضاً لم يسمع أحديهما قول العلة كذا أو عدم كذا واستدل بأن العادة أن العدم لا يكون مناسباً وأجيب بمنع العادة واستدل بأن علة تقيض لآلة ونقيضه ليس بعدم لانه سلب وجوداً وثبوت ونقيض السلبين ليس بعدم ولا سلب عدم لأن نقيضه عدم وهو باطل وأجيب بأن ذلك انما ينهض أن لو ثبت أن العلة وجود بخصوصه أو ثبوت لآلة ما ذ كان لأمر يشترك فيه الجميع فلا قالوا صح تعليل الضرب بآلة ما، مثال الأمر وهو عدمه ورد بأنه مغلل بالكف عن الامتنال وهو وجود محقق قالوا ثبت صحة التعليل بكل مناسب بنفسه أو بتلازمه فيندرج العدم ورد بأنه لا يصبح مناسباً لآلة ما، درج والخلاف في أن العدم لا يكون جزءاً من العلة مثله ويخصه اعتراض وهو أن انتفاء معايشه المعجزة جزء من المعروف بكونها معجزة وكذلك الدوران وأحد جزئيه العدم مع العدم وأجيب بأن ذلك شرط لاجزاء من المعروف ومنها اختلف في كونه حكماً ترميها والمختار به أن كان باعنا على حكم الأدم لتحصيل مصلحة لا لدفع مفسدة مع كونه لأنه لو كان لدفع مفسدة بشرع أو لدفع شرع حكم مشتمل على مفسدة، مطلوبه لانتفاء الشارع فإن كان لتحصيل مصلحة شرع أو لدفع شرع حكم مشتمل على مصلحة مقصودة من شرع حكم آخر كالجماعة فانها لآلة لاطلاق البيع ومنها اتحاد الوصف واختار خلافه فالأول كالاسكار والثاني كالقتل العمد العدوان لأن الوجه الذي يثبت به الواحد يثبت به المتعدد من نص أو ظاهر أو مناسبة أو توقيه أو سبب أو نسيم أو سبب أو نتيجة قالوا أوضح تركيبها لسكانت العلة صفة رائدة على المجموع لا بامتنال الهيئة الاجتماعية ونجمل كونها علة والجهول غير المعلوم ولأنها فيها بآلة ما علة ذلك فغير ارضوت وتقرر بالدانية فقامها أن كانت علة قائمة بكل واحد من كل واحد علة لا المجموع عدوان بأن يبرأه الله والعلم وأجيب بأن ذلك يتلوه بعض بالحكم على المنفعة من شأوف بأنه خير من غيره أو غير ممداه كعدمه والحقيق أنه لا معنى لكونه علة لأن الشارع أغنى بالكم منه شيئاً كونه وليس ذلك بصفة لها ولو سلم أنها صفة فلا يستلزم وجودية لآلة ما علة في أيام المعنى المعنى نأى لو كان المجموع هذا السكان عدم كل وصف علة لعدم صفة ألية ثم انما هي في ذاته من باب عدم أول استعماله تجدد عدم العدم وأجيب بأن وجود كل وصف شرط في عدمه من لآلة ما، السكان ذلك

لازم في البول بعد المس وعكسه وقتل زيد بعد عمرو وجهه أن العلة الشرعية علامات فلا بعد
 في اجتماعها ضربة ومتعددة فيجب ذلك ومنها عدة العلة شرط في صحة القياس اتفاقا والعلّة
 القاصرة بنص أو إجماع صحيحة اتفاقا واختلف في صحة العلة القاصرة بغيرها كتعليل الربا في
 النقيدين بجوهرية الثمن فالشافعي والاكثر على صحتها وأبو حنيفة على إبطالها لنا أن القاصرة
 المناسبة إذا ثبت الحكم حصل الظن بأن الحكم لأجلها وهو معنى صحة العلة وأيضا لو لم تكن
 صحيحة لم تكن صحيحة بالنص والاجماع والله تعالى أعلم ولو كانت صحتهما وقوفة على تدينها لم تكن
 تدينها موقوفة على صحتها للدور والثانية اتفاق وأجيب بأن الدورانما يلزم تقدم يتوقف
 لا توقف، مع ما قالوا لو كانت صحيحة كانت مفيدة وفائدة العلة أثبات الحكم والحكم ثابت في
 الأصل بغيرها من نص أو إجماع ولا فرع ورد بغيره في القاصرة بنص أو إجماع ولا فرع
 وبأن العلة مثبتة والنص دليل الدليل ولو سلم فالعائدة معرفة كونها باعثة على الحكم
 ليكون معقولا فيكون ادعى إلى القبول وأيضا لو قدر وصف آخره تدعى محلها فلا يعدى
 الأبعد نبو استقلاله ومنها اختلفوا في جواز تخصيص العلة بغيره بالنقض وهو وجود
 المدعى علة مع تخلف الحكم بالهايجوز في المنصوصة في المستنبطة ورابعها عكسه وخامسها
 يجوز في المستنبطة فإن لم يكن بمانع ولا شرط والمختار التخصيص فإن كانت مستنبطة لم تجز إلا
 بمانع أو عدم شرط لأنما لا تثبت عليها إلا بأحد هاتين تنافى حكم إذا لم يظهر مع عدم مقتضى
 وإن كانت منصوصة بضار عام فمن أمكن إبطال الاستدلال بها بتأويل أول بعد النقض
 كما لو جاء خارج النجس بالنقض ثم ثبت من لعدم الانتقض والله تعالى أعلم بالخارج من السبيلين
 والافك عام حصص ويحكم تقدير المانع ولا يبطئ دليل العلة بغير ثبت لنا لو كان مبطلا لبطل
 المخصص لأنه تخصيص لعدم دليلها دليل راجح وأما فيما جمع بين الدليلين فوجب المصبر
 إليه كغيره وأيضا للزم بطلان على قطوعها كعمل المصاص والجند وغيرها أبو الحسين
 لو حدث مع النقض لوجب أن لا يكون محل للنقض لعلّة أخرى لأنه إذا ثبت منع بيع المديد
 بالمديد متفاضلا لكونه موزونا لم يمنع الرصاص بالرداص مع كونه موزونا لكونه
 أبيض علم أن منع الحديد إنما كان لكونه موزونا وغير أبيض فتبين أن كون النقض لعلّة
 أخرى تنافي الصحة والثانية واضحة وأجيب بأن ذلك من قبيل انتفاء المعارض لامن جملة
 العلة الباعثة فيرجع النزاع لفظيا قالوا وصحت مع النقض لصحت مع المعارض فيلزم حصول
 الحكم مع المعارض وأجيب بأن معنى صحتهما انتفاؤه وهو كونها باعثة لا لزوم الحكم فانه

مشروط بوجود الشرط وانتفاء الموانع قالوا كما شهد حصول الحكم عنده بأنه علة تنهد
 انتفاؤه بأنه ليس بعلة فقد تعارض دليل لا اعتبار ودليل الاهدار وأجيب بأن انتفاءه
 للعارض لا ينافي الشهادة قالوا العلة لعقوبة لا تقبل التخصيص فكذلك الشرعية وأجيب
 بمنع أن العقوبة لا تقبل التخصيص لهوان المحلل الغالب للحكم ولو سلم بالعقوبة بالذات وهذه
 بالوضع مخصوص المنع وصلة التخصيص مع لقيض لكونه لعلق المانع أو عدم الشرط
 لأنها باطلة بتقدير انتفاء ذلك ولا يتحقق المانع إلا بهدنة ما كان دوراً وأجيب بمنع أن المانع
 يتوقف على صحة مقتضى لأن الحكم ينتفي بالمانع مع وجود مقتضى معارضا فلا ينتفي مع
 عدمه أولى سلمنا لكون منع أن المنقضي يتوقف على المانع لأن المنقضي طرقا يعرف بهما فيحكم
 به عندها والمانع من قبيل معارضا فإن ترجيح انتفي حكم المنقضي مع بقائه مقتضيا كغيرهما من
 الأدلة إلا أنه إذا ثبت المانع والشرط في المسبقة كان التخلف معارضا لأصلها فذلك لم
 يعمل بهما سنا وإنما يزم الدور أن لو كان توقف الترخيم لا توقف معيه والتفريق أن استمرار
 الظن بصحتها عند التخلف يتوقف على تحقيق المانع وتحقيق المانع يتوقف على ظهور ركوبها
 عليه فلا دور كما عرفت له غير ظن لعمري إن دفع الغير آخر توقف الظن فإن يتبين مع
 انحرافه وإن تبين ساد فو دليل مسبوقة بترن رهنها وأنها باطلة وأجيب بأن
 دليل المسبقة اقتران لا مانع أي شرط مخصوص بالمسبقة لص على التعليق نص على التعيين
 فالتخصيص بطل وحاصلها أنها لا تقبل وأجيب أن كان الترخيم مطلقا فلا يقبله كغيره وليس
 محل النزاع وإن كان طيا لغيره نص في قوله لم يكن له علة وأجيب
 بأنه كذلك في المسبقة وإن كان لا يرد في قوله لم يكن له علة وأجيب
 والآخر دليل ظاهر في العينية وكان في ذلك من الظاهر لا سيما في الحكم وجوب
 الشك في مسدده فلا يعارضه الآخر وأجيب أن المسبقة في المسبقة دليل ظاهر
 على أنه ليس بعلة والمناسبة والآخر أن يوجب الشك في كونهما فلا يرد في الظاهر والضعيف
 أن الشك في أحد المتقابلين يوجب الشك في الآخر قالوا لا بد من عود هذا حكم عدول به عن
 من القياس دل على أن القياس باق وسمع التكبير وأجيب أنه محمول على مانع أو عدم شرط
 جمع بين الأدلة قالوا معنى الامارة العلامة وجودها من تركها لا يخرجها عن لامارة جميع
 الامارات كالغيم الرطب في بئر ومركوب الناصي على باب در و يمكن فيها واحد
 عنده الرجوع عليه فلا أمارة مسبوقة مشرط كونها أمارة أن لا تنافي الحكم عنها لا مسبوقة

أو شرط لما تقدم وأما غيرهما فلم قالوا لو توقف كونها أمانة على ثبوت الحكم في محل آخر
لوقف ثبوت الحكم فيه على كونها أمانة وهو دور والافتحكم وأجيب بأنه يتوقف توقف
معية لا توقف تقدم فلا دور ومنها الاكثر على أن الكسر لا يبطل العلة وهو يختلف الحكم عن
حكم العلة المقصودة كقول الخنفي في العاصي بسفره مسافر فيترخص كغير العاصي ثم بين
المناسبة بما فيه من المشقة فيعترض بالصنعة الشاقة في الحضر مع انتفاء الرخصة لنا أن العلة
السفر الذي هو مظنة الخلعة العثرة الانضباط لاختلافها باختلاف الأشخاص ولم يرد النقض
عليها فان قيل الحكمة هي المعتبرة لتحقيقها والنقض وايراد قلنا قدر الحكمة المساوية في محل
النقض مظنون ولعله لمعارض والعلة في الاصل وجوده قطعاً فلا يعارض الظن القطع أما لو
قدرنا وجود قدر الحكمة في محل النقض قلنا فإما أن يكون وجوده فالتحتمل أنه قاذح لما يلزم
من انتفاء الحكم مع ما هو العلة قطعاً وكذلك لو فرض وجوده في محل قدر الحكمة في محل
النقض الا أن ثبت عنه حكم أليق بها لعلها زيادة كما لو عطل القطع بحكمة الزجر فيعترض
بالقتل العمد العدوان فإنه أولى بالزجر لانه أعظم فيقول قد ثبت معها حكم أليق بها على وجه
أبلغ وهو القتل ومنها الاكثر أن النقض المكسور لا يبطل العلة ومعناه نقض نقض الاوصاف
كما لو قال الشافعي في بيع الغائب يبيع مجهول الصفة عند الاقدح حال العقد فلا يصح مثل
بعثك عبداً فيعترض بما لو تزوج امرأته لم يرها لنا أن العلة كونه مبيعاً مجهول الصفة لا مجهول
الصفة فقط ليرد المنكوحه فلم يحصل نقض نعم ان تبين عدم تأثيره مردداً وبضموم ما في بطل
لعدم التأثير ان أضر أو بالنقض ان سلم ولا يذكر ليجرد لاحقاً من النقض لانه اذا لم يكن
له تأثير كان كالدعم ومنها اختلافوا في اشتراط العكس ويطلق باعتبارين أحدهما كقول
الخنفي لما لم يجب القتل بصغير المنقل لم يجب تكبيره بدليل علة في الحدود وهو انه لما وجب
بكبيره وجب بصغيره وليس بواضح اذا ما منع من وجوب الفداصاص بكل جارح وتخصيص
المنقل بالكبير والثاني انتفاء الحكم لانتفاء العلة وهو المراد وهو مبني على خلاف تعليل الحكم
بعلتين فمن جوز واقعا لم يلزم العكس ومن منعه لزم العكس لانتفاء الحكم عند انتفاء دليله
فان قيل لو لم ذلك من نفي الدليل على الصانع نفي المانع قلنا لساننا نفي الانتفاء العلم والظن
بالحكم لانتفاء دليله وكذلك دليل المانع ومنها اختلافوا في جواز تعليل الحكم بعلتين
ومعناه أن يكون للحكم الواحد علل متعددة كل واحدة مستقلة فيه ثالثاً قال القاضي يجوز
في المنصوصة لا المستنبطة ورابعاً عكسه وخياراً لا امام يجوز ولكن لم يقع لنا لو لم يجوز لم يقع

وتقرر الثانية أن المس والمس والغائط والبول يثبت بكل واحد منها الحدث وهو محل النزاع فان قيل الاحكام تعدد عند التعدد بدليل انه لو اتفق قتل القصاص بقى قتل الحدث قلنا اضافة الشيء الى كل من أدلته لا يوجب تعددا لموسلم في القتل فكيف يصنع في الحدث وأيضا لو امتنع لامتنع تعدد الأدلة لانها أدلة المانع مطلقا لو جاز ذلك لكانت مستقلة غير مستقلة لان معنى استقلالها ثبوت الحكم بها دون غيرها فادان تعددت تناقضت وأجيب بأن معنى استقلالها لو انفردت استغاثت ولا أثر لاتقاء غيرها فلا تناقض في التعدد قالوا لو جاز لاجتماع المثلان لان كل واحد يقتضى لمحله مثل الآخر واجتماع المثلين يستلزم التقيض لان المحل يكون مستغنيا غير مستغن وهو في الترتيب تحصيل الحاصل وأجيب بأن ذلك في العلة العقلية فاما مدلول الدليلين فلا قالوا لو جاز لما تلقى الأثمة في علة الرابا بالترجيح لان من ضرورته حصول الشروط لو قدرت كل علة منفردة والثانية معاومة وأجيب بأنهم تعرضوا للإبطال الا بالترجيح ولوسم فلا جماع على اتحاد العلة هنا والالزام جعل كل منها جزءا للقاضي الجواز في المنصوصة وضع وأما المستنبطة فيجوز أن يكون كل جزء علة فيحتاج في التعيين الى النص فترجع منصوصة وأجيب بأنه لا بعد أن يثبت الحكم عند كل واحدة منفردة فتستنبط قالوا المستنبطة كالعقلية والمنصوصة وضعية وأجيب بأن الجميع وضعية العاكس المنصوصة قطعية والمستنبطة وهيم لامران وجوابه واضح (١) الامام وقال انه النهاية القصوى وقلق الصبح لو لم يكن ممتنع امر عا لوقع ولو نادر لان امكانه واضح والعادة تقضى بوقوع مثله ولو وقع لعلم ثم ادعى تعدد الاحكام فيها تقدم والجواب انه وقع ثم القائلون بالوقوع اذا اجتمعت مرة كالمس والمس والبول ففيل العلة واحدة لابعينها وقيل كل واحدة جزء علة واختار كل واحدة علة لما لو تكن كل علة لكانت جزءا وكانت العلة واحدة والاول باطل لثبوت الاستقلال والثاني باطل للحكم انحص وأيضالو يمكن كل علة لامتنع اجتماع الادنه لانها أدله بدليل ثبوتها متفرقة لثاني لو كانت مستقلة لاجتماع المثلان في محل وقد تقدم قالوا لو كانت كل مستقلة لزم الحكم لان الحكم ان ثبت بالجميع فكل جزء والا فهو ثابت لواحد بعينه أو لابعينه وهو الحكم وأجيب ثبت بالجميع بمعنى ان كل واحد دليل مستقل كأدله العقلية والسمعية الثالث لو ثبتت بغير معينة لزم الحكم لان كونها مستقلة أو جزء علة باطل بما تقدم فالعامين تحكم ومنها (١) هكذا في الاصل وفي المختصر العاكس المنصوصة قطعية والمستنبطة وهيمه فقدينا سوى الامكان وجوابه واضح

المختار جواز تعليل حكمين بعلته واحدة اما بمعنى الامارة باتفاق واما بمعنى الباعث فلا بعد في مناسبة وصف واحد للحكمين مختلفين قالوا لو ناسب حكمين لحصل الحاصل لان معنى مناسبة للحكم ان مصلحته حاصلة عند الحكم فلو قدر مناسبة الحكم آخر لحصل الحاصل وأجيب بأنه اذا كان مناسباً للحكمين لم تحصل المصلحة الا بهما ومنها أنه لا يصح التعليل بالوصف في صورة مع تحقيق انتهاء الحكمة انا العلم بأن الحكمة هي المقصودة بالحكم فادأبت انتفى كطنتها ومنها انه ذهب قوم الى أن شرط الوصف الضابط أن لا توجد الحكمة بقينا دونه لما يزم من الاستغناء عن الضابط ان اعتبرت أو أهمل الحكمة ان ألفت واختار انه يكون كعتلين احدهما المظنة والاخرى نعين الحكمة ومنها ان لا تكون العلة متأخرة في الوجود عن حكم الاصل لنا لو أن نحن لبثت الحكم لا يباعث لعدمه وان كانت أماره ففيه تعريف المعروف لانه عرف قبلها ومنها اذا كانت العلة وجود مانع أو فوات شرط فقد اختلف في اشتراط وجود المنع لئلا يؤول بحزني الحكم بالمانع مع عدم المنقضى لم يجرم وجوده لانه آكد اذ المنقضى معارض قالوا اذا لم يكن مقتضى كان منتهيا لانتفاء مقتضيه وفائدته لا لما تقدم وأجيب بأنه لا بعد أن يكون انتفاء المنقضى ووجود المانع أدله على نفيه ومنها أن لا ترجع العلة على الحكم المستنبطه هي منه بالابطال وأن لا تكون طردية محضة كالطول والقصر والسواد والبياض لما تقدم ولأن الحكم في الفرع انما يثبت بما يغلب على الظن ان الحكم في الاصل ثابت له ولا يتأتى ذلك في الماردى لان نسب الحكم اليه والى عدمه سواء وأن لا تكون المستنبطه لها في الاصل معارض لا تتحقق في الفرع كما يأتى وأن لا تخالف نصا خاصا أو اجاعا واشترط أن لا تعارضها علة أخرى تقتضى بقبض حكمها وانما يصح عند رجحان المعارض وامتناع تخصيصها واشترط أن لا تتضمن المستنبطه زيادة على النص وانما يصح عند منافاة الزيادة مقتضى النص اشترط قوم ان تكون عن أصل مقطوع به والصحيح يكفي الظن وأن لا تكون مخالفة لمذهب مختاي وليس كذلك لجواز أن يكون مذهب المختاي لعله مستنبطه من أصل آخر وأن تكون في الفرع مقطوعا بها والصحيح يكفي الظن كالأصل وفي كونها علة وفي نفي المعارض في الاصل والفرع وأن يكون دليلها شرعيا واختلف فيه اذا كان متنا ولا حكم الفرع بعمومه أو بخصوصه كالوفال الشافعي في العاكمة مطعوم فيجرب فيه الربا كالبزحم دل على عالية الطعم يمثل لا يتبعوا الطعام الا بالمثل والثاني كما لو قال الحنفى في الخارج من قى أو رعا فخرج نجس فينقض الوضوء كالخارج من

السبيلين ثم دل على العلة بقوله من قاء أو رثف أو أذى فليتوضأ وضوءه للملة لنا أنه تطويل
بلا فائدة ورجوع فلو من الملة - - - الملة - - - في الملة وأجيب أنه رجوع عن
القياس

[illegible]

(إسـالـاك في ثبـوت العلمـه)

الأول لاجتماعي عصر إلى كبره - ولعن كاتب كالمعرفي ولا - ما يعني أن الخلاف -
لظن في وجودها في الأصل أوفى لغيره - لدى النص وهو من مبدل موضع من لعمري
كدا - أو بسبب كدا - أو لاجل - ومن أجل أو كذا - أو لشي أو فذل أو مثل - لكدا - أو ن كان -
أو بكدا أو مثل - فام - يحسرون - ومثل والبار - و - لبارف فافعو أو من أحياء الرضا به -
له - مثل قول الرازي - ما رسول الله صلى الله عليه وسلم - من حذوري ما عر - فوج - سواء العقبه
وعبره وان كان من العقبه - طهر كذا - نه من الرسول الطهر لا - الطاهر - أو ن يكن كذا - نه -

ولولم يفهمه لم يقله ومادل بالتنبيه والاياء لا بوضعه بل باقترانه وهو كل اقتران لحكم لو لم يكن
 للتعليل كان بعيدا وهو مراتب منها حكمه عقيب حادثة بحكم مثل قوله هلكت وأهلك فقال
 ماذا صنعت قال واقعت أهلى فى نهار رمضان فقال اعتق رقبة فانه يدل على أن الوقاع علة
 للعتق كأنه قال واقعت فكفر فان تقدير الامر بالعق ابتداء من غير ترتيب على الوقاع بعيد
 جدا فان حذف منه بعض الأوصاف المذكورة معنى تنقيح المناط ومنها ذكر دفع الحكم وصفا
 لو لم يكن علة لعرى عن الفائدة امامع سؤل فى محله مثل أيقص الرطب اذا بيس وامامع سؤال
 فى نظيره قوله لما سأله الخشمية ان أبى أدركته الوفاة وعليه فرض الحج فان حجبت عنه
 أينفعه قال أرأيت لو كان على أهلك دين فضايتيه أكان ينفعه فقالت نعم فذكر النظار وهو
 دين الآدمى مر تباعليه فيلزم أن يكون نظيره فى المسؤول عنه كذلك وفيه تنبيه على الاصل
 والفرع والدلة وليس من ذلك ما يورده بعضهم أن عمر سأل عن قبلة العالم فقال صلى الله عليه
 وسلم أرأيت لو تمضضت أكان ذلك يفسد الصوم فقال لا وماذا لك فاض لما توجه عمر من
 فساد القبلة للوم لكونها مقدمة لمفسد الصوم لان المضضضة مقدمة للشرب المفسد للصوم
 وليست مفسدة لتعليل منع الافساد بكون المضضضة مقدمة للفساد اذ ليس فى ذلك ما يتخيل
 مانع من الافساد بل غايته أن لا يكون مفسدا وامام غير سؤال كقوله حين توضأ بماء قد
 نبذت فيه تمران مرة طيبة وماء طهور فانه يدل على جوار الوضوء به والا كان ضائعا ومنها أن
 يفرق بين أمرين بصفة فانه يشعر بأنها علة التفرقة امامع ذكر أحدهما مثل القاتل لا يرتد واما
 مع ذكرهما مثل للراجل سهم وللفارس سهمان وقد يكون بالغايه مثل حتى يطهرن وبالاستثناء
 مثل الآن يعفون وبلاستدراك مثل ولكن يؤاخذكم ومنها أن يذكر مع الحكم وصف
 مناسب مثل لا يقضى القاضى وهو غضبان فانه يشعر بأن الغضب علة لنشوب النظر
 واضطراب الحال مثل أكرم العالم واهن الجاهل لما ألف من الشرع من اعتبار المناسبات
 فيغلب على الظن لقارنته ومناسبتها انه علة

﴿مسئلة﴾ اذا ذكر الوصف صريحا وكان الحكم مستتبطا منه غير مصرح مثل وأحل الله
 البيع أو ذكر الحكم وكانت العلة مستبطة منه فثالثها الخمار الاول ايماء لالثانى لئلا ياء
 كون الوصف مذكورا على وجه يظهر من سياقه التعليل والاول كذلك والحكم وان لم
 بصرح به فهو لازم منه لانه يلزم من الحل الصحة لتعذر مع اتفائها والثانى ليس كذلك لان
 الوصف ليس مذكورا أصلا

[illegible]

الآخرة كالجباب الطاعات ونعيم المعاصي وقد يحصل المقصود من شرع الحكم نفيًا وظنًا وقد يكون الحصول ونفيه متساويان وقد يكون نفيه أرجح فالأول كالبيع والثاني كالتقصاص المرتب على القتل العمد العدوان لأن الغالب صيانة النفوس به وقد تقدم عليه مع شرع القصاص الثالث كالحد على شرب الخمر لحفظ العقل فإن الحصول ونفيه متساويان لمقاومة كثرة المقدمين الرابع كالحكم بصدقة نكاح الأبسة لمقصود التوالد فإن نفيه أرجح والأولان اتفاق وأما الثالث والرابع فالمختار يكفي الاحتمال لأن البيع مظنة الحاجة إلى المعاوضة فقد اعتبروا وانتفى الظن في بعض الصور والنكاح مظنة التوالد وقد اعتبروا وانتفى الظن في الأبسة والسفر مظنة المشقة وقد اعتبروا وانتفى الظن في الملك المترفع أما لو كان فائتًا قطعًا كما في لحوق النسب في نكاح المشرقي المغربيّة ونسرع لاستبراء في جاريه يشترط إباحتها في المجلس فلا يصح التعليل به خلافاً للحنفية كما تقدم * والمقاصد ضرر بان ضروري في أصله وهي أعلى المراتب كالمقاصد الخمسة التي رويت في كل ملة حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال فالدين كقتل الكافر المضل وعقوبة الداعي إلى البدع والنفس كالتقصاص والعقل كالحد على المسكر والنسل كالحد على الزنا والمال كعقوبة الغاصب والسارق والمحارب ومكمل للضرر وري لتعريم قاييل السكر والحده عليه وإن كان أصل المقصود حاصلاً بتعريم ما يسكر منه لكن فيه تقيم وتكميل وغير ضروري وهو ما ندعو الحاجة إليه في أصله كالبيع والاجارة والفراض والمساقاة وتزويج الصغيرة لحاجة تحصيل الكفء خوف فوائده وهي الرتبة الثانية وهي معارضة التكامل من الضرر ورياء وبعضها آكد من بعض وقد تكون ضرورية كالاجارة على تربية الصغير وسرء الملعوم والملبوس له ولغيره ومكمل له كمرعاية الكفاءة ومهر المثل في الصغيرة فإنه أفضى إلى دوام النكاح وإن كان أصله حاصلًا ومالاتدعو الحاجة إليه لكنه من قبيل التيسير كسالم لعبد أهلية الشهادة لكونه نخط الرتبة مستندًا خرا فلا تليق به المناصب الثمينة جربا على ما أتلف من محاسن العادات وأما سلب ولاية العبد عن الصغير فن الحاجات لا تدعاهم بالجد والفراخ بخلاف الشهادة

مسئلة * اختلف في انحراف مناسبة الوصف بوجوده فسادًا تنزيم من الحكم مساوية أو راجحة والمختار انحرافها للناسحة مع مفسدة تساويها أو تزيد عليها فلا بد من الترجيح قالوا إن تساويها لا يبطل الحكم وإن ترجحت المفسدة فالعقل قاض بمناسبة المناصحة للحكم ومناسبة المفسدة لا تنفاه وأجيب بأن المناسبة أمر عرفي ولا مباحة مع مفسدة تساويها

[illegible]

الاسكار لتعريم محله ظاهر ورده شرع أولا ومنهم من فسرهما يومه المناسبة من غير تحقق
كحول الشافعي في ازاله العاسة طهاره تراد للصلاة فيتعين الماء كطهاره الحدث فان مناسبة
الطهارة لتعين الماء غير طاهر واعتبارها في مس المصصف والصلاة والطواف يومه المناسبة
والتفسير ان مقدار ان معنى وفي اثبات العلة متحرده كالمناسب بطر وعلى انه لا يثبت فلا بد من
اعتبار مسلك فيه غير متحرر في المساط ويجرى فيه دليل المناسب الثاني ولكن يقال لم ادانت
حكم يجوز ان يكون مستلزم المصلحة الى آخره قول الرادله اما ان يكون ماسبا أولا والاو
مجمع عليه فليس به والثاني طردى ملحق بالاجماع احيى بأنه مناسب والمجمع عليه المناسب من
دائه ومنهم من فسر الشبه بالوصف الجامع لوصف آخر يتردد بهما العرع بين أصليين فالاشبه
منهما هو الشبه كالعسية والمالية في العدم المعقول تريد فيته على دية الحرف انه يتردد بهما بين
الحرف والعرض فاهم اقوى شبه العرع به لأحد الأصلين وراد على الآخر وهو الشبه وحاصله
بعارض مناسبين رجع أحدهما وليس من الشبهات صود لسادس الطرد والعكس واحتلف
فيه فبيل بدل قطعاً وحال الاكثر من طرأ وفي الامام ما ولا طر وهو المختار لنا ان الوصف
الموصوف بالطرد والعكس معوراً ان يكون الامام لا لعله كالرائحة الملائمة للسدة
المطرنة ويحويها فلا يمنع ولا طن الا لا تعرض لانتفاء وصف غير بالسر أو ان الأصل عدمه
وهو طر في مستعمل فلا يستعمل للأول واستدل بمرى أن لا طر اذ راجع الى السلامة
من العيب ولسلامة عن عيبه واحدة لا يربط بالامانة عن كل عيبه ولو سلم فلا
يبرم الصحة الا لا بالمصحيح ولعكس ليس معرماً الى الله لا يورثه واجب أنه قد يكون للاجماع
تأثيراً كإبراء العبد والله لا أن الدوران صحت في المصالح وليس أحدهما علة وأحيى
أن الطن استقلى دليله من موانع فلو ادأوا - الدوران ولا مانع من كونه علة ولا فاطع
بأخرى سواء حصل الطن عادة كما لو أدى الله ان ياتهم معصية ثم تركهم فمصب وتكرر مراراً
علب على الطن بأنه سبب العصبية الى ان لا يمارس معصية ذلك فلو لا ظهور انعاء غير ذلك
بالبحث له واتمسك بالعدم الاصل الى نظن وهو طر في مذهبنا ولحقق بين تحقيق المساط
وتفخيح المساط وتحرر في المساط أن تحقيق المساط الطر في اثبات العلة في بعض الصور بعد
معرفتها في بعض الحالات أو اجماعاً أو استسباطاً وتفعيح المساط الطر في تعيين العلة المنصوص عليها
بمحدود ما فترن به بما لا مدخل له في الاعتبار كحد كونه اعراباً أو كونه ريداً أو كونه الموطوءة
روجه أو أمة وكونه شهر تلك السنة وتحرر في المساط النظر في اسباب علة الحكمه الثابت بعض

قالوا يفضى الى الاختلاف وما يفضى الى الاختلاف مردود قال ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ورد بالزام العمل بالظواهر وبأن المراد بالاختلاف التناقض أو الاضطراب الخلل بالبلاغة لا الاختلاف في الاحكام الشرعية فان ذلك مقطوع بوقوعه قالوا لو جاز فاما أن يقال كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد وكون الشيء ونقيضه حقا محال وتصويب أحد الظنين مع الاستواء محال ورد بأن الالزام بغيره من الظواهر وبأن النقيضين شرطهما الاتحاد وبأن نصيب أحد الظنين لا بعينه ليس بمحال قالوا اذا كان العقل لا يقضى في المنصوصة بالتعدي فالمستتبطة أجدر ورد بأن الكلام في الجواز العقلي لا في الوقوع قالوا ان كان القياس موافقا للذي الاصلى فالعقل قاض بالاستغناء عنه وان كان مخالفا لظن لا يعارض اليقين ورد بالتعبد بالظواهر وبأنه لا بعد أن يوجب الشرع مخالفة النفي الاصلى بالظن قالوا لو جاز لجاز في الاصول فيتسلسل وهو محال ورد بأنه لا يلزم اذا امتنع في الاصول التسلسل أن يمتنع في غيره فالواحد الله خبره ويستحيل هرقته بغير التوقيف ورد بأن القياس الذي جوزناه نوع من لتوقيف قالوا الوصح معرفة الحكم الشرعي بالقياس مع كونه عينيا صحيح معرفة الأمور العينية بالقياس ورد بأنه يصح ان جعل عليه دليل قالوا لو جاز لأدى الى التناقض عند تعارض العمليتين فيكون حراما حلالا وهو محال ورد بأنه ان تعدد المناظر فلا تناقض وان كان كذلك فاما متعلقة موجبة لذاتها الجبىء التناقض فيرجح فان تعذرة في قولنا يغيره الشافعي أحد المناظر بأن العقل يوجب التعبد بالقياس ثبت أن الاحكام نعم صور الانهايات النص في فقهى العقل بوجوب التعبد بالقياس ورد بعدة ملهم التعميم بأن اذى لابتناء الجزئيات لا الاجناس والتنصيص عليها يمكن من كل طاعوم ربوى وتلك مكره حرام

مسئلة * أكثر المائلين بالجواز قالوا بل هو حلالا مدودا وشبهه والغاشائي والنهراني والأكثر بدليل السمع لا بالعقل والا كبره في خلافه في المسلمين لئانه ثبت بالتواتر عن جمع كثير من الصحابة العمل به عند عدم النصوص وان كانت التعاصيل آحادا ولا يخالف والعادة تقضى بأنه لا يجمع مثلهم على مثله الا بناطع وأيضا فانه قد تكرر وشاع ولم ينكر والعادة تقضى بأن السكون في مثله وفاق من ذلك رجوعهم الى أبي بكر في قتال بني حنيفة على الزكاة ومن ذلك قول بعض الانصار لما ورث أم الأم دون أم لأب تركت التي لو كانت هي الميتة ورث جميع ما تركت فشاركهم ما وقول عمر أيضا أفضى في الجديرأي

وقوله في الجنين لولا هذا لقضينا فيه رأينا وورث المبشوة بالرأى وقول على في الشارب فأرى عليه حد الغترين وقوله لعمر ما شك في قتل الجماعة بالواحد أرايت لو اشتراك نفر في سرقة أ كنت تسقطهم قال نعم قال وكذلك هذا ومن ذلك اختلاف الصحابة في الجدة فألحقه بعضهم بالاب فأسقط به لأخوته وحدهم لبعضهم كالأخوة واختلافهم في أمت على حرام فقيس ثلاث وفي واحدة بنيل بين وقيس ظهارا إلى غير ذلك لا يحصى كثرة فان قيل اخبار آحاد ولا تثبت بها لأصولنا مننا لكن عملهم يجوز أن يكون بغيرها مننا لكنهم بعض الصحابة مننا أن قول بعضهم من غيرنا كبر دليلنا ولكن لا سلم في لا نكر مننا لكنه لا يدل على الموافقة مننا لكنهم أمة متحدة واحدة والجواب عن الأول انها متواترة في معنى كدجاجة على وعن الثاني القطع من يافها بأمة من يافها من الثالث بيانها بغيرها من غيرنا كبر قاطع عادة بالموافقة وعن الرابع إعادة تضييق نقله وعن الخامس ما سبق وعن السادس القطع بأنهم إنما عملوا بها الظهور على الخصوصها كنفاهر الكتاب والمتواتر واستدل بماتواتر عنه صلى الله عليه وسلم وان كانت مما صلبه آحادا بدكر العمل في الأحكام إني عليها وهو معنى القياس مثل أرايت لو كان على أمك دين أينقص الرطب إذا ليس فانهم يحشرون انه ليست بنجسة فانه لا يدري أين باتت بدنه وفعله في الميدين وقع في الماء فلا تأكل منه لعل الماء أعان على قتله وليس بواضح واستدل بقوله من تنازعت في شيء فردوه إلى الله والرسول بعد قوله أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فدل أن المراد ليسوا ببقوله ولو ادعى الرسول إلى آخرها وليس بواضح واستدل بإجماع الامة على الخاف الضرب بالتأنيب وأسيب أن ذلك مفهوم من أقوى الأدب في كل لغة وأن ذلك ليس بالاس المعلوم والاسم يدل بإجماع الامة على الخاف كل من شذبه عز ورد أن ذلك هو الحق حكم على الواحد وإجماع الامة عليهم في ذلك لا يوافقهم وأما قوله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول فدل أن ذلك هو الحق لا معنى من الحق شيء فدل العدم ليس من ذلك هو الحق فدل بالاجماع وأما ما يجب على الآيات على ما شرط فيه العلم ما فيها وبين ما ذكرناه من بدليل وحسن لا يعنى إلى التحصيل بغيرها من دعوى قالوا ذلك لله تعالى وأن حكم الله تعالى لله وما خالفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله وان تنازعت في شيء فردوه إلى الله والرسول فدل أن حكم الله هو الحق فدل الله من كلامه ورسوله صلى الله عليه وسلم فحكم بالمرل ويدلنا حكمه أن قول الله ورسوله وهو بخلاف حكم الخدم ومنه المان الفناس قالوا قال صلى الله عليه وسلم منعه و

أمتى فرقا أعظمها فتنه الذين يقيسون الامور بالرأى أخبار كثيرة في ذم القياس قلنا يجب جعلها على ذم الرأى الباطل جمعاً بين الأدلة واستدل بقوله فاعتبر وأيا أولى الابصار وهو ضعيف لانه ظاهر في الاتعاط ولوسلم في الامور العقلية ولوسلم فصيغة افعل محققة واستدل بحديث معاذ ونحوه ورغايته الظن

﴿مسئلة﴾ النص على العلة لا يكفي في التعدي دون التعبد بالقياس وقال أحد القاشاني والنهراني وأبو بكر الرازي والكرخي يكفي وقال البصري ان كانت علة للتعريم كفي وان كانت لغيره لم يكف لنا القطع بأن القائل أعتقت عاماً لحسن خلقه لا يقتضى عموم عتق غيره من حسن الخلق قالوا حرمت الحجر لاسكارها مثل حرم كل مسكر وأعتق غاماً لسواده يقتضى عتق غيره ولذلك لو صرح بغيره عد مناقضاً لتمامه ليعتق لكونها غير صريحة والحق لأدى بخلاف الاحكام الشرعية فان الظن كاف ولذلك لو قال لو كيله بع عاماً لسواده وقس عليه كل أسود لم ينفذ ولو قاله الشارع نفذ اتفاقاً ورد بأنه ليس مثله بما تقدم ولا يعد مناقضاً للعموم لفظ العتق وانما يطلب فائدة التخصيص ولو كان اللفظ ظاهراً فيه لوجب عتقه وما ذكره في الوكيل ممنوع قالوا ذكر العلة يفيد التعميم عندها عرفاً كقول الاب لائاً كل هذا فانه مسموم فانه يفهم منه المنع من كل مسموم وأجيب بأن ذلك اقربينة شفقة الأب بخلاف ايجاب الله وتحريره فانه قد يبرق بين المثلين ويجمع بين المختلفين في الحكم قالوا لو لم يكن للتعميم لم يكن له فائدة وكان ذكر المحل كافياً لو كان بهيئداً وأجيب بأن فائدته تعقل المعنى فيه ولا يكون للتعميم الا بالليل فالوايه من محريم التأنيف تحريم الضرب لما كان ذلك إنباء الى العلة فالنص عليها أولى وأجيب بأن ذلك مصاد من اللفظ بالقرينة الدالة من سياق الكلام في اكرام المؤمنين وذلك كان أملي من مجرد ذكر العلة تأويل وقال الاسكار علة التحريم لهم فكذلك هذا أجيب بأن ذلك محمول على القرينة لا على من النبيذ البصري من تصديق على فقير لغنى رداً على ما قيل في قوله عز وجل تراهم أكرهوا لكونه سهواً أو وزياداً على تركه كل مسموم ومؤد وأجيب بأن ذلك لقرينة التأذي والا فلا بعد أن يحرم الله الحجر لشدته غايته دون غيره بلعنه بأشتماله على قوته عينة لا يدركها البشر

﴿مسئلة﴾ القياس جار في الحسد والكفارات فلا فالله منفية لنا أن الدليل غير مختص وأيضا فانه قد حذر في الحجر بالقياس وأيضا فان الظن الحاصل فيه كغيره وقد علم أن الحكم لاجله فوجب الحكم فيه قالوا فيه تقدير لا بعقل فيتمتع بالقياس كاعداد الركعات ونصب

الزكوات راجيب بأنه اذا فهمت العلة وجب ما في الارسال كالقتل بالنقل و قطع النباش
قالوا يحتمل الخطأ فيمتنع القياس لقوله 'دروا الخردوب للشهات ورد بخبر الواحد والشهادة
مسئلة لا يصح القياس في الاسباب لناثبت ثبوت المرسل لأن العرض
تغير الوصفين ولا أصل يشهد لضعف الفرع وأيضا ثبت ثبوت القياس من غير تحقيق
المناط في الفرع لأن الفرع اختلاف الوصفين ولا قطع ولا ظن بتساوي المصاحتين مع
اختلاف الوصفين وأيضا فان الجامع بين الوصفين اما الحكمة أو ضابط لها فان كان الاول
على القول بصحته فقد استغنى عن الوصفين وصار القياس في حكم المرتب على الحكمة وان
كان الثاني فالضابط هو المعبر أيضا ولا تنفر في الوصفين وان كان بعبر جامع كان فاسدا قالوا
قائمت قياس المقتل على المحدود والمواط على الزنا وأجيب بأن ذلك ليس من قبيل قياس
الاسباب بل في وجوب القصاص بجماع القتل العمد العمدان وهو سبب واحد والمواط
في وجوب الحد بجماع ايلاج فرج في فرج وهو سبب واحد وعلى ذلك ما يرد في مثله
مسئلة لا يجري القياس في جميع الاحكام خلافا للشذوذ (١) لئلا ينفذ ما لا يعقل
معناه كضرب الذبابة ونحوها والقياس فرع لمعنى وأيضا يجري في كل حكم يجري في الاصل
ثم يتسلسل وهو باطل وأيضا فتنابنا متناعه في لاسباب والشروط قالوا الاحكام معاملة
وما جاز على بعض المتانلان جاز على الباقي وأجيب بأنه قد يجوز لبعض الانواع ما يتنع على
بعضها لاختلافها في ما كان مشترك بينهما

۱) اعتراضات

وهي ربيعة منع وادب ضار ، لا يسع لزود سحر رعي - سة وشمران

1. 2. 3.

[illegible]

(١) قال لوصافي في روح الختمية: "كلا على الله له ما يشاء من غيبه" و"ما شاء الله" في جواب القاس في جسيم الاحكام الشرعية في ما دونها وانما هذه

ترجيها بأمر والاصل عدمه كان كافيا وجوابه بيان شهرته فلا غرابة وأظهوره في مقصوده بالانقل أو بالعرف أو بالقرائن المضعومة مع فلا اجال أو تفسيره وان عجز عن ذلك ولو قال الاجال على خلاف الدليل فيلزم ظهوره في أحدهما للاتفاق على انه غير ظاهر في الآخر وان لزم الجوز لأن الجوز أخف على ما تقدم فيها كان وجها فأن فسر لفظه بما لا يحتمله لغة فالصحيح لا يقبل لانه يؤدي الى الخبط واللعب

❦ الثاني ❦

فساد الاعتبار وهو أن يكون القياس مخالفا للنص لامتناع الاحتجاج به حينئذ وجوابه اما الطعن في مستند النص أو منع الظهور أو التأويل أو العول بالموجب أو المعارضة بنص آخر ليسلم القياس أو يبين أن هذا القياس مترجح على النص بما تقدم مثل ذبح صدر من أهله في محله كذبح ناسي التسمية فيورد ولأن كل واحد يقول مؤول بذبح عبدة الا وان بدليل ذكر الله على قلب المؤمن سمى أو لم يسم أو ترجيحه لكونه قياسا على الناسي المخصص باتفاق فان أبدى فارق فهو من المعارضة

❦ الثالث ❦

فساد الوضع وهو كون الجامع ثبت اعتباره بنص أو اجاع في نقيض الحكم مثل مسح قيس فيه التكرار كالاستطابة فيرد أن المسح معتبر في كراهية التكرار على الخلف باجاع وجوابه بيان مانع فيما ابداه وهو كونه مخالفا لالتلف وهو تنقض لانه في النقيض فان ذكره بأصله مستدلا فهو القلب فان يبين أن الوصف مناسب لنقيض الحكم من غير أن يدل من الوجه المدعى فهو القدرح في المناسبة ومن غيره لا يفسد اذ قد يكون للوصف جهتان ككون المحمل مشتهى يناسب الاباحة لا راحة الخاطر وتدرج ما جامع المباح النفس

❦ الرابع ❦

منع حكم الاصل كما لو قال الشافعي مانع لا يرفع الحديث دلالة به الخبث كالدهن فجميع حكم الاصل وقد اختلف في الانقطاع بذلك فقليل ينقطع لأنه متناول الى الدلالة على حكم الاصل وقيل لا لانه إنما أنشأ دليله على حكم الفرع فضع مقدمه فلها بابتها هو الصحيح كمنع وجود علة الاصل ومنع كونها علة ومنع وجودها في الفرع ولا يعد منقطعا بجاع واختار الغزالي اتباع

عرف المكان وقال الشيرازي لا يفتقر الى دلالة لانه يقول انما قست على أصلي وهو بعيد
لانه ان قصد اثباته لنفسه فلا وجه لمناظرة وان قصد اثباته على خصمه فلا يستقيم مع منع حكم
الاصل نعم لو كان الاصل بلا علة منقسم الى مسلم ومنوع فله أن يقول انما قست على المسلم
كما لو قال أردت للدهن النجس ثم ادا دل على موقع الملع فلا يكون المعترض بمجرد منقطعا
بل له أن يترض على دليل المنع على المختار لانه لا يزم من صورة دلائل صحته والانتقطاع انما
يتحقق بالجزء عما يحاوله كل منهما انقيا واثباتا فالوايدى الى التطويل فيها هو خارج عن
المقصود الاصلى وأجيب بأنه ليس بخارج

❖ الخامس ❖

النفسيم وهو كون الاصل مرددين اثنين اثنى اثنى أحدهما ممنوع والآخر مسلم ولكنه غير موجود
كقولهم في بيع الخيلار وجد باب جوب الله وتبين وجود السبب بالبيع الصادر من الاهل
في المحل فنقول لسبب مذاق بيع أو بيع لا يطر فيه الاول ممنوع والثاني مسلم وبيان
الاحتمال على الملة ترضى كما في قوله تعالى حجت أن الله يهتدي به وانه لا يترك في التسليم اذا اختلعا
فيما يرد عليهم من الامور وحدهم في المسئلة فصدده في نفسه وقد تقدم مثله أو يبين احتمالا
آخر هو الملقه ودمه يحسب في التسليم ما كذا أولا وليس به فوهم في الماتجى الى الحرم
وجد باب السبب في القصاص فيجب اني اذا وجد المانع أو اداء بوجد الاول ممنوع لانه اذا
افتقر عليه في خلافه لم يثبت ان الله الموانع وهو غيبر لازم وان بين وجود المانع لحاصله
المعارضة

❖ السادس ❖

بيع وجود الماتج في الاصل كما لو قال لشاهي في جلد الكتاب حيوان بعدد الى الاناء من
ولو غسه سباعا فلا يظهر حله به بالبيع كالتزير ويمنع ذلك وجوابه بثبات ذلك بدليل من عقل
وحس أو شرع

❖ السابع ❖

منع كونه له وهو من أعظم الاشئلة وهو مورد وشعبه سالك اثنا عشر والمختار قوله لانه

لولا يقبل لأدى الى التمسك بكل طردى وهو باطل قطعاً وإيضاً فان القياس لم يثبت الا فيما
 تثبت عليه شرعاً ولم تثبت فلا يثبت قالوا القياس رد فرع الى أصل بجامع وقد أتى به فعلى
 المعارض القدرح وأجيب بأن المعنى بجامع يغلب على الظن صحة قالوا يجوز المعارض دليل
 صحته فالمنع مع دليل الصحة غير مقبول ورد بأنه يلزم أن يصح كل دليل لجزم المعارض
 وجوابه بأحد الطرق فيرد على كل منها ما هو شرط فعلى ظاهر الكتاب الاجال والتأويل
 والمعارضة والقول بالموجب وعلى السنة ذلك والطعن بأنه مرسل أو موقوف وفي رواية
 بضعفه أو قول شيخه بوجهه وعنى وغير ذلك مما تمهلهم وعلى تخرج المناظر ما يأتى

﴿ الثامن ﴾

عدم التأثير وهو ابتداء وصف في الدليل يستغنى عنه وقسم أربعة أقسام عدم التأثير في
 الوصف بأن يكون طردياً كقولهم في النجس صلاة لا يجوز زفيرها فلا تقدم من وقتها كالغرب
 فان عدم القصص طردى بالنسبة الى نفي التمسك وحاصله طلب المناسبة وسؤال المطالبة مغن
 عنه الثاني عدم التأثير في الأصل بأن يكون مستغنى عنه في الدليل كقولهم في بيع لغائب
 مبيع غير مرئى فزيد مبيع كذا يرد في الخبر ان كان المراد من ان يتسليم مبيعاً حاصلاً بالمعارضة
 في الأصل الثالث عدم التأثير في الحكم وهذا كقولهم لا تأثير له في انكم كقولهم في
 المرتدين يتفرون عنهم واليه يشكون كقولهم في انهم ياربون في الايمان كقولهم في ان
 دار الحرب وغيره اسواء عندهم من دار الاسلام في رد ذلك طردى وسؤال الانهاء
 ان كان غير طردى الرابع عدم التأثير في محل النزاع كما يقال في دلالته فراه زوجت نفسها
 فلا يصح كمالوزوجت من غير كراهة في النزاع واقع في تزويج الكف وغير الكف وهو
 كالثاني وكل فرض جعل وصفا في لعبة مع اعترافه بالردده من عند المناظرين بخلاف
 غيره على المختار فبهما

﴿ التاسع ﴾

القدرح في المناسبة بأنه يلزم من ترتب الحكم عليه مفسدة مساوية أو راجحة وجوابه ببيان
 الترجيح تفصيلاً أو اجالاً كما سبق

﴿ العاشر ﴾

القدح في افشاء الحكم الى المقصود كالمقصود حمة الماهرة على التأيد بالحاجة الى ارتفاع الحجاب المؤدى الى الفجور فاذا تأبدا نسد باب الطمع المغضى الى مقدمات المم والنظر المغضية الى ذلك فيقول المعارض الحكم غير مفض الى ذلك لان سد باب النكاح أفضى الى الفجور والنفس ماثلة الى المنوع وجوابه أن التأيد يمنع عادة من النظر بشهوة والمادى كالطبيعى كالأمهات والأخوان

﴿ الحادي عشر ﴾

كون الوصف خفيا كالموصوف الرضى والقدم والنقى لا يعرف النقى وجوابه ضبطه بما يدل عليه من الصيغ والأفعال

﴿ الثانى عشر ﴾

كونه غير منضبط كالتعليل بالحكم والمقاصد كالحرج والمشقة والازجرفاتها تختلف باختلاف الاشخاص والأزمان والأحوال ودأب الشارع فى مثله المظان دفعا للسر والاضطراب فى الاحكام وجوابه اما بأنه منضبط بنفسه أو بضابط كضبط الحرج بالسفر ونحوه

﴿ الثالث عشر ﴾

النقض وقد تقدم وفى تمكين المعارض من الدلالة على وجود العلة عند منع المستدل ماثلا يمكن ما لم يكن حكما شرعيا ورابعها يمكن اذ لم يتعين له طريق أولى بالقدح منه قالوا ولو دل المستدل على وجود العلة بدليل وجود فى محل النقض فنقض المعارض فنع المستدل وجودها فمال المعارض فاذا بنتقض دليلك عليها ليسمع لانه انتقال من نقض العلة الى نقض دليلها وفيه نظر نعم لو دل بزمك اما انتقاض علة ذلك أو انتقاض دليلها كان متجها ولو منع المستدل تخلف الحكم فى تمكين لمعارض من الاستدلال يمكن اذا لم يتعين أولى منه والمختار لا يجب الاحتراز من النقض ونالها يجب الا فى المسئنيات لئلا نعامسئل عن الدليل واتقاء المعارض ليس من الدليل وأيضا فانه واردون احترازا فالا حاجة اليه الموجب لولم يحتراز لاقتصر على جزء العلة لان ما به الاحتراز جزءا عنده والمفصل رأى أن النفى فى غير المسئنيات جزءا فراجع النزاع لفظيا وجواب النقيض بيان معارض اقتضى نقيض

الحكم أو خلافا لمصلحة أولى تغوت لولا الاستثناء كالعرايا وضرب الدية على العاقلة أو لدفع مضرة آكد كحل الميتة للضرر والابطال التعليل لان انتفاء الحكم اذالم يظهر مانع لعدم مقتضى كاتقدم الآن يكون التعليل بظاهر عام فيبقى فيما وراء النقض ونحكم بتقدير المانع ولا يبطل دليل العلة بغير ثبوت

﴿ الرابع عشر ﴾

الكسر وهو تقيض المعنى وقد تقدم مثله والكلام عند منع المستدل وجود المعنى أو منع تخلف الحكم والخلاف فيه وفي تمكين المعارض كالنقض

﴿ الخامس عشر ﴾

المعارضة في الأصل بمعنى آخرا ما مستقل كمعارضة الطعم بالكيل أو بالتوت في تعليل ربا الفضل في البر أو غير مستقل كمعارضة القتل العمد العدوان بالخارج والمختار قبولها لنا ولم تكن مقبولة لم يمنع الحكم لان المدعى علة ليس بأولى بالجزئية أو بالاستقلال. من وصف المعارضة فان رجح بتوسعة الحكم منع الدلالة ولو سلم عورض بأن الاصل انتفاء الاحكام وأيضا فلما ثبت من أن مباحث الصحابة كانت جمعا وفرقا لانها ما فرق أو مستزمر قالوا وقبل لا تمتنع بتعليل الحكم بعلمين لان استقلالهما لمناسبة تستزمر استقلالهما بالا اعتبار فهم اعلمتان ورد بأن الحكم باستقلالهما بالا اعتبار نحكم باطل كما لو أعطى قريبا عالما وفي توظيف بيان نفي الوصف عن الفرع ثالثا ان صرح بالفرق وظف لنا انه اذالم يصرح بالفرق فقد ذكر ما لا ينتهض ما ذكره المستدل معه علة مستقلة وان صرح فلا بد من الوفاء بما صرح به قالوا القصد الفرق فلا بد من بيانه وأجيب بأنه لا يتعين قال الآخرون الغرض صد المستدل مما علل به وذلك مستقل بدونه وأجيب بصحته ما لم يصرح والصحيح لا يحتاج الى أصل خلافا لبعضهم لان حاصله نفي الحكم لعدم العلة وذلك مستقل بنفسه وأيضا فان الغرض صد المستدل عن التعليل به وذلك حاصل بدونه وأيضا فان أصل المستدل أصله فاشهد للمستدل يشهد للمعارض واختلف في جواز تعدد الاصول فقول هو أقوى في افادة الظن وقيل يؤدي الى النشر والحبط والمجوز ون اختلفوا في جواز الاقتصار في المعارضة على أصل واحد ثم اختلفوا في جواز اقتصار المستدل على أصل واحد وجواب المعارضة اما بمنع وجود الوصف في الاصل

المطالبة بتأثيره ان كان المستدل أثبتة بالمناسبة والشبه لا بالسبر أو بمنع ظهوره أو ضبطه
و بيان انه عدم معارض في الفرع كقولهم في المسكرة قتل عمد وان كالتخاتر فيعرض
وتوصف الطواعية فيجب بأنه عدم الا كراه المناسب نقيض الحكم وذلك طرد أو يبين
كونه ملغى مطلقا كالطول والقصر أو ما في جنس ذلك الحكم كالتذكورة في باب العتق
أو يبين استقلال ما عداه في صورة بظاهر أو إيماء أو إجماع كعارضه الخفي قتل المرتد بالكفر
بعد الايمان بالرجولية فانها مظنة جرم القتال فيلغيه بقوله من بدل دينه فاقتلوه غير معرض
للاستغراق وكعارضه الطعم بالكيل فيلغيه بقوله لا تتبعوا الطعام بالطعام الاسواء بسواء ولا
يكفي اثبات الحكم في صورة دونة لجواز علة أخرى تخلفها كما أن الميراث سبب ويخلفه
الملك والهيبة وغيرها وكذلك لو أبدى المعارض وصفا آخر فإبداءه بخلفه فسد الغاؤه و يسمى
تعدد الوضع لان العلة تعددت بأصاين كما لو قال في أمان العبد أمان صدر من مسلم عاقل فيصح
كأن مان الحر لانهما مظنتان لظهور مصالح الايمان والهداية فيعرض بالحرية فانها مظنة فراغ
البال النظر في المصالح فلها زيادة في الكمال فيلغيه بأمان العبد المأذون له في القتال فيقول
المعارض كونه مأذونا مظنة لبذل وسعه في النظر وأعلم السيد بصلاحيته وجوابه الغاؤه الى أن
يقع أحدهما ولا يفيد الالغاء بضعف المعنى مع تسليم المظنة كما لو علل المرتد بالردة فيعرض
بالرجولية فانها مظنة الأقدام على القتل فياغيبها بالقطوع اليدين ولا يكفي رجحان ما عينه
المستدل على ما عارض به وان كان فيه ابطال استقلاله لرجوحته لاحتمال الحرية ولا بعد في
ترجيح بعض الاجزاء على بعض فيجئ الحكم وكذلك لو كان ما عينه المستدل متعديا والآخر
قاصر البقاء الحكم لانها ان رجحت باعتبار الانساع والاتفاق رجحت الأخرى باعتبار موافقة
النفي الأصلي وباعتبار اعمالهما معا

﴿ لسادس عشر ﴾

التركيب وقد تقدم

﴿ السابع عشر ﴾

التعدي وهو بيان وصف في الأصل عدى الى الفرع مختلف فيه كما لو قال الشافعي في اجبار
البكر البالغ بكر فجاز اجبارها كالبكر الصغيرة فعورض بالصغيرة فانه متعدي الى الثب الصغيرة
وهو نوع من المعارضه فلا وجه لاراده

﴿ الثامن عشر ﴾

منع وجود الوصف في الفرع مثل قولهم في العبد أمان صدر من أهله في محله كالعبد المأذون له في الحرب فمنع الأهلية وجوابه ببيان وجود ما عناه بالأهلية كجواب منعه في الأصل والصحيح منع السائل من تقريره لأن المستدل مدع فعلية إثباته ولأنه ينتشر قالوا في تقريره رفع يدهم الثبوت أجيب بأنه يتعين بالقدح في دليله وجوازه كمنعه في الأصل

﴿ التاسع عشر ﴾

المعارضة في الفرع بما يقتضي نقيض الحكم المستدل إما بنص أو إجماع ظاهر أو بوجود مانع أو بفوات شرط على نحو طرق اثبات العلة والمختار قبوله لأنه من الهوا دم فلا ولم يقبل لاختلت فائدة التناظر قالوا فيه قلب التناظر لأنه استدلال ورد بان القصد الهدم وجوابه بكل ما يعترض به على المستدل والمختار قبول الترجيح أيضاً لأنه إذا ترجح تعين العمل به وهو المقصود والمختار أنه لا يجب الإبقاء على الترجيح في الدليل لأن المطالب منه الدليل وقد ذكره قالوا يتوقف الدليل عليه فكان منه ورد بأن الترجيح من نواحي المعارضة لدفعها لامن الدليل

﴿ العشرون ﴾

الفرق وهو في التصديق لا يخرج عن المعارضة في الأصل أو في الفرع وقال بعض المتفلسفين مجموع الأمرين وقال بعضهم هو بيان وصف في الأصل مفقود في الفرع فهو معارضة في الأصل

﴿ الحادي والعشرون ﴾

اختلاف الضابط في الأصل والعرض مثل قولنا في الشهود نسبوا إلى القتل عمداً عدواً ما فوجب القصاص كالمكروه فيقال الضابط في الأصل الإكراه وفي الفرع الشهادة وإذا اختلفا لم يتحقق التساوي لجواز أن يكون إفضاء الأصل أرجح فلا الحاق وجوابه بأن الجامع ما اشتركا فيه من التسبب المضبوط عرفاً وبأن إفضاءه إلى الفرع مثله أو أرجح كالأول كان أصله المغرر للحيوان فإن انبغات المكروه على القتل طلباً للخلاص نفسه (١) أغلب من

(١) في نسخة بدل هذه الجملة فإن انبغات الأولياء على القتل طلباً للتشفي أغلب

انبعاث الحيوان بالاغراء بسبب نغزته وعدم علمه ولا يضر اختلاف أصلي السبب فانه اختلاف أصل وفرع كما يقاس الارب في طلاق المربض على حرمان القاتل الارب ولا يفيد ان التفاوت فيهما ملغى لحفظ النفس كما ألغى التفاوت بين قطع الأعملة وحز الرقبة فانه لا يترتب من الغاء تفاوت الغاء كل تفاوت كما ألغى التفاوت بين العالم والجاهل ولم يترتب من الحر والعبد

﴿ الثاني والعشرون ﴾

اختلاف جنس المصلحة كما لو قال الشافعي في الملائط أو في فرج حافي فرج مشنهي طبعاً محرماً شرعاً فوجب الحذف كالزنا فيقال الحكمة في الفرع الصيانة عن رذيلة الملوأ وفي الأصل دفع محذور واختلاط الانساب المفضي الى تفسيح الاطفال فلا يبعد تمها وتهمها في نظر الشرع وجوابه حذف خصوص الأصل بطريق من طرف الحذف المتقدم

﴿ الثالث والعشرون ﴾

مخالفة حكم الفرع لحكم الأصل كالبيع على النكاح وجوابه بيان اتحاد الحكم بأنه الصحة مثلاً وان الاختلاف عائد الى المحل الذي هو شرط في القياس لا فادح

﴿ الرابع والعشرون ﴾

القلب والكسر فالقلب قلب العلة بكالها والكسر كسر فاعبجها والافهو محض ما رضى والقلب ثلاثة أقسام قلب لتصحيح مذهبه وقلب لابطل مذهب المستدل صريحاً بالالتزام الاول كقول الحنفي في الاعتكاف لبث محض فلا يكون قربة بمصه كالوقوف عرفه فيقول لبث محض فلا يشترط الصوم في صحته كالوقوف بعرفة وكذلك قول الشافعي في ازالة النجاسة طهارة تراد لأجل الصلاة فلانجوز بغير الماء كطهارة الحدث فيقول بصبغ بغير الماء كطهارة الحدث الثاني كقول الحنفي في مسح الرأس عضو من أعضاء الوضوء ولا يكتفي فيه بأقل ما ينطلق عليه الاسم كسائر الأعضاء فيقول فلا يتقدر بالربع كسائر الأعضاء الثالث كقول الحنفي في بيع الغائب عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح فيقول فلا يشترط فيه خيار الرؤية كالنكاح لان من قال بالصحة قال بخيار الرؤية بخيار الرؤية لازم فادانتي اتفق المذاهب والمواظبة على ما يرضاه والاختلاف في الاصل لا في الفرع كما في

المنافضة لانه مانع للمستدل من الترجيح وأما القلب بجزء العلة فقد يسمى كسرا وقد تقدم

﴿ الخامس والعشرون ﴾

القول بالموجب وحقيقته تسليم الدليل مع بقاء النزاع وهو ثلاثة أقسام الاول أن يستنتجه أمرا يتوهم انه محل الخلاف أو ملازمه كقول الشافعي في القتل بالثقل قتل بما يقتل غالبا فلا ينافي وجوب القصاص كحرقة فيقول بموجبه فان النزاع في وجوب القصاص وليس هو عدم المناقاة وملازمه اذ قد يكون الوصف لا ينافي الحكم ولا يقتضيه الثاني أن يستنتجه ابطال ما ينظمه مأخذا للخصم كقول الشافعي في استيلاء جارية الابن وجوب القية لا يمنع من إيجاب المهر كاحد الشرىكين وفي الثقل التفاوت في الوسيلة لا يمنع وجوب القصاص كالملة وصل اليه فقول بموجبه فانه لا يلزم من ابطال مانع ابطال كل مانع ووجود كل شرط ووجود مقتضى ولا يلزمه ابداء مذهبه على الصحيح لانه مصدق وأكثر القول بالموجب في مثل ذلك اذ قد يخفى المأخذ كثيرا وقل أن يخفى محل الخلاف الثالث أن يسكت عن الصغرى وهي غير مشهورة كقول الشافعي في افتقار الوضوء الى النية ما ثبت قرينة فشرطه النية كالصلاة ويسكت عن قوله والوضوء قرينة فنقول بموجبه ولو ذكرها لم يرد الا المنع قالوا وفيه انقطاع أحدهما وهو بعيد في الثالث لان كلامهما أراد غير مراد الآخر وجواب الاول ان يبين انه محل النزاع أو أن محل النزاع لازم منه كما لو كان الحكم لا يجوز قتل المسلم بالذي فقال بالموجب انه لا يجوز ولكنه يجب فيقول المعنى بنى الجواز لزوم التبعية بفعله و يلزم منه نفي الوجوب أو يبين أن لفظه ظاهر فيما قصده أو عام أو متعلق بالاستقيم القول بموجبه وعن الثاني نحوه وعن الثالث بأن حذف إحدى المقدمتين غير بدع ويرد على قياس الدلالة كما ورد على قياس العلة سوى ما يتعلق بمناسبة الوصف الجامع لأن الجامع فيه ليس بعلة القياس في معنى الأصل كذلك لأنهم يذكر فيه جامع ولا يرد عليه أيضا الاستلزام على نفس الوصف الجامع ويختص قياس الدلالة بسؤال آخر اذا كان الجامع أحدا موجبي الأصل كقوله في الملة الأيدي باليد أحدا موجبي الأصل وهو النفس فيجب بدليل الموجب الثاني وقرره بأن الدية أحد الموجبين في الأصل وهي ثابتة في الفرع على الجميع فيلزم الموجب الآخر وهو القصاص على الجميع لان العلة ان كانت واحدة فواضح وان كانت متعددة فللزم الحكمين في الأصل دللا، يلزم العطين

فيقول المعارض ان اتحدت في الاصل فلا يمنع ثبوت مائت في الفرع بأخرى وهو الاولى لما فيه من تكبير مدارك الحكم فلا يلزم الموجب الآخر من علة الاصل لجواز عدم اقتضاء علة الفرع له وان تعددت في الاصل وتلازمت فلا يمنع ثبوت مائت في الفرع بأخرى وهو الاولى فلا يلزم من التلازم في الاصل التلازم في الفرع وجوابه ان ثبوت أحد الحكمين في الفرع يدل ظاهرا على علة في الاصل اذا الاصل عديم أخرى والاوّل عارض بأولوية الاتحاد لما فيه من الانعكاس المقود مع التعدد فان عورض بأن الاصل أيضا عدم علة الاصل في الفرع أجيب بأن كون العلة متعديّة أولى من كونها قاصرة والاعتراضات من جنس واحد كالنقض والمعارضات في الاصل أو الفرع متفق على ايرادها جلة اذا انتقال وان كانت من أجناس مختلفة كالمنع والمطالبة والنقض والمعارضة ونحوه وهي غير مرتبة لم يخالف في الجمع بينهما الأهل سمرقند فانهم أوجبوا سؤال واحد لما فيه من الخطب ويلزمهم ما كان من جنس واحد وان كانت مرتبة فقد منع من الجمع بينهما الاكثر لان الثاني يتضمن تسليم الاول فلا يستحق الاجوابا واحدا والمختار جواره لان المعنى على تسليمه تقدير الاتصاف فلا بد من الترتيب والا كان منعاه دسليم والاستسار مقدم لأن من لم يعرف مدلول العلة لم يعرف ما يتوجه عليه ثم فساد لا يتبطل الا بالنظر في فساد من حيث الجملة ثم فساد الوضع لانه أخص مما قبله والنظر في الأعم مقدم ثم منع حكم الأصل لانه مقدم على النظر في العلة لاستباطها منه وعلى فرعه ثم منع وجود المدعى علة في الأصل ثم ما يتعلق عليه لوصف لانه فرع ثبوته كالمطالبة وعدم التأثير والفدح في المناسبة والتقسيم وكون الوصف غير ظاهر ولا منضبط وكون الحكم لا يعصى او المذود ثم المنع ثم اسك مر لانه معارض لدليل العلة ثم المعارضة في الأصل لانه معارض له من العلة لان الاتصاف ينصده بالة والمعارضة يقصدها بطل الاستقلال ثم التمهيد والتركيب لانها ترجع الى معارضة في الأصل ثم ما يتعلق بالفرع كمنع العلة في الفرع وغائفة حكمه حكم الأصل ومخالفة في الضابط والحكمة والمعارضة في الفرع والقلب ثم القول بالموجب لتضمنه تسليم الدليل

﴿ الاستدلال ﴾

يطلق عموم ما على ذكر الدليل وخصوصا على نوع خاص من الأدلة وهو المطلوب فتبيل كل دليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس علة فيكون في العارفاة لا لا وأما نحو وجد السبب

ووجد المانع وقد شرط فقد قيل ليس بدليل لانه في معنى فيه دليل وقيل دليل لانه يلزم من ثبوته ثبوت المدلول وما يذ كر دليل ثبوته كالمقدمات وعلى انه دليل قيل استدلال وقيل ان أثبت بغير الثلاثة وهو الصحيح وهو ثلاثة أقسام تلازم بين حكمين من غير تعيين عملة واستصحاب وشرع من قبلنا فالأول ملازمة بين ثبوتين أو نفيين أو ثبوت ونفي أو نفي وثبوت وحاصله راجع الى المتلازمين في الأولين والمنافيين في الآخرين وشرط القسمين أن لا يكون كل واحد أخص من وجهه كالأسود والمسافر والصلاة والغائبة ثم ان كان المتلازمان طردا وعكسا كالجسم والتأليف جرى فيهما الأولان طردا وعكسا وان كانا طردا لعكسا كالجسم والحدوث جرى فيهما الثبوتان بتقديم الأخص والنفيان بتأخيرها لاستزمام الأخص الأعم فيهما وان كان المتنافيان اثباتا ونفيا كالحدوث مع وجود البقاء جرى فيهما القسمان الآخران طردا وعكسا فان كانا اثباتا كالتأليف والقدم جرى فيهما الثبوت ثم النفي على التقديم والتأخير فيهما فان كانا نفيا كالأساس والخلل جرى فيهما النفي ثم الثبوت على التقديم والتأخير فيهما مثال الأول في الأحكام من صح طلاقه صح طهاره ويثبت بالطرد ويقوى بالعكس أو بثبوت أحد الأثرين على ثبوت الآخر أو به على ثبوت المؤثر أو بثبوت المؤثر على ثبوت الآخر ولا يعين المؤثر فيكون انتقالا الى قياس العملة الثاني لوصع الموضوع بغير نية لصح التميم ويثبت بالطرد والعكس وبانتفاء أحد الأمرين على انتفاء الآخر وبانتفاءه على انتفاء المؤثر وبالعكس الثالث ما كان مباحا لا يكون محرما الرابع ما لا يكون جائزا لا يكون حراما ويثبتان بثبوت التنافي بينهما أو بين لوازمهما ويرد على الجميع منع الأولى وسليهما ومنع الثانية

(لا - ته - حاب) *

أكثر المحققين كالزنى والصبر في الغزالي وغيرهم على صحته وأكثر الخنفية وأبو الحسين على بطلانه لأن ما تحقق وجوده أو عدمه في حال من الأحوال ولم يطرأ معارض قطعي أو ظني فانه يستلزم ظن بقاءه والظن حجة شرعية كما سبق وبيان استزمام الظن من وجوه منها لو شك في حصول الزوجة ابتداء لحرم عليه الاستمتاع ولو شك في بقاءها جازله الاستمتاع ولو لم يكن الأصل في كل متحقق دوامه للزم استواء الحالين في التصريم والجواز وهو خلاف الاجماع

الثاني لولا حصول الظن لما سأل العاقل عن اسئلة من مررت عليه سنون متطاولة وارسل الودائع والقراض والديون وغيرها ولولا الظن عدسها الثالث ان البقاء يقتضى الزمان المستقبل ومقارنة النافي له من وجود أو عدم والتغير يقتضيهما البديل وحصول ما يقتضى أمرين أغلب مما يقتضى ذينك الأمرين وثالثا فالو لو كان الأصل في كل شئ استمراره لسكانت الحوادث على خلاف الأصل وأجيب بأن ذلك لطروء لسبب المعارض للوجبة للحدوث قالوا الاجماع على أن بينه الاثبات مقدمة ولو كان الأصل البقاء لسكانت بسنة النفي أولى لاعتضادها بالأصل وأجيب بأن النفي لا مكان تصديقهما لا كان اطلاق المثبت على السبب المثبت دون النافي قالوا العمومات والأفيسة لا تصحصر ولا طين في البقاء مع ذلك بخلاف ما قبل ورود الشرع وأجيب بأن المرض بعد بحث العلم بذلك فلم يجد

﴿ مسألة ﴾ المختار أن استصحاب حكم الاجماع في محل الخلاف دليل ظاهر كما هو قال الشافعي في مسألة الخارج الاجماع على أنه قبله متظهر لوصلي صحت صلاته والأصل البقاء حتى يثبت المعارض والأصل عدمه قالوا الحكم بالمطهارة ونحوها في محل النزاع حكم شرعي ظاهراً أن يكون للدليل أولاً والثاني باطل والدليل إمامنا أو فئاس أو اجماع ولا شئ منها وأجيب بأن الحكم انما يقتضى دليل في نبوته لا في بقائه ولو سلم فالدليل الاستصحاب المحصل للظن كما تقدم والدليل ما ينهم من نبوته نبوت المدلول

﴿ شرع من قبلنا ﴾

﴿ مسألة ﴾ المختار انه صلى الله عليه وسلم كان من البعث متعدد شرع ومنهم من منع ذلك ومنهم من وقف كالتغزالي ثم احتجوا بالمتبوتون فنيل وح وقبل ابراهيم وقبل موسى وقبل عيسى وقبل ما ثبت انه شرع لمان الأحاديث متلفزة على انه كان متعدد كان يبعث كان يصلى كان يطوف وذلك دليل التعبد واستدل بأن من قبله كان دعا جميع المكلمين فكان داخلا وأجيب بالمنع فان مثل ذلك لا يثبت قالوا وكان متعبداً بامر به أحد أفضت العادة بمخالطة أهلها لو كان انقل وأجيب بأن المنواتر منها لا يحتاج الى مخالطة ويبرر لا يغيد فيه وأيضاً فمنع مخالطة الموانع فيعمل عليها جعابن الأدلة قالوا لو كان لا تقتصر بذلك أهل تلك الشريعة عادة ولم ينقل وأجيب بأنه لم يثبت النعنين

﴿ مسألة ﴾ المختار انه بعد البعث متعبده هو وأمة بما علم انه شرع من قبله ومنع كثير من

الأشعرية والمعتزلة لنا ما تقدم والأصل بقاؤه وأيضا الاتفاق على الاستدلال لقوله النفس بالنفس الى آخرها وأيضا ثبت أنه قال من نام عن صلاة أو نسىها فليصلها إذا ذكرها وتلاقى قوله وأقم الصلاة كرى وهي لموسى سياقه يدل على الاستدلال به وأيضا قال فيهداهم اقتده وشرعهم من هداهم واستدل بمثل أنا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح وأجيب بأن ذلك رد لاستبعاد الكفار الإجماع الى بشر ولوسلم فعناء أنه تعبد بمثله لا بالاتباع وبمثل شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا وأجيب بأن الدين أصول التوحيد وخص نوحا بشرى فلو تكريما ولوسلم فعناء أنه تعبد بمثله وبمثل أن اتبع ملة إبراهيم وأجيب بمثله لا يقال في الفروع عملة الشافعي ولادين الشافعي ولوسلم فأحدها يمرض الآخر قالوا حديث معاذ لم يذكر فيه ذلك وصوبه صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه يحتمل أنه تركه لان الكتاب يشمله أولعله وقوعه جمعا بين الأدلة قالوا لو كان لكان تعلمها من فروض الكفايات ولوجبت المراجعة والبحث وأجيب بأن المعتبر فيها ما ثبت بالتواتر أو بالوحى وذلك غير محتاج الى ما ذكر قالوا الاجماع على أن شريعته نافذة لجميع الشرائع أجيب بأن معناه نافذة لما خالفها والالزم نسخ وجوب الايمان وتخريم الكفران ونحوه

﴿مذهب الصحابي﴾

الاتفاق على أن مذهب الصحابي ليس بحجة على صحابي اماما كان أو مفتيا والمختار انه ليس بحجة على من بعدهم أيضا وأحد قولي الشافعي وأحد قولي أحمد وبعض الخنفية على انه حجة مقدمة على القياس وقيل ان خالف القياس فهو حجة والا فلا وقيل الحجة في قول أبي بكر وعمر فقط لننا دليل يدل عليه فوجب تركه وأيضالو كان حجة على التابعين لكان قول التابعين حجة على من بعدهم لانه لا يفيد الاطن قائله واستدل بأن الصحابي مجتهد وانخطأ عليه يمكن فلا يجب على غيره العمل بمذهبه كغيره وأجيب بأنه لا بعد أن يكون لكونه صحابيا أثر في جعل قوله حجة على غير صحابي واستدل لو كان حجة لكانت الحجج متناقضة لاختلاف الصحابة كسائل الجد وأنت على حرام وغيره وأجيب بأنه لا تناقض مع الترجيح أو الوقف أو التخيير كاخبار الأحاد والأقيسة واستدل لو كان حجة لمجاز للجهل التقليد مع تمكنه وهو ممتنع كالأصول وأجيب بأنه لا يمتنع أن يكون حجة فلا تقليد قالوا قال الله تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وأجيب بما في الاجماع ولوسلم فالمراد ما أجمعوا عليه قالوا أصحابي كالنجوم

بأيهم اقتديتم اهتديتم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر وأجيب بأنه لا عموم فيما يقتدى به ولو سلم فالمراد المقلدون لا المجتهدين لأن خطابه مع الصحابة وعلم أن غيرهم مثلهم قالوا ولي عبد الرحمن عليا الخلافة بشرط الاقتداء بالشيخين فأبى فولى عثمان فقبلوه ينسكرون فدل أنه إجماع وأجيب بأن الإجماع على أن مذهب الصحابي ليس بمجتهد على الصحابي فوجب التأويل فالمراد متابعتهم في السيرة والسياسة لا في المذهب قالوا قول الصحابي المخالف للقياس لا بد أن يكون عن محبة لبعده عن الفسق فيلزم أن تكون ثقيلة وأجيب بأن ذلك يجري في الصحابي بالنسبة إلى الصحابي وفي مثل مالك والشافعي أو غيرهما بالنسبة إلى غيرهم قالوا إن كان عن نقل فحجة وإن كان عن اجتهاد فاجتهاده مرجح على اجتهاد التابعي لترجيحه بمشاهدة التزويل ومعرفة التأويل فوجب على غيره اتباعه وأجيب بأنه لو رجح بذلك لوجب على كل مجتهد ترك اجتهاده لاجتهاد الأعم وهو خلاف الإجماع

﴿ الاستحسان ﴾

قال به الحنفية والحنابلة وأنكره غيرهم حتى قال الشافعي من استحسان فقد شرع وليس الخلاف في الاستحسان بمعنى فعل الواجب والأولى فانه متفق عليه قال فينبغون أحسنه وقال يأخذوا بأحسنها ولا بمعنى ما تميل النفس إليه للإجماع انه محس بمدرك قال بعض الحنفية في تعريضه دليل ينقدح في نفس المجتهد تعريضه عبارة فقبل ان شك في كونه دليلا فلا نزاع في رده وإن تحقق فلا نزاع في التمسك به فيرجع النزاع لفظيا وفيل هو العدول عنه وجب قياس الى قياس أقوى منه وحاصله العمل بالقياس الراجح ولا نزاع فيه وقبل تخصيص قياس بدليل أقوى منه وحاصله ترك القياس للدليل الراجح ولا نزاع فيه وقال الكرخي العدول في مسألة الى خلاف نظائرها وجوه أقوى وحاصله العمل بالدليل الراجح ولا نزاع فيه وبدل فيه العدول الى التخصيص والى النسخ وليس باستحسان عندهم وفسره أبو الحسنين بحاصله الرجوع عن حكم دليل خاص الى مقابلة بدليل طارئ عليه أقوى منه ولا نزاع فيه فيرجع النزاع لفظيا وقبل العدول عن حكم الدليل الى العادة لمصلحة الناس كما نقل عن الأئمة استحسان دخول الحمام من غير تقدير للماء المستعمل ولا تقدير المدة ولا عوض فيها واستحسان شرب الماء من السقائب من غير تقدير للماء ولا عوضه فقبل ان ثبت دليل فلا نزاع والا فردود لنا ان كان الاستحسان من الأدلة المتقدمة فلا نزاع وإن كان من غيرها فلا دليل يدل عليه

فوجب تركه قالوا قالوا تابعوا أحسن وأجيب بأنه لا يدل على أن الاستحسان دليل ولو سلم فالمراد بالأظهر والأولى قالوا مارآه الماسمون حسناً فهو عند الله حسن وأجيب بأن المراد الاجماع والألزم مارآه آحاد العوام حسناً والاجماع لا يكون إلا عن دليل قالوا أجمعوا على دخول الحمام وشرب الماء استحساناً فدل على أنه حجة وأجيب بأن مستندهم جرح يان ذلك في زمانه صلى الله عليه وسلم مع علمه وتقريره أو غير ذلك

﴿ المصالح المرسلة ﴾

وهي التي لأصل لها الأصل أكثر على امتناع التمسك بها وقد عزی الى مالك خلافه وهو بعيد وقال الامام لنا الدليل يدل عليه فوجب تركه قالوا قد ثبت اعتبار المصالح قطعاً فإما من مصلحة تقدر مما أردتوه الا وهي من جنس المصلحة المعتبرة فتكون من الملائم وهو ما اعتبر جنسه في جنس الحكم وأجيب بأنه ما من مصلحة من ذلك الا وهي من جنس الملغاة فيكون معتبراً ملغاة في حكم واحد وهو محال فلا بد من اعتبار الجنس القريب والمراد ما لم يكن كذلك

﴿ الاجتهاد ﴾

لغة استقراغ الوسع في تحصيل أمر وفي الاصطلاح استقراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي والمراد بالفقيه ذو الفقه المتقدم تفسيره في الاصطلاح وقد علم المجتهد والمجتهد فيه وفي صحة تحرري الاجتهاد في بعض دون بعض خلاف الميث لولم يتجزأ المكان كل مجتهد يعلم الجميع ونحن قاطعون بصحة قولهم لأعلم حتى نقل عن مالك أنه سئل عن أربعين مسألة فقال في ست وثلاثين منها لا أدري وأجيب بأن ذلك إما لتعارض الأدلة وإما لمجهز عن المبالغة في الحال قالوا اذا اطلع على ما يتعلق بتلك المسألة فافرق بين نظره ونظر غيره وأجيب بأنه قد يكون ما لم يعلمه متعلقاً بغيره فتعد خلافاً السابق ما من أمارات يقدر جهلها الا ويجوز تعلفها بالحكم المجتهد فيه وأجيب بأن الغرض حصول جيمها في ظنه عن من له الاهل أو بعد تحرير الأئمة الامارات وجمع كل الى جنسه

﴿ مسألة ﴾ المختار انه صلى الله عليه وسلم كان متعبداً بالاجتهاد فيما لا نص فيه وبه قال أحمد وأبو يوسف وجوز الشافعي في الرسالة وقال بعض الشافعية وأبو الحسين وعبد الجبار بمنعه

وقيل كان له الاجتهاد في الحروب لافي الاحكام الشرعية لنا قوله تعالى وشاورهم في الامر
 والمشاورة انما تكون في طريق الاجتهاد وقوله فقال الله عنكم اذنت لهم وذلك لا يكون فيما
 علم منه بالوحي وقوله لو استقبلت من امرى ما استدبر لماسقت الهدى وشبهه ولا يستقيم فيما
 كان بالوحي استدلال أبو يوسف بقوله لتكم بين الناس بما أراك الله وقرره الفارسي فقال
 أراك ههنا لا يستقيم أن يكون لاراء العين لاسعائه في الاحكام ولا بمعنى الاعلام لوجوب
 ذكر المفعول الثالث لذكر الثاني لان المعنى بما الله أراك لتم الصلة فوجب بما جعله الله لك
 رأيا وهو المقصود وأجيب بأنه بمعنى الاعلام وماء مدرية فلا ضمير وحذف المفعولان وذلك
 جائز واستدل بأن الاجتهاد للحكم أكثر ثوابا لزيادة المشقة ولولا يكن له لكان غيره مختصا بعضيلة
 ليست له وأجيب بأنه اذا كان شرط الاجتهاد مقفود الدرجة أعلى فلا أثر لذلك واستدل
 بأنه علم بطريق الاستنباط وبعده عن الخطأ فلو يقض به لكان نارا كحكم الله في ظنه
 وهو حرام بالاجماع وأجيب بأن ذلك فرع التعبد به ولو سلم انه ليس شرعا فالظن مشروط بعدم
 معرفته بالوحي ولا نترط فلا مشروط قالوا فدل وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحي
 وأجيب بأن الظاهر انه رد عليهم بما قولونه في القرآن ولو سلم فاذا انعبد بالاجتهاد بالوحي لم
 ينطق الا عن وحى قالوا لو كان لجاز أن يخالف فيه وأن لا يذم مخالفه لانه من لوازم احكام
 الاجتهاد وأجيب بالمنع واذا كان الاجماع عن اجتهاد يمنع مخالفته فاجتهاده أجدر قالوا
 لو كان لما تأخر في أجوبة كثير من الاحكام لوجوب الاجتهاد وأجيب بأنه يتوقف
 لجواز الوحي المشروط عدمه في الاجتهاد والاستغناء الواسع في الاجتهاد قالوا القادر على
 اليقين يحرم عليه الظن وأجيب بأنه انما يكون قادرا بعد أن بوحي اليه والا لم تنفع حكمه
 بالشهادة التي لا تفيد الانظرا

مسئلة المختار جهار الاجتهاد في الدين من دلائل الاجتهاد في الدين
 ورابعها يجوز ذلك خاص تم المختار وعنده
 حضرة لنا نول في بكر لاهل الله في الدين الى الله عز وجل
 سلبه فقال صلى الله عليه وسلم صدق الظاهر نه نزلت لا ... كم ... د
 في بني قريظة فحكم بقتلهم وسبي ذرارهم فقال صلى الله عليه وسلم في حكمهم بقتلهم من
 فوق سبعة أرفعة وقصة معاذ وعتاب بن أسيد حين بعثهما الى اليمن قالوا لا يجوز لاجتهاد مع
 القدرة على العلم وأجيب بجواز الخيرة لهم بالدليل ولو سلم فالخاضر نظن أن لو كان وحى لبله

والغائب لا يقدر قالوا كانوا يرجعون اليه في الحوادث وأجيب فيالم يظهر لهم فيه وجه الاجتهاد ولو سلم فليجوز الأمرين

مسئلة ❦ الاجماع على انه ليس كل مجتهد في العقلات مصيبا وان المخطئ في مخالفة ملة الاسلام مخطئ ثم اجتهد أو لم يجتهد وقال الجاحظ والعنبري لا إثم عليه اذا اجتهد بخلاف المعاند وتأوله بعضهم على نفي الاثم في بعض الكلاميات كنفى رؤية الباري وخلق القرآن لافي الكفر الصريح وزاد العنبري فقال كل مجتهد في العقلات مصيب فان أراد موافقة الاعتقاد للعتقد فخر وج عن المعقول لاستزامه اجتماع النقيضين وان أراد انه أتى بما كلف به فهو قول الجاحظ وهو باطل سمعا لعقلا لنا أن اجماع المسلمين قبل ظهور المخالف على وجوب قتال الكفار مطلقا وانهم من أهل النار مطلقا من غير فرق ولو كانوا غير آئمين لما ساء ذلك واستدل بقوله فويل للذين كفروا من النار ويحسبون أنهم على شيء وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا وذلك ظنكم ونحوها وهي ظواهر لاحتمالها غير الناطقة قالوا تكليفهم نقيض اجتهادهم تكليف بما لا يطاق وهو ممتنع عقلا وسمعا كما تقدم وأجيب بأنه ممكن غير ممتنع عقلا ولا عادة فليس من المستحيل في شيء

مسئلة ❦ القطع أن الاثم على المجتهدين في الأحكام الشرعية الاجتهادية وذهب بشر المريسي وأبو بكر الاصم الى تأنيب المخطئ من غير تكفير ولا تعسيق لنا العلم ضرورة بالتواتر باختلاف الصحابة المتكررين في العقبيات من غير تكفير ولا تأنيب لمعين ولا مبهم مع القطع بأنه لو خالف أحد في مثل العبادات الخمس أو الزنا أو القتل لخطؤه وأثموه واعترض بما اعترض به على القياس كما تقدم

مسئلة ❦ المسئلة التي لا يصح فيها قال القاضي والجباي وابنه كل مجتهد فيها مصيب وان حكم الله فيها لا يكون واحدا بل تابع الظن للمجتهد وقال قوم المصيب فيها واحد ومن عده مخطئ ثم منهم من قال لا دليل عليه وانما هو مثل دفين يصاب وقال الأستاذ وابن فورك عليه دليل ظني فمن ظفر به فهو المصيب وقال المريسي والاصم عليه دليل قطعي والمخطئ آثم ونقل عن أبي حنيفة ومالك والشافعي وأجد التخطئة والتصويب فان كان فيها نص فقص في طلبه فمخطئ آثم وان لم يقصر فالصحيح مخطئ غير آثم لنا ان الاصل عدم التصويب الا ما دل عليه دليل ولا دليل وصوب غير معين للاجماع وأيضا لو كان كل مجتهد مصيبا لاجتمع النقيضان لان استمرار قطعه مشروط ببقاء ظنه للاجماع على انه لو ظن غيره وجب الرجوع فيكون ظانا

عالم بشيء واحد وهو محال لا يقال الظن يتقن بالعلم لانه قطع بيقينه ولأنه كان يستحيل ظن
التقيض مع ذكره ولا يقال باشتراك الألزام لان الاجماع على وجوب اتباع الظن فيجب الفعل
أو يحرم قطعاً لأننا نقول الظن متعلق بأنه الحكم المطلوب والعلم بتحریم المخالفة باختلاف المتعلقان
فاذا تبدل الظن زال شرط تحریم المخالفة لا يقال فالظن متعلق بكونه دليلاً والعلم بثبوت مدلوله
بشرط استقراره فاذا تبدل الظن زال شرط ثبوت الحكم لأننا نقول كونه دليلاً لحكم فاداء
ظنه عليه والاجاز أن يكون المتعبد به غيره فلا يكون كلى مجتهد مصيباً واستدل بقوله واداء
وسليمان الى فقههم منها سليمان فتخصيص سليمان يدل على أن الحق واحد وأجيب بأنه مبني على
المفهوم ولو سلم فقد نغل انه فهم سليمان النسخ كما حكا به ولو سلم فيجوز أن يكون في الواقعة
نص اطلع عليه سليمان فيتعين الخطأ واستدل بقوله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم
ولولا أن ثم حكماً معيناً احسن ذلك وأجيب بأنه محمول على الامور القطعية لقوله وما يعلم
ولو سلم فالراسخون في العلم هم المجتهدون فقد دل على تصويب الجميع واستدل بقوله صلى
الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم وأجيب بالنول بالموجب لانه لا يكون مخطئاً لالنص أو
اجماع أو قياس جلي وخفي بعد البحث واستدل باطلاق الصحابة الخطأ في الاجتهاد وقد قال
أبو بكر أقول في الكلاله رأيي فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمنى ومن الشيطان وعن
عمر انه حكم بحكم فقال رجل هذا والله الحق فقال عمران عمر لا يدري انه أصاب الحق لكنه
لم يأل جهداً وعن علي في المرأة التي استعصمها عمر فاجهضت وهو رجل له عتق وعدد الرحمن
انما أنت وذب لا ترى عليك شيئاً كان هذا اجتهداً فقد أخطأ وان بعد هذا مدغشاك أرى
عليك الدينه وعن علي وابن سعة ودور بدلتهم خطوا ابن عباس في ترك العول وخطأهم
ابن عباس وقال من ياهلني ياهلته ان الله لم يجعل في مال واحد درهمين يصعبان مثلاً وذلك أكثر
من أن يحصى ولم ينكر الخطئة وان عرض بأنه وديكون ذلك في يقع فيه التمهيد أو ما يلف
فيه نصاً واجماعاً وأجيب بأن الخطئه وقعت في المسائل الاجتهادية ولا تمتد في مجتهد من
الصحابة والاجاب التأميم واستدل بأنه ان حكماً لا بدليل أو حكم أحدهما بدليل والآخر بغير
دليل فواضح وان حكماً بدليلين فاما أن يكونا سائرين أو أحدهما راجحاً فان كان أحدهما
راجحاً فصاحبه المصيب وان كانا متساويين فهم مخطئان لان الحكم الوقف أو الاحيد وأجيب
بأن كل واحد منهما مدليله راجح عنده لانها أماره ترجح بالسبب لأدبه نفسها واستدل
بالاجماع على شرع المناظرة ولولا انه لتبين الصواب لم يكن فيها فائدة وأجيب بأن لها وزناً

منها تعرف الراجح أو تعرف تساويهما أو التمرين في الاجتهاد واستدل بأن المجتهد طالب وطالب لا مطلوب له محال وإذا تحقق المطلوب فن أنخطأه كان مخطئا قطعاً وأجيب بأن مطلوب كل واحد منهما ما يوجب على ظنه من الأمارات المختلفة فيحصل لكل مطلوبه وإن كان مختلفاً واستدل بأن التصويب يستلزم أموراً متممة منها أن يتزوج مجتهد شافعي مجتهد حنفي فيقول لها أنت بائن ثم يقول راجعتك فالرجل يعتقد الحل فيلزمها والمرأة تعتقد الحرمة ويلزم من صحة المذهبين حلها ونحرهما ومنها أن ينكح مجتهد امرأة بغير ولي ثم ينكحها مجتهد آخر بعده بولي فيلزم من صحة المذهبين حلها لهما وهو محال ومنها أن يستفتي مجتهدان مختلفان فإن عمل بأحدهما كان تحكماً والآخر محال أو الترتيب وهو باطل وأجيب بأن ذلك لازم مطلقاً لا خلافاً في وجوب اتباع ظنه ولو سلم رفع الأمر إلى المحاكم فيجب اتباعه وأما العاصي فخكه كتمعارض الدليلين للمجتهد المصوب قال الله تعالى وداود وسليمان ثم قال وكلا آتينا حكماً وعلماً ولو كان أحدهما مخطئاً لم يحسن وأجيب بأنه لا يمنع الخطأ في مسألة إطلاق أنه أوتي حكماً وعلماً قالوا قال بأيمهم اقتديتم اهتديتم ولو كان أحد المجتهدين مخطئاً لم يكن هدى وأجيب بأنه كما صرح أن يقال لكل مجتهد في اتباع ظنه مهتد صرح الإمامي إذا غلب ذلك لأنه فعل ما وجب عليه أجماعاً قالوا أجمع الصحابة على نسويغ خلاف في ذلك المائل للاجتهاد وتولية الأئمة للتضاد مع علمهم بمخالفتهم لهم ولو كان فيه شبهة لم يشو. وأجيب نعم، وهو ما جزموا عليه من وجوب اتباع كل مجتهد ظنه ولم يجز لأحد أن ينهيه غيره. قد لو كان الملق معياً لصب عليه دليل قطع لانه المألوف وبدليل التبيين لهم ولو كان قاطعاً لمكان المخالفات وأجيب بمنع الأولى والتبيين بالظاهر قالوا لو كان الحق معيناً لوجب اتباع الخطأ لأن الإجماع على وجوب اتباع الاجتهاد والثانية واضحة وأجيب بمنع الثانية ولذلك لو كان فيها نص أراجاع ولم يطلع عليه بعد الاجتهاد وجبت مخالفته فهذا أجدر قالوا يؤدي إلى وجوب التضييق وأجيب بالقطع بسقوط التكليف بالحكم المطلوب عند ظن خلافه

﴿مسئلة﴾ اتفق العقلاء على استحالة تقابل الدليلين العقليين لاستلزامهما اجتماع النقيضين وأما تقابل الأمارات الظنية وتعادلهما فالجمهور على جوازه وقال أحمد والكرخي بمنعه لناواستحال لكان للدليل والأصل عدمه قالوا لو تعادلا فإما أن يعمل بهما أو بأحدهما معينا أو بخيرا أو لا الاول جمع بين النقيضين والثاني تحكم والثالث تخيير للمجتهد في مسائل الاجتهاد وهو

مرود وبالاجماع لانه يؤدى الى أن نحكم لزبدبشى ولعمر وبشى فى شئ واحد والرابع جمع بين النقيضين لأنه يقول لاحرام ولا واجب وهو أحدهما وأجيب بأنه يعمل بهما فى أن كلا منهما وقف الآخر فيقف أو يتخير أو بأن يعمل بأحدهما على التخيير والاجماع على منعه اذا ترجح أحدهما لا اذا تعادلا فلا تناقض فى حكمه لزبدبشى ولعمر وبشى أو بأن لا يعمل بهما بل يتساقطان وانما يلزم فيه النقيضان أن لو اعتقدنى الحكمين فى نفس الأمر

﴿ مسألة ﴾ لا يستقيم أن يكون المجتهد قولان متنافسان فى شئ واحد فى وقت واحد بخلاف وقتين أو شخصين على القول بالتخيير عند التعادل فان ترتبا فالظاهر أن الثانى رجوع عن الأول فان لم يعلم التارخ فيجب اعتقاد رجوعه عن أحدهما وكذلك لو كانا صورتين متناظرتين ولم يظهر فرق فالظاهر أيضا أن الثانى رجوع فيهما فان لم يعلم التارخ فالظاهر رجوعه عن أحدهما فيهما وقول الشافعى رضى الله عنه قولان فى سبع عشرة مسألة إما على معنى أن الأدلة تعادلت فأنا مخير فى القولين أقول بهذا مرة وبهذا مرة واما على معنى فيها قولان للعلماء ويكون هو فى مهلة النظر واما على معنى فيها ما يقتضى العلماء قولين من أصليين أو استصحابين أو دليلين متعادلين واما على معنى الاخبار بأنه تقدم له فيها قولان

﴿ مسألة ﴾ لا ينقض الحكم فى الاجتهادات باتفاق منه ولا من غيره لما يؤدى اليه من نقض النقض الى غير نهاية فتفتوت مصلحة نصب الحاكم وينقض اذا خالف قاطعا ولو حكم المجتهد على خلاف اجتهاده فحكمه باطل وان قلده غيره اتفقا فلو تعاطى حكما باجتهاده لنفسه كزوج امرأة بغيرولى ثم تغير اجتهاده فالتحريم لانها مستديم لما يعتقده محرما وقيل انما يتصل بذلك حكم فان تعاطاه مقلد علم تغير اجتهاده مقلده فكذلك كما لو تغير اجتهاد المجتهد فى القبلة فى أثناء الصلاة بالنسبة اليه والى مقلده وان حكم مقلده بخلاف مذهب امامه فبنى على جواز تقليده غير امامه

﴿ مسألة ﴾ المجتهد اذا اجتهد فأدى اجتهاده الى حكم لم يجز له تقليد غيره اتفقا فاما اذا لم يجتهد فالأكثر على منع التقليد أيضا وقيل فيما يقتضى به لا فيما يخصه وقيل فيما لا يغتور وقته باستغاله بالنظر وقيل بجوازه مطلقا ولأبى حنيفة قولان وقال محمد بن الحسن يجوز ان كان أعلم منه وقال ابن سريج يجوز ان تعذر عليه وقال الشافعى والجباى يجوز أن يقلد صحابيا خاصة أرجح من غيره فان استؤا وتخير وقيل وتابعا لنا انه حكم شرعى فلا بد له من دليل والاصل عدمه بخلاف النفى فانه يكفي فيه انتفاء دليل الثبوت وأيضا يمكن من الاصل فلا يجوز البديل كغيره

واستدل لو جاز تعليله قبل الاجتهاد لجاز بعده لأن المانع كونه مجتهد الأجل المخالفة وأجيب بأنه اذا اجتهد حصل له الظن الأقوى فكان أولى المجوز قال فاستلوا أهل الذكر الآية وأجيب بأن أهل الشيء المتأهل له والمجتهدون كلهم أهل فلم يدخلوا في الامر لأن المعنى أن يستل من ليس أهلاً أهل الذكر ولقوله ان كنتم لاتعلمون المخصص بالصحابة أخصائي كالجموع عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وقد سبق قالوا المعتبر الظن وهو حاصل وأجيب بأن ظنه باجتهاده أقوى وأيضاً فانه بدل

مسئله المجتهدانه يجوز أن يقال للمجتهد أحكام بما شئت فانه صواب وقال الجبائي يجوز للنبي خاصة ترزدد الشافعي في الجواز والمنع ثم المختارانه لم يقع لنا انه لو امتنع لكان لغيره والاصل عدمه قالوا لو جاز لأدى الى الحكم بغير مصلحة لجهل العبد بذلك وأجيب بأن الحكم لا يستلزم المصلحة عقلاً ولو سلم فالفرض أن الله تعالى يقول احترامه صواب قالوا لو جاز للزم الاباحه فيسقط التكليف وأجيب بان ايجاب التخيير تكليف لا اباحه الفائل بالوقوع الا ما حرم اسرائيل على نفسه فدل على انه مفوض اليه وأجيب بأنه لا يلزم أن يكون حرمه من غير دليل ظني قالوا قال في مكة لا يتخلى خـ لاها ولا يعرض شجرها فقال العباس الا الاذخر فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ولا وحى حينئذ وأجيب بأن الاذخر ليس من الخلاف فيكون جائزاً بدليل الاستصحاب أو منه ولكنه لم يرد بالعموم وصرح استساؤه تعبيراً بالمفهومه السائل وقد تكرر به لان المعنى واحد أو منه وأريد ونسخ بوحى أسرع من ملح البصر قالوا لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم وكذلك أحببنا هذا أم لا بد فقال لا بد ولو قلت نعم لوجبت وكذلك أمر منادياً يوم ففتح مكاناً أفتلوا ابن صبابه وابن سرح ولو كانا متعلقين بأستار الكعبة ثم عفا عن ابن سرح بشفاعه عثمان ولما قتل النضر بن المار ثم أشدته ابنته

ما كان ضرراً لو مننت ور بما من الفتى وهو المغيظ المحنق

قال لو كنت سمعته ما قتلته وكما يدل على انه مفوض الى اختياره وأجيب بأن منها ما يكون قد خيره فيه ومنها ما كان بوحى بدليل وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحى

مسئله المختار على تفريع أن النبي صلى الله عليه وسلم يجتهد أنه لا يقرر على خطأ وقيل بنفي الخطأ لنا لم أدنت لهم ما كان لنبي الى عذاب عظيم حتى قال لو نزل من السماء عذاب ما نجا منه غير عمر لانه كان أشار بقتلهم وقواه انما أحكم بالظاهر وقوله انكم تحتصمون الى ولعل أحدكم ألحن بحجته فمن قضيت له بشيء من مال أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من نار وأيضاً فانه لو امتنع

لأنه خارج والأصل عدمه قالوا لو جاز لكنا أمرنا بالخطأ وأجيب بأن العاقل مأمور بالاتباع مع جواز ذلك أتمافاً قالوا الإجماع معصوم فالرسول أولى وأجيب بأن الإجماع لا يكون عن اجتهاد ولو سلم فلا يكون معصوماً لو سلم فلا يزم الأولوية لاختصاصه بالفضائل المرتبة وإن أهل الإجماع يمتنعون له قالوا لو جاز لوقع الشك في قوله وحكمه وهو محل بمقصود البعثة وأجيب بأن وقوع الشك الناجز فيما حكم فيه بالاجتهاد لا يجعل بخلاف أصل الرسالة وما يحكم به عن الله تعالى

﴿مسئلة﴾ المختار أن النافي عليه دليل رقيق عليه في العقلية لا الشرعية لنا أنه إذا ادعى علما بنفي غير ضروري فقد تضمن دعوى طريق أفقت إليه والأدنى إلى نظر ضروري وهو محال فكانت مطالبة بالدليل صحيحة وأيضا فالاجماع على أن الدليل على من ادعى الوحدةانية أو التثنية وسأله ما نفي الشريك ونفي الحدوث الثاني لو لم يلزم منكرو مدعى النبوة دليل النفي وكذلك صلاحة سادسة وصوم شوال والمضى عليه بحثي وأجيب بأن الدليل قد يكون استصحابا مع عدم الرفع له وقد يكون انتفاء لازم وفي الاستدلال بالقياس الشرعي على النفي خلاف منشأ جواز تخصيص العلة

﴿التقليد والمفتي والمسئف في وما يستفتي فيه﴾

فالتقليد العمل بقول غيرك من غير حجة وليس الرجوع إلى قوله صلى الله عليه وسلم وإلى الإجماع والعامى إلى الفتى والماضى إلى الدولتة لقيام الحجة ولا مشاحة في التسمية وأما المفتى فالعالم بأصول الفقه والأدلة المدعومة التعميلية واختلاف مراتبها وما يتوقف العلم بذلك عليه من العفليات كما تقدم وما المستفتى فإن كان مجتهدا فقد تقدم وإن كان عاميا صرنا أو محصلا بعض العلوم العرفية فوظيفة لاتباع على المختار نافذة (١) الاستفتاء المسائل الاجتهادية لا العقلية على المختار

﴿مسئلة﴾ المختار أنه لا يجوز زلة في المسائل الأصولية كوجود الباري تعالى وقال العنبري بجوازه وفي النظر فيه حرام لنا أن الإجماع على وجوب معرفة الله تعالى والتقليد لا يحصل معرفة لجواز الكذب على المنبر ولأنه كان يحصل العلم بحدوث العالم ولأنه لو أفاض التقليد العلم فاما أن يعلم ذلك ضروريا فنظرنا الضرورة باطن والظن بمنزلة الدليل الأصلية

(١) هكذا في الأصل وعبارة المختصر والمستفتي فيه المسائل الاجتهادية الخ

قالوا لو كان النظر واجبا لم يكن منياعنه ولا عما يوضحه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة لما رأهم يتكلمون في القدر وقال تعالى ما يجادل في آيات الله وأجيب بأن المراد الجدال بالباطل لقوله وجادلهم بالتي هي أحسن وكذلك القدر قالوا لو كان واجبا لكانت الصحابة أولى ولو كان لنقل كالفرع وأجيب بأنه كذلك والأدنى إلى نسبتهم إلى الجهل بالله قطعاً وهو باطل لأنه ليس بضروري وانما ينقل ذلك لوضوح الأمر عندهم فيها وعدم من يحوجهم إلى الكلام بخلاف الفروع قالوا لو كان واجبا لأنكر الصحابة والتابعون وغيرهم على تاركه من العوام مع أنهم أكثر الخلق وأجيب بأنه ليس المراد تحرير الأدلة والجواب عن الشبه وانما المراد الدليل من حيث الجملة وذلك حاصل بأي سر نظر قالوا لو كان واجبا لاستلزم الجهل ولو استلزم الجهل لوجب لأنه لا يتم الواجب إلا به وأجيب بأنه يلزم لو كان الجهل مقدورا قالوا وجوب النظر دور عقلي وقد تقدم في شكر المنعم قالوا النظر مظنة الوقوع في الشبه والخروج إلى الضلال بخلاف التقليد فكان أولى وأجيب بأن ذلك جارفين يقلد فان كان عن نظر فمتنع وان كان عن تقليد فيتسلسل

﴿مسئلة﴾ المختار أن العامي وان كان محصلا لبعض العلوم المعتمدة يلزمه التقليد في مسائل الاجتهاد وقيل ان تبين له صحة اجتهاده بدليله والام يحز وقال الجبائي ما لم يكن كالعبادات الخمس لنا فاسألوا أهل الذكر ويجب تعممه لوجهين أحدهما العلم بأن علة الأمر بالسؤال الجهل الثاني أن الأمر المقيد بالشروط يتكرر بتكريره وأيضا لم يزل العلماء يستفتون ويتبعون من غير ابتداء المستند من غير تكبير وأيضا لو توقف على المستفتين على الاطلاع فاما أن لا يجب شيء وهو باطل واما أن يجب فيؤدي إلى ابطال المذهب والصنائع وخراب الدنيا وذلك باطل قطعاً ولا يلزم ذلك في النظر في معرفة الله تعالى ليسره وقرب مأخذه قالوا قال وأن تقولوا قال انا وجدنا آباءنا على أمة وذلك يتضمن تحريم التقليد وأجيب بأن المراد ما يطلب فيه العلم قالوا قال طلب العلم فريضة على كل مسلم وأجيب بأنه لا يمكن التمسك به في ذلك لأن أحد الميقل بوجوب العلم انما قال بوجوب النظر قالوا يؤدي إلى وجوب اتباع الخطأ لجوازه وأجيب بأنه كذلك اذا نظر قالوا لو جاز لجاز في الأصول وأجيب بالفرق بمسر ذلك

﴿مسئلة﴾ الاتفاق على استغناء من عرف بالعلم والعدالة أو رآه منتصبا والناس متفقون على سؤاله وتعظيمه وعلى امتناعه في ضده والمختار امتناع من لم يعرف بعلم ولا جهل لئلا

الأصل عدم العلم وأيضا فإن الغالب الجهل فالظاهر أن المجهول من الغالب كدعي الرسالة والشاهد المجهول والراوى المجهول قالوا وامتنع في ذلك لامتنع فمين علم علمه دون عدالته لاحتمال كذبه وأجيب بمنع الثانية ولو سلم فالفرق أن الغالب من المسلم المشهور بالعلم والاجتهاد العدالة وليس الغالب من الناس الاجتهاد بل العكس

﴿مسئلة﴾ المختار أن المجتهد لا يحتاج الى تجديد النظر اذا تكررت الواقعة وفيل يحتاج لنا انه قد اجتهدوا الأصل عدم اطلاعه على أمر آخر قالوا يحتمل ان يتغير اجتهاده وأجيب بأن ذلك يوجب تكريره أبدا

﴿مسئلة﴾ المختار جواز خلق الزمان عن مجتهد ومنع من ذلك الحنابلة لنا لو امتنع لامتنع لغيره والأصل عدمه وأيضا قال صلى الله عليه وسلم ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه ولكن يقبض العلماء حتى اذا ابقى عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا ففسلوا فافتوا بغير علم فضلوا واضلوا قالوا الاتزال طائفة من أمي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله وحتى يظهر الدجال وذلك يستلزم العلم وأجيب ان حديثنا أدل على المقصود ولو سلم فيستلزم ان فيسلم الأول قالوا التفعه في الدين فرض كفاية والخلق عنه يستلزم اتعاق المسلمين على الباطل وأجيب بأنه فرض كفاية اذا أمكن فاذا فرض موت العلماء لم يمكن

﴿مسئلة﴾ اختلفوا في جواز افتاء من ليس بمجتهد بذهب بمجتهد فقييل يجوز وقال أبو الحسين لا يجوز والمختار انه ان كان مطلعا على ما أخذ بمجتهده أهلا للنظر فيها جاز والا فلا لنا اجماع المسلمين في كل عصر على قبول مثل ذلك المجوز مطلقا ناقل فلا فرق كالا حديث وأجيب بأن الخلاف ليس في النقل أبو الحسين اوجاز لجاز للعالم لانه لم يسئل الا عما عنده ولا عند له كالعالمى

﴿مسئلة﴾ المختار ان المقلد عند تعدد المجتهدين أن يقدم من شاء وان تفاضلوا وعن أحمد وابن سريج يجب عليه النظر في الارجح لنا القطع بأن المفضلين باتفاق في زمان الصحابة وغيرهم كانوا يفتون ويستفتون مع الاشتهار والتكرور ولم ينكر أحد فدل على انه جاز وأيضا قال أصحابنا كالجورم باهم اقتديتم اهتديتم واستدل بان العالمى لا يمكنه الترجيع لقصوره وأجيب بان ذلك يظهر بالتسامع وبكثرة المستفتين ورجوع العلماء اليه وغير ذلك قالوا قول المفتى للمقلد كالدليل للمجتهد فكما وجب الترجيع ثم وجب هنا وأجيب بان ذلك لا يقاوم ما ذكرناه وأيضا فالفرق ان العالمى يعسر عليه الترجيع بخلاف المجتهد قالوا الظن الحاصل من

قول الاعلم أقوى فكان المصير اليه واجبا وأجيب بأنه تقرير للاول في المعنى
 ﴿مسئلة﴾ اذا عمل العاى بقول مجتهد في حكم فليس له الرجوع عن الى غيره اتفاقا واما
 في حكم آخر فالتخارجوازه لنا لقطع بوقوع ذلك في زمان الصحابة وغيرهم ولم ينكروا واما
 لو التزم مذهبا معينا كذهب مالك والشافعي وغيرهما فالتاها ان وقعت حادثة فقلده فيها فليس له
 الرجوع

﴿الترجيح﴾

وهو اقتران الامارة بما يقوى به على معارضها ويجب تقديم الراجح للقطع بان السلف كانوا
 يقدمونه وقد اورد شهادة الاربعه مع اثنين وأجيب بالتزامه أو بأنه ليس كلما يرجح به الادلة
 يرجح به الشهادة ولا تعارض في عمليتين لاستحالة العلم بالقيضين ولا في عقلي وطني لاستحالة
 العلم والظن بالنقيضين والترجيح يكون في التصديقات بين منقولين أو معقولين أو منقول
 ومعقول الأول في السند وفي المتن في المدلول ومن خارج
 فالأول يرجح بكثرة الرواة خلافا للكرخي لبعدها الغلط فيقوى الظن قطعاً بالثقة أو الغفلة
 أو الورع أو العلم أو الضبط أو النحو وبأنه أشهر بأحدها . وبأن يكون معتدداً على الذكر
 أو على الحفظ لا على نسخة ولا خط . وبما وافقه عمله . وبأن يكون قد عرف انه لا يرسل
 الا عن عدل اذا كان امر سلب . وأن يكون مباسر لما تضمنه كرواية أبي رافع انه صلى الله
 عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال وكان هو المسمى غير بن . والقابل لنكاحها على رواية
 ابن عباس نكح ميمونة وهو حرام . وبأن يكون مباحاً بالعصاة كروايه ميمونة تزوجني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان . وباري يكون قرب عند سماعه كرواية ابن عمر أفرد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان تحت مائة حين أبي . وبأن يكون من أكابر الصحابة
 والآخر من أصاغرهم لانه قرب خال الفولة ليدل منه كم دور الاحلام والنهي ولاز شدة
 المحافظة منه أكثر في العادة . وبأن يكون متمسكاً بالاسلام لزبادة اصالته في الاسلام . وبأن
 يكون مشهوراً بالنسب . وبأن يكون غير متأسس بمذهب . وبأن يكون تحملاً بالغوا وبأن
 يكون المزكى أكثر أو عدل أو اوثق أو بالصرح على مجرد الحكم أو العمل أو الرواية للاختلال
 ولذلك قدم الحكم على العمل والعمل على الرواية . وبأن يكون متواتراً ومسنداً لا مرسلاً
 وبأن يكون من مراسيل التابعين على مراسيل غيرهم . وبأن يكون اعلى اسناداً . وبأن
 يكون معنعنا على مسند الى كتاب او مشهور ولم يندكر . وبأن يكون مسنداً الى كتاب على

المشهور. وبأن يكون مسنداً إلى كتاب موثق بسجته كالأخباري ومسلم على مسند إلى مائيس
مثله كابى داود وبأن يكون بفرقة الشيخ. وبأن يكون مسنداً لم يختلف في كونه موقوفاً.
وبأن يكون راوياً ما سافه على الحجاب كرواية العالمين محمد بن عائش بن ريرة عتقت وكان
زوجه عبد الله بن ربيعة غرداء أنه كان حراً لها عمه القاسم. وبأن لا يكون محتله على محتله.
وبأن يكون من سماع منه صلى الله عليه وسلم على غير. أو محمل. وبأن يكون مسكت عنه مع
حضوره على ما سكت عنه مع غيبته. وبأن يكون عن صيغة منه على مائيس أصيعة من فهم عنها
أو عن فعل. وبأن يكون مما لا نتم به الدلوى على ما تم إن كان خبراً. وأدوان لا يكون وقع
لرواية مكان فيه على ما روى

الثاني المتن يرجح بان يكون ، اعلى لامرته آكد لانه ان ويرا مطلقا فاحتمال وقوع
التحريم أكثر لخروجه في الامر مره ولان محامل الامر أكثر ولان دفع المذهب أكثر من
تحصيل المصلحة . و بان يكون أمرا على الانحاء الاحتياطية وقد رجح الانحاء عنان بدلوها
متعدد . و بان الخبر أقوى لانه اعلى من غيره على رآته . و لانه قد على أهوى . والمذهب المدلول على
المشترك . والاقل احتمالا على ذلك أكثر . و بان المدار . و الباري على المحار . و بان المصحح
أشهر وأقوى . أو ان دليل أرجح . أو ان في الباري رب . أو أن أهل نه ورا . أو ان استعماله
أشهر . وفي ترجيح المجاز على التمثيل والعكس . و جوده . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه .
واللغوى على الشرعى أنه لم يأت به غيره . و بان المدار . و الباري على المحار . و بان المدار . و الباري على المحار .
الشرعى أظهر . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه .
المطابقة على الالتزام . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه .
وقوع الملعوط على ما و انما . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه .
كذلك كان تبعا . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه .
غيره . و يرجح على دلالة المذهب . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه .
العكس بأنه للسبب . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه .
موجود في المسكوب . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه .
الإشارة لترجيح بقصد المنكح . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه .
عليه . و على المفهوم للخلاف فيه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه . و بوجه .
المنطوق على غيره لوضوحه . و بالخاص على العام . و بان المدار . و الباري على المحار . و بان المدار .

دلاله ولا يلزم تعطيله في جميع مدلوله ولان تخصيص العام أكثر من تأويل الخاص . والعام الخاص من وجه . على العام من كل وجه . والعام لم يخص على عام يخص . والمقيد من وجه على مطلق من كل وجه والمنطوق من كل وجه على ماهو مفهوم من وجه والحقيق من كل وجه على ماهو محاذ من وجه . والعام الشرطي على النكرة المنغية للتعليل فيه . وقد ترجح النكرة لقوتها البعد التخصيص فيها . والشرط على المجموع باللام والمجموع بمن وما على اسم الجنس لكثرة في المعهود . وغير المضطرب على خلافه . والمعال على غيره . والقول على الفعل والمزيد فيه على الناقص . والاجاع على النص لجواز النسخ . واجاع الصحابة على من بعدهم ثم على الترتيب وذلك انما يمكن في الظني لانهم أعلى رتبة . والاجاع المصرح بالقول الثالث ولو كان مسبوقا بخالفة على نفيه من الاجاع المأخوذ من انقسام الامة على

قولين وان لم يكن مسبوقا بخالفة

المدلول يرجح الخطر على الاباحة للاحتياط كما لو طلق . عينة نسيها حرم الجميع ولذلك قال دع ما يريبك الى ما لا يريبك وقيل بالعكس لما يلزم في الخطر من فوات مقصود الاباحة بالترك مطلقا بخلاف الاباحة فانها لا تستلزم الفعل فيما تحققت فلا يتحقق أولى ولان الاباحة عن التحجير الواضح والتحريم عن النهي المحقق . ويرجح الخطر على الندب بما تقدم . والخطر على الوجوب لان الخطر لدفع مفسدة والوجوب لتعصيل مصلحة ودفع مفسدة أهم عند العقلاء . والخطر على الكراهة . والوجوب على الندب والمثبت على النافي كتخير بلال دخل صلى الله عليه وسلم البيت وصلى وخبر أسامة دخل ولم يصل لاشتاله على زيادة دلم ولان الميثب يفيد التأسيس فكان أولى وقال عبد الجبار هما سواء لانه أولى بالتأخير ليفيد التأسيس اذ لو قدر تقديمه لكان مقرر اولانه موافق للاصل فيتعارضان والمستعمل على زيادة على الآخر كوجب الجدل مع التغريب على الموجب لا اجلد لان في العكس ابطال المنطوق وترجح المفهوم عليه والموجب للدرء على الموجب للحد لان الخطأ في نفي العقوبة أولى منه فيها ولان ما يعرض في الحد من المبطلات التزمه في الدرء . ويجرى فيه ما يجري في الاثبات والنفي والموجب للطلاق والعق على الموجب للنفي لموافقة الدليل النافي للثب والبضع وقد يرجح العكس لموافقة الدليل المؤسس في ههنا المترجح على النافي ويرجح التكايف على الوضعي للشواهد وقد رجح الآخر لكونه لا يتوقف على فهم ونسكن ويرجح الاخف على الانقل لقوله وما جعل عليكم في الدين من حرج وقد رجح الآخر لان المصلحة في الاشق أكد لقوله نوابك على قدر نصيبك وما لانتم به البلى على خلافه

﴿ ترجيح خارج ﴾

ترجح الموافق من كتاب أرسنه أو إجماع أو قياس أو عقل على خلافه لتأكد الظن ولما يلزم من مخالفة دليلين وما عمل بمقتضاه أهل المدينة أو الخلفاء الأربعة أو بعض الأئمة على خلافه وما عمل بمقتضاه العلم وما عساه الأربعة على ما عساه الآخرون ويرجح برجح دليل التأويل إذا كانا مؤولين ويرجح بالتعرض للعللة لدلالة من جهتين ولأنه متعقل المعنى فكان أولى لأنه الأغلب وقد رجح العكس لإياداة المشقة في قبوله والثواب عليه ويرجح العام على سبب خاص على العام مطلقاً بالنسبة إلى السبب والعكس بالنسبة إلى غيره ويرجح الخطأ شفاهاً على العام مطلقاً بالنسبة إلى من خوطبوا لأنه إن قيل بنفي العموم فواضح وإن قيل به فكما قبله ويرجح ما لا يقبل النسخ أو لم يقل فيه على خلافه ويرجح ما لم يعمل به من العموم في صورة على ما عمل به ولو في صورة وفاقاً لأن الجمع أولى من التعطيل وقد رجح العكس بأن المعمول به يقوى باعتباره وفاقاً وأجيب بجواز حمل ترجيحه على أمر خارج مفعود في محل النزاع وإن كان بعيداً أيضاً للتعطيل واعتراض بأن مخالفة السبر في أنه لو كان أمر خارجي لوقف عليه أيضاً بعيداً وأجيب بأن مخالفة السبر لو كان لا يرجح خارجي لوقف عليه بعيداً في معارضان ويسلم المتقدم ويرجح أحد العامين بأن يكون أمس بالمقصود مثل وأن يجمعوا بين الاختين لأن المقصود الجمعية فيهما على مثل أو ما لم يكت أيمانكم ويرجح بقرينه من الاحتياط ويرجح بعيد الصحاحي عن النقص كحديث الفقه في الصلاة لثبوت عدالتهم ويرجح بتفسير الراوي بفعله أو قوله وبذلك السبب في أحدهما زيادة الاهتمام به وبقرائن تأخره عن الآخر كما لو كان الراوي متأخراً لاسلام أو كان الحديث بعد استظهار الاسلام أو كان مؤرخاً بتاريخه ضيق أو كان أكثر تشديداً لأن غالب التشديدات متأخرة

﴿ المقبولان ﴾

أما قياسان أو استدلالان أو منهما فالأول في أصله أو فرعاً أو مدلوله أو خارج فالأول يرجح بأن يكون قطعياً بأن دليله أقوى وبأنه لا يتلف في نسخه أو بأنه على سنن القياس أو بأنه قام دليل خاص على وجوب تعديله أو بأنه متفق على تعديله ولا يفتي ترجيح بينهما على بعض عند التقابل وترجح غلبته بطرق اثباتها بأن وجودها قطعي أو أغلب على الظن من الأخرى وبأن دليل عليها قطعي أو أغلب وما ثبت بالسبر على ما ثبت بالمناسبة لتضعفه انتفاء المعارضة دونها فإن

رجح بظهور المناسبة لمقاوم انتفاء المعارضة لا شرا كهما في المناسبة من حيث الجملة فان رجح
 بظهور العلية عند الخصمين بال مناسبة وفي السبر جواز كذب وغلط قبول بان الكذب من
 العدل والغلط في الوصف الظاهر أبعد من الغلط في المناسبات لخفاها واضطرابها . ويرجح
 بطرق نفي العارق بين الاصل والفرع في القياسين ، وترجح السبرية على الطرد والعكس لان
 الدوران قد يكون مع غير العلة كالرائحة الملازمة للشدة ويرجح بمفاتها في رجح الوصف
 الحقيقي على غيره من حكم شرعي وغيره للاتفاق عليه ، والثبوت على العدمي والباءة على
 الامارة والمنضبطة على خلافها والمتحدة على المتعددة والاكثر تدبيرا على الأقل لكثرة القائمة
 والمطرودة على المنقوضة والمكسورة والمنعكسة على خلافها وغير المتأثرة على خلافها والمطرودة
 غير المنعكسة على المنعكسة غير المطردة لان الاراد آكد . ويرجح بكون الضابط فيها جامعا
 للحكمة ما عليها على خلافه بال مناسبة على النسبة والمناسبة في المتأصلة الخمسة الضرورية على
 غيرها والحاجية على التحسينية والتكميلية من الضروريات وان كانت باقية على الحاجة وان
 كانت أصلا لما ثبت من اعتناء الشرع به حتى ثبت في قليل الجرماني كثير والدينية من الخمسة
 على الاربة الماثبت من ان غير مائة . ودلتها وحفظت الجن والاذن الائمة بدون ولاها سبب
 نيل السعادة الابدية . ويرجح العكس بأن حاشا لدعي له ضرره من رجح على حتى الله تعالى
 عن الضير ولذلك في الدعاء على قر الرد . والجماع رجح منه على النفس على
 مصلحة الدين بالضعيف عن المال . ولا يحرم زنا . يرمي انما يراى في المال براء
 الجمعة والجماعة لحفظ المال والدين . ويرجى بقاء الدين على المال . ويرجى بقاء
 الدين وبأن الفصاح من من المأمورين من حيث الاختلاف الآخر انه لا يفتن من انصاص
 لقوات النشفي فكان الجمع أولى وأما التخصيف فذكره في فروع الدين لا على اصله ولان
 الركعتين تقاوم الاربع للثمنه وأما الموم وغيره فلا يفتن من سلبا بل يحيد بالبناء . وترجح
 مصلحة النفس على الثلاث لان مصلحة له . وبما كانت لبقاء النفس ومصلحة المال كذلك
 ومصلحة العقل تتبع للنفس لغزانه بغيراتها . وترجح مصلحة النفس على المال والعقل
 على المال لكونه شرط التكليف . وترجح التكميلان فيها كذلك . وترجح الوصف الذي
 هو نفس علة حكم الاصل على الوصف الذي هو دالها والملائمة على الغريبة . ويرجح بقوة
 موجب النقض من وجود مانع أو فوات شرط رضه . وفي الآخر أو احتمال وعده في الآخر
 ويرجح بكون العلة لازما لها في أصلها على ما لها من احم وبكونها أرجح على مزاحمها

وارجح الاخرى . وارجح مقتضية النفي على المثبتة لتقدمها راجحة أو مساوية ولتايدها بالنفي
الاصلي . وقد رجح العكس للإفادة الشرعية . ولانه ينبغي اعتقاد اختصاص أصل النافية بمعنى
ليس في الفرع بتقليد المخالفة المثبت . وأجيب بأن المقصود بالحكمة وهي حاصله بثبوت الحكم
ونفيه على سواء . وبأن الاختصاص بعارض بمثله سواء بتقليد المخالفة النافي . وارجح بزيادة
الافضاء الى المقصود لقوة المناسبة وبإشارتها الى تقيض المطلوب بمناسبة أو غيرها والعامة على
المكلفين على الخاصة . العرع بارجح بأن يكون الفرع مشاركالاصلة في عين الحكم وعين
العلة على الثلاثة للخصوصية . وما فيه عين أحدهما على الجائزين وما فيه عين العلة خاصة على
عكسه لانها الاصل في التعدية . وارجح بتأخر العرع عن أصله على المتقدم لظهور أمره
وارجح بكون العلة في الفرع تطعيته وبكون الفرع نائباً بالنهي بجهة لا تفصيلاً

﴿ وأما الترجيح بين المتقول والمعقول ﴾

فيرجح الخاص بمنطوقه مطلقاً والخاص لا بمنطوقه درجات قوي وضعيف ومتوسط فالترجح
بحسب ذلك مع درجاته مقابله حسبما يقع للناظر وهو غير منحصر وأما العام مع القياس فقد
تقدم

﴿ وأما الترجيح في الحدود السمعية ﴾

فيرجح بالالفاظ الصريحة على التجوز والاستعارة والاشتراك والسرابة والاضطراب
والمطابقة والتضمن . وارجح بكون المعرف اعرف وبالدائق على العرضي وبعمومه على الآخر
لزيادة قائمته . وقد رجح العكس للاتفاق عليه . وارجح بانه على وفق النقل السمعي . وبأن
طريق اكتسابه أرجح وبموازنة للوضع اللغوي أو قرينه وبعمل المدينة أو الخلفاء الأربعة
أو العلماء ولو واحد . بكونه تقرير حكم الخطر أو تقرير حكم النفي وبكونه يدرأ الحد على مثبته
ويتركب من الترجيحات في المركبات والحدود أمور لا تنحصر وفيها ذكر ارشاد لما بقى والله
أعلم بالصواب . . . تم الكتاب والحمد لله أولاً وآخراً

وبآخرها بخطه تم الكتاب في ذي الحجة ستة نللاب وأربعين وستمائة
.. وكان فراع المقابلة في عصر يوم الخميس الثامن والعشرين
من جمادى الأولى عام سبعة وثلاثين وسبع مائة



